قاسيون

العدد 481
السبت 11 كانون الأول 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (20.024.237) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

التظاهرات المتجددة في اليونان أبعد من إحياء «مقتل غريغوريوس» (ص ٩)

الافتتاحية

ويسألونك عن «وثائق ويكيليكس»؟!

مثلما لم نصدق يوماً أن هدم «البرجين» في نيويورك هو من صنع «تنظيم القاعدة»، والذي ترعرع وقوي عوده- قبل وبعد البرجين- في كنف دوائر الاستخبارات الأمريكية والغربية والرجعية العربية، كذلك لا يمكن إلا النظر بعين الشك والريبة مسألة التصديق بأن موقع «ويكيليكس» الإلكتروني قادر على الحصول، ونشر ملايين الوثائق التي يزعمون أنها سرية، دون قوى مهيمنة في دوائر اتخاذ القرار في الولايات المتحدة والحركة الصهيونية العالمية، طمعاً بتحقيق أهداف استراتيجية- عدوانية ضد شعوب العالم، وعلى وجه الخصوص في منطقتنا ..

وفي ظل الحرب الإعلامية والنفسية التي تسوغ الحروب الأمريكية وخلق بؤر التوتر ومخططات التفتيت المتنقلة من أفغانستان وآسيا الوسطى والقفقاس وباكستان إلى العراق والخليج العربي واليمن والسودان والصومال إلى بلاد الشام، تحاول القوى الخفية خلق صدمة جديدة لشعوب تلك المناطق عبر الفضاء الإلكتروني المتحكم به من جانب بضع دول كبرى لا تتجاوز أصابع اليدين.

ولعل الهدف الأكبر من نشر الوثائق على موقع «ويكيليكس» هو التلهي والانشغال بما جاء في تلك الوثائق من وقائع ومواقف معظم قيادات ورموز النظام الرسمي العربي وارتباطهم بأولياء نعمتهم خلف البحار ودوائر الاستخبارات فيها، بحيث تبدو هذه «المعلومات والمعطيات» وكأنها جديدة ولم يسبق لشعوب هذه المنطقة أن عرفتها أو توقعتها من الدوائر التي حكمت شعوبنا بالحديد والنار وعبر الاستقواء بالأجنبي في كل شيء.

إن هكذا سلوك أمريكي- صهيوني- ماسوني مع أنظمة تابعة، يشير إلى أن واشنطن وتل أبيب تهددان تلك الأنظمة بالمزيد من نشر فضائحهم التي لم يكشف عنها بعد، إذا لم ينفذوا كل ما يطلب منهم لخدمة وإنجاح المخططات الإمبريالية- الصهيونية في المنطقة والعالم إذا اقتضى الأمر، وخصوصاً العمل على وأد وضرب المقاومات بشتى السبل، سواء عبر خلق الفتن والتفتيت الجغرافي والديمغرافي، أو حتى بالتأييد والانخراط المباشر بالحروب العدوانية المستمرة واللاحقة ضد شعوب المنطقة، (احتلال العراق، وحربي تموز وغزة نموذجاً).

من هنا نؤكد أن ما يعرفه المواطن العادي في منطقتنا وبتفاصيل حياته اليومية عن مفاسد وخيانة قيادات النظام الرسمي العربي، المتهالكين على الجمع بين الاستئثار بالسلطة وبين نهب ثروات شعوبهم، يزيد بكثير عما نشره للآن موقع «ويكيليكس»، كما أن شعوب المنطقة تدرك بتجاربها المريرة مع أولئك الحكام، أن لا خيار أمامها إلاّ المقاومة ضد أعداء الداخل والخارج على حد سواء. ومن نافل القول إن قادة النظام الرسمي العربي في حالة عداء دائم مع شعوبهم، والنتائج بادية للعيان. ولا نجانب الحقيقة عندما نقول: إن حكم الطغاة وضعفهم وتآمرهم قد أورث الاحتلال المباشر كما في العراق وفلسطين، وغير المباشر في أغلب البلدان (عبر القواعد العسكرية الأمريكية والسفارات الإسرائيلية).

وباستثناء سورية، لا يستطيع أي بلد عربي أن يملك إرادة اتخاذ القرار أو أن يدير شؤونه الداخلية دون تدخل خارجي أو بمعزل عن توجيهات السفارات الأجنبية ودوائر الاستخبارات العالمية، ووصاية البنك الدولي على اقتصادات تلك البلدان.

وبالعودة إلى ما يسمى بـ«وثائق ويكيليكس» نؤكد أن المشروع النقيض الذي بدأت تمتلكه شعوب هذا الشرق العظيم، ليس التلهي بما تنشره الوسائل السمعية والبصرية المتطورة في الفضاء الإلكتروني من مواد مقصودة بعينها لتشويش الرأي العام في بلداننا، بل في تعزيز وتطوير خيار المقاومة الشاملة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ضد الإمبريالية والصهيونية، وصولاً إلى إلحاق الهزيمة التاريخية بهما وعودة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين. وهنا نعني جهاراً نهاراً الشعوب التي تعرف عدوها الحقيقي، وتعرف كيف تختار النظام الذي تريد دون أية وصاية أجنبية.

وإذا كانت المعركة الرئيسية التي يقودها التحالف الإمبريالي- الصهيوني وكل من والاه، تهدف إلى ضرب المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، فمن واجب شعوب المنطقة وقواها السياسية الوطنية الحقيقية ليس المساومة، بل المقاومة والانتقال من حالة الدفاع إلى الهجوم، بعد أن أثبت خيار المقاومة أنه الوحيد القادر على ردع العدوان وتحرير الأرض واسترداد الحقوق ووضع الحد الفاصل بين سلطة الفساد في النظام الرسمي العربي وبين قوى المقاومة الوطنية الحقيقية التي تخوض أشرف معركة في تاريخها الحديث، والتي أصبح مطلوباً منها الانتصار وألاّ تورث الهزيمة للأجيال اللاحقة، وهنا تكمن كرامة الوطن والمواطن.

■■

في المجلس العام لاتحاد عمال دمشق:
رفع الأجور .. المطلب الأساسي للحركة النقابية... 2

شركة حديد حماة..
محاصرة جديدة تمهيداً للشراكة والخصخصة... 5

مصر.. ومهزلة الانتخابات..
الشعب المصري بين الزلزال والملاذ الوحيد ... 8

رئاسة مجلس الوزراء تتجاوب.. وحبذا إكمال الخطوة!

علمت قاسيون من مصادر مطلعة، أنه بعد الرد الضعيف الذي جاء للجريدة من وزارة التعليم العالي حول موضوع تلكؤ مشفى البيروني بمعالجة «أجانب» محافظة الحسكة، وتعقيبنا عليه مبينين بالأدلة رفض إدارة المشفى قبول كلمة «المؤازرة» في حاشية رئيس مجلس الوزراء لمعالجة هؤلاء السوريين أباً عن جد، أرسلت رئاسة المجلس كتاباً صارماً إلى مديرية المشافي يتضمن ما معناه «إلى إدارة مشفى البيروني.. إن كلمة المؤازرة المرسلة إليكم من قبلنا بخصوص أجانب الحسكة، تعني معاملتهم معاملة السوريين تماماً»..

فشكراً للمتعاونين في رئاسة مجلس الوزراء على هذا التجاوب السريع والصارم، والذي سيتيح فرصة المعالجة لـ«أجانب» محافظة الحسكة.. وعسى أن يتوج هذا التوضيح بإعفائهم من هذه الدوامة نهائياً، واستقبالهم ككل السوريين من دون الرجوع إلى موافقة استثنائية من رئاسة مجلس الوزراء، أو من القيادة القطرية..

ثم إن الأمل أكبر من ذلك بكثير.. فلن يستعيد المحرومون من الجنسية كامل حقوقهم إلا بإلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢..

هذا ما يرجوه جميع السوريين..

■■

خيار وفقوس أمريكي..!

بلسان أمريكي وليس سعودياً، تم الإعلان عن أن السعودية ستصبح دولة نووية قريباً..!

فقد أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون التجارية فرانشيسكو سانشيز في الرياض، أن السعودية تنوي إنتاج «الطاقة النووية» بحلول عشر سنوات لتنويع مصادر التزود بالطاقة. وقال سانشيز للصحافيين بعد لقاء مع مسؤولين سعوديين إن «السعوديين يريدون إنتاج الطاقة النووية «للاستعمال المدني» كجزء من تنوع مصادرهم... بأسرع وقت ممكن»، أي «بحلول السنوات العشر المقبلة».

وكانت السعودية التي تعد أكبر مصدّر للمحروقات في العالم، والتي تعمل معامل الكهرباء فيها حتى الآن على النفط والغاز، وقعت في العام ٢٠٠٨ اتفاق تعاون مع الولايات المتحدة حول التكنولوجيا النووية المدنية، وأجرت الرياض العام الماضي محادثات مع كل من فرنسا وروسيا في الإطار نفسه. وفي نيسان، أعلن السعوديون بناء مركز أبحاث في هذا القطاع.

ويزور سانشيز الرياض على رأس وفد من رجال الأعمال المتخصصين في قطاعات البنى التحتية والطاقة. وأوضح أن الرياض تنوي إنفاق من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ مليار دولار خلال الفترة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٤ على البنى التحتية ومصادر الطاقة البديلة.

وفيما يعد إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية حقاً مشروعاً تكفله المواثيق الدولية لكل الدول بما فيها السعودية بالطبع، فإن الغريب هو أن الإعلان أتى «بالمعية» الأمريكية، ومن دون أي لغط أو تلويح بعقوبات أو مراقبة دولية مثلما هي الحال مع طهران، التي تعمل واشنطن على إحاطتها بسياسات الخطوة خطوة لدى جيرانها، ولاسيما السعودية عسكرياً بالأمس، عبر صفقات السلاح المليارديرية التي لن تتوجه نحو الكيان الإسرائيلي- ضمن شروطها- ونووياً اليوم، بما يشكل فعلياً شرارات إطلاق سباق تسلح في المنطقة، وتهديداً جديداً وجدياً لها..!

■ قاسيون

بصراحة

عمالة الأطفال والنساء في القطاع الخاص

◄ عادل ياسين

يعتمد القطاع الخاص في معظمه على تشغيل الأطفال دون سن الثامنة عشرة، وعلى العنصر النسائي خاصة في المشاغل الصغيرة المنتشرة بكثرة في الأرياف وأطراف المدن الرئيسية. واعتمادهم على هذا النوع من العمالة له أسبابه من وجه نظر أرباب العمل التي مقياسها الأساسي تحقيق أعلى نسبة من الأرباح بأقل كلفة، وحتى يتحقق ذلك لابد من أن تكون الأجور المدفوعة للعمال أقل من الحد الأدنى للأجور، ولا يلتزم أرباب العمل بتسجيل العمال بالتأمينات الاجتماعية، أي أن هؤلاء العمال غير خاضعين لقوانين العمل المعمول بها، والتي تُلزم أرباب العمل بتأمين حقوق العمال، ولكن ذلك لا يحدث.

ويتهرب أرباب العمل بشتى الطرق مستخدمين كل الوسائل غير الشرعية لسلب العمال حقوقهم، بما فيها رشوة مفتشي العمل الذين يقومون بزيارة المعامل والمشاغل لتسجيل العمال بالتأمينات الاجتماعية وتثبيت أجورهم، وإن فعلوا ذلك فإن أرباب العمل يسعون لتخفيض الراتب التأميني للعامل بحيث لا يسجَّل بأجره الحقيقي، ما يؤدي إلى خسارة العامل لهذا الحق أو الجزء منه عندما يستحقه، أي في حال أقدم رب العمل على تسريحه لأي سبب من الأسباب، أو قدم العامل استقالته، فيقوم رب العمل باستغلاله استغلالاً جائراً.

إن معاناة العمال في هذه المنشآت كبيرة، وتبدأ من ساعات العمل التي تتجاوز الـ١٢ ساعة عمل باليوم، ولا تنتهي بالتحرشات التي تتعرض لها العاملات، مستغلين حاجتهن للعمل نتيجة الأوضاع المعيشية المتدنية وارتفاع الأسعار، وصولاً إلى شروط العمل القاسية في الورشات والأقبية، حيث الرطوبة العالية والتهوية السيئة، ما يتسبب بإصابة العمال بالأمراض الصدرية والروماتزم وغيرها من الأمراض التي تحتاج إلى علاج متواصل وبتكاليف باهظة، لا يعترف رب العمل بمسؤوليته عنها باعتباره متحرراً من مسؤولياته تجاه العمال، ولا أحد يلزمه بتطبيق القوانين التي توجب تقديم الرعاية الصحية للعمال المرضى، والأسوأ من ذلك عند إصابة العامل إصابة عمل تكون أحياناً مؤثرة وتسبب إعاقة للعامل المصاب، فيكون مصيره في هذه الحالة التسريح مقابل بعض التعويض إن كان رب العمل (قلبه لله) كما يقولون، وفي الغالب لا يدفع رب العمل أية تعويضات تذكر فتكون خسارة العامل كبيرة، فلا هو قادر على العمل مرة أخرى، ولا يوجد ما يعيله وأطفاله في مثل هذه الظروف الصعبة.

فمن المسؤول عن حماية العمال وتأمين حقوقهم المنهوبة؟ وزارة العمل أم النقابات؟ أم كلاهما؟

في الكثير من المناسبات التي تطل بها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تؤكد حرص الوزارة على تأمين شبكات الحماية وصناديق المساعدة، وتأمين حقوق العمال في القطاع الخاص من خلال مضاعفة أعداد مفتشي العمل الذين لا همَّ لهم سوى «السهر على تأمين حقوق العمال بتسجيلهم في التأمينات الاجتماعية، غير مكترثين بما يقدمه لهم أرباب العمل من هبات وعطايا لمنعهم من القيام بواجبهم الإنساني».

في زيارة واحدة فقط لمعمل أو ورشة صناعية، أو الالتقاء ببعض العمال في تلك المعامل والورش سيكون الاكتشاف عظيماً لجهود الوزارة ولفاعلية شبكات الحماية وصناديق المساعدة التي أبدعتها وزارة العمل ولمفتشي العمل أيضاً.

في المؤتمر الأخير لمنظمة العمل الدولية، الذي عقد في جنيف بحضور مندوبين عن النقابات والحكومات وأرباب العمل، كان البند الرئيسي الذي جرى حوله نقاش موسع ومطول، هو عمالة الأطفال وما يتعرضون له من مخاطر جسدية ونفسية نتيجة الإجهاد الحاصل بسبب العمالة المبكرة، وفي بلادنا يسود مثل هذا النوع من العمل حيث كثر في الآونة الأخيرة التسرب من المدارس وخروج الأطفال للعمل تحت ضغط الظروف المعيشية لأهالي الأطفال، بحيث أصبحوا هم من يعيلون عائلاتهم، أو يساهمون بقسط أساسي في ذلك، ما يحملهم أعباء كثيرة في هذه السن المبكرة، ويعرضهم لمخاطر اجتماعية وأخلاقية هم في غنى عنها، لو تم تأمين الرعاية الاجتماعية والصحية الكافية لهم، والتي تقيهم شر العمل المبكر.

إن النقابات تتحمل قسطاً هاماً من المسؤولية في حماية الأطفال من العمل المبكر في المعامل والورش، من خلال النضال العام الذي من المفترض أن تخوضه الحركة النقابية في رفع الحد الأدنى للأجور وتأمين حقوق العمال والدفاع عنها، وزيادة الأجور الحقيقية، والعمل على الحد من ظاهرة الفقر والبطالة التي تتعاظم يوماً بعد يوم، نتيجةً للسياسات الليبرالية التي زادت ذوي الدخل المحدود فقراً وزادت الأغنياء غنىً.

■■

في المجلس العام لاتحاد عمال دمشق:

رفع الحد الأدنى للأجور سيظل المطلب الأساسي للحركة النقابية

أسابيع قليلة تفصلنا عن المؤتمرات السنوية، التي من المؤكد أنها تشكل محطة هامة لكل مكتب نقابي في تقديم ما تم إنجازه، وما لم ينجز بعد من مهام كثيرة توزعت بين مطالب عمالية وقضايا نقابية لم تتحقق طيلة الفترة السابقة رغم الوعود المتكررة بتسويتها من المسؤولين، بدءاً بالدعم الحكومي لوقود الشتاء، ومروراً بأهم المطالب والقضايا العمالية، وانتهاءً بالهوة الشاسعة بين مستوى الرواتب والأجور.. تلك كانت أبرز النقاط التي تم طرحها في مجلس اتحاد عمال دمشق.

جمال قادري

جمال المؤذن

شفيق طبرة

إنعام المصري

القادري: رفع أسعار الطاقة سيضرب الصناعة الوطنية

جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق وبعد تقديمه لآخر الأوضاع السياسية في المنطقة، تحدث عن الوضع الاقتصادي مؤكداً أن دعم المحروقات وزيادة الرواتب والأجور ورفع الحد الأدنى لها سيظل مطلباً أساسياً من مطالب الحركة النقابية، وفي تعليقه عما صدر من تصريحات عن المسؤولين خلال الفترة الماضية حيال رفع أسعار الفيول وحوامل الطاقة، قال القادري بأنها ستشكل ضربة مؤلمة للصناعة الوطنية السورية فيما لو تم تطبيقها على أرض الواقع.

وأشار القادري إلى أن المحاكم العمالية لم تفعّل حتى الآن بالشكل الأمثل، الأمر الذي يتطلب متابعة حثيثة للوضع المهني والعمالي بشكل مستمر، ورصد كافة الصعوبات والمعيقات، وتلافي أي خلل. ودعا القادري إلى إيجاد حلول نهائية تنأى عن المزاجية والكيفية في معالجة الدعاوى العمالية المعروضة أمامها، وأكد في كلمته على أن المؤتمرات النقابية يجب أن تكون ساحة حوار حقيقية تعكس هموم العمل النقابي لإيجاد سبل وحلول لمشكلاته، والارتقاء به بما يضمن صون مصالح الطبقة العاملة، ونوه القادري لأهمية التكريم ومعانيه في تحفيز الإبداع لدى العمال، مشدداً على ضرورة أن يحقق التكريم المعاني المرجوة منه من خلال الصدقية، والشفافية في اختيار العامل المكرم.

محمود الرحوم رئيس نقابة الغذائية عرض لواقع الشركات التابعة لقطاع النقابة مشيرا إلى أن شركة الكونسروة لم تنفذ خطتها السنوية بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية، وكذلك شركة الألبان التي لم تتمكن من التعاقد مع مباقر الدولة مما أدى إلى نقص كميات الحليب وحال دون تحقيق خطتها الإنتاجية

وأكد الرحوم أن النقابة استطاعت تثبيت العديد من العاملين في شركة الصوامع وعمال الوحدة الاقتصادية في شركة المخابز مطالباً بتشكيل لجنة لإعطاء شهادات خبرة للمؤقتين منهم، مشيرا إلى مشكلة بعض عمال القطاع الخاص من حيث التأمين عليهم في الحد الأدنى للأجور وهو ما يسبب خسارة للعامل ولمؤسسة التأمين.

أين المازوت المدعوم؟

صالح منصور رئيس نقابة الغزل والنسيج تساءل عن الأسباب التي أدت إلى تأخر صدور القرار الحكومي بشأن دعم مادة المازوت، وخاصة أننا على أبواب الشتاء، مشيرا إلى أن الارتفاع الكبير في سعر القطن أدى إلى توقف العديد من شركات الغزل الخاصة عن العمل مطالبا بهذا الخصوص بإعادة النظر بأسعار القطن، ودعا منصور إلى تفعيل اللجان المشكلة للنظر في التعويضات التي تم اقتطاعها من العمال ولم تعاد حتى الآن، منوهاً بأهمية إقامة دورات للقطاع الخاص حول قانون العمل /١٧/، وتخصيص كل نقابة بحصتها من مشروع الموتيلات السياحية في رأس البسيط ليصار إلى رصد الاعتمادات اللازمة في الموازنة التقديرية للعام القادم .

وحيد منصور رئيس نقابة التنمية الزراعية أكد أن العديد من المطالب العمالية ماتزال ماثلة أمام المؤتمرات النقابية السنوية ولم تتحقق، وفي مقدمتها الوجبة الغذائية وطبيعة العمل للمهن الشاقة دون أن تجد حلولاً لها على المدى المنظور، مشيراً إلى أن قرار وزير الزراعة الأخير بإخلاء ٤٢ عائلة من سكنها الوظيفي فيه غبن كبير للأسر العاملة المستحقة للسكن، وأوضح منصور إن المشاكل تتفاقم شيئاً فشيئاً، وقضايا جديدة تطفو على السطح تعكس سلباً على العمل النقابي لعدم إيجاد الحلول الناجعة لها .

حسام إبراهيم رئيس نقابة عمال الكهرباء أكد على ضرورة أن يشمل تعويض المهن الخطرة جميع العاملين دائمين كانوا أم مؤقتين، مشيرا إلى أن حصر التعويض بالعمال الدائمين إجحاف بحق المؤقتين الذين يعملون بنفس المهنة وأن أفضل الحلول هي صدور الملاكات العددية والأنظمة الداخلية بذلك، ونوه إبراهيم إلى خطورة ما يتم تداوله من ارتفاعات قادمة لأسعار حوامل الطاقة، كما تساءل عن أسباب عدم تمثيل النقابات باللجان المشكلة.

شفيق طبرة عضو مجلس اتحاد دمشق تحدث عن الغبن الذي يلاحق العديد من العاملين جراء قرارات الصرف الجماعية من الخدمة دون تبيان الأسباب الموجبة لذلك، وانتقد طبرة بعض التصريحات الحكومية التي تناولت موضوع شبكات الحماية الاجتماعية، متسائلاً عن ماهية المادة ١٣٧ من قانون العمل إذا كان هناك توجيه برد الدعاوى التي يقيمها العمال المسرحون بشكل تعسفي، وما فائدة تعديل القوانين في هذه الحالة.

ناصر مفعلاني رئيس نقابة عمال الحمل والعتالة أكد أن مشكلة النقابة مع المؤسسة العامة للأعلاف لم تنته بعد، مشيراً إلى قرار الحجز الاحتياطي على جزء من أموال النقابة بسبب الدعوى المرفوعة من قبل مؤسسة أعلاف السويداء رغم محاولات المكتب الحثيثة التوسط لحل الخلاف، كما تحدث عن الصعوبات التي يلاقيها العمال مع مؤسسة عمران، وعن أسباب فصل بعض العمال بالجمارك.

أسعد حميدان رئيس نقابة عمال الطباعة والثقافة والإعلام أشار إلى جملة من المطالب العمالية التي حققها مكتب النقابة خلال الفترة الماضية منها إعادة الطبابة للعاملين في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وإعادة صرف الوجبة الغذائية للعاملين في مؤسسة الوحدة للطباعة، مشيرا إلى مشكلة التأمينات مع العمال العاملين في مطابع دار البعث مازالت على حالها .

هناك فرق كبير بين الطلب والتمني!

جمال المؤذن رئيس نقابة عمال الخدمات العامة والسياحة أكد أن تمني النقابات من أرباب العمل في القطاع الخاص بصرف منحة لعمالهم أسوة بالمكرمة التي منحها السيد رئيس الجمهورية بصرف ٥٠ ٪ من الأجور لعمال القطاع العام يثير الاستغراب، مشيراً أن هناك فرقاً كبيراً بين الطلب والتمني، ولفت المؤذن إلى أن مكتب النقابة عمل خلال الفترة الماضية على رصد العديد من التجاوزات التي ترتكبها بعض المنشآت السياحية بخصوص عدم تطبيق بنود قانون العمل، والتي تم تجميعها بمذكرة أرسلت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ولم يأت رد عليها إلى الآن.

غسان منصور رئيس نقابة البناء والأخشاب طالب بالإسراع بتثبيت العمال في الشركة العامة للطرق والجسور، وتسديد كافة ديون النقابة، ودعا إلى تشكيل لجان مختصة من شانها إعادة النظر بطريقة منح الشهادات المهنية، مشيرا إلى إن العام الحالي كان متميزا للشركات الإنشائية لجهة تحصيلها القسم الأكبر من الديون على الجهات العامة، حيث بلغت ديون الشركة العامة للبناء لوحدها ستة ملايين.

أيهم جرادة رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية أشار إلى أن تدشين خط إنتاج الخلايا الكهروضوئية في شركة النصر سيعود بالفائدة الكبيرة على الشركة، ويسهم في الاستفادة من الطاقات البديلة والمتجددة، وأن هناك نية لإقامة خط إنتاج مشترك، منوهاً بأن النوايا تتجه بجدية لدعم شركة بردى بعد أن حققت ما يقارب مئة مليون ليرة سورية أرباحاً لغاية ٣٠-١٠ من العام الحالي.

من يحمي العامل من التسريح التعسفي؟

عبد العليم بكور أمين الشؤون الاقتصادية في اتحاد عمال دمشق أكد على ضرورة إدخال بعض التعديلات على قانون العمل رقم ١٧ لما فيه من إجحاف بحق العمال، مشيراً إلى أنه لابد من إضافة فقرة تنص على منح العامل تعويضاته في حال فصله من العمل، فمن شبه المستحيل إثبات التسريح التعسفي للعامل وهو لايملك سوى شهادة الشهود فقط، بينما يحق لرب العمل تقديم وامتلاك كافة الوثائق لإدانة العامل، ودعا بكور بهذا الخصوص إلى ضرورة الإسراع باكتمال إجراءات التقاضي لدى المحكمة لصعوبة وضع العمال خاصة بعد أن تغيب ممثلي غرف التجارة والصناعة والسياحة.

إنعام المصري أمينة شؤون الثقافة والإعلام أشارت إلى الانتشار الكبير لظاهرة عمالة الأطفال، وإلى قضية انتشار القطاع غير المنظم، والعمل غير اللائق مع تفشي البطالة التي أخذت رقعتها بالاتساع، موجهة المسؤولية إلى وزارة العمل التي تقف موقف المتفرج، كما أشارت المصري إلى ضرورة توفير وتأهيل مفتشي العمل، وتطرقت المصري لموضوع ارتفاع معدلات الفقر، الذي يتطلب زيادة الأجور والرواتب في ظل الزيادة المستمرة للفواتير المعيشية التي تقع على كاهل العامل والمواطن معاً، والتي بات دفعها بحاجة لراتب خاص بها، مؤكدة على أهمية تعزيز الدور الاجتماعي للدولة.

ونوهت المصري إلى سلة الضرائب الكبيرة التي تفرض على المواطنين بحق ودون حق، مشيرة إلى الثغرات الموجودة بتطبيق قانون العمل رقم ١٧ ، ومنها النقص الكبير في عدد مفتشي العمل الذين تحتاجهم الوزارة للإشراف على تطبيق القانون .

شعبان شعبان أمين السر العام أشار إلى أن قرار وزير الزراعة بإخلاء ٤٢ مسكناً وظيفياً في مديرية الصحة الحيوانية من أصل ٤٥ مسكناً، يعتبر إجحافا بحق العمال وأسرهم، مؤكداً بان هذا القرار لم يأخذ وجهة نظر التنظيم النقابي، مما يعني إعادة النظر فيه واتخاذ ما هو في مصلحة العمال.

■■

علي مرعي رئيس نقابة النفط أكد على ضرورة المتابعة الفعلية مع وزارة المالية لإصدار الملاكات العددية للشركات النفطية، وأشار مرعي إلى أن فصل العمال المؤقتين من الشركة السورية لتوزيع وتعبئة الغاز أثر سلباً على واقع وسير العملية الإنتاجية فيها، مؤكداً إن الاستمرار بهذه السياسة سيؤدي لأزمة في إطار وضع الغاز وعماله، الوطن بغنىً عنها، مستشهداً بالحرائق التي حصلت مؤخراً في وحدتي غاز عدرا وحلب التي كلفت الدولة خسارة بمئات الملايين. وأوضح مرعي أن المؤسسة العامة للجيولوجيا هي الوحيدة التي لم تمنح بعد الوجبة الغذائية لعمالها رغم صدور قرار رئاسة مجلس الوزراء بذلك، منوهاً في الوقت ذاته لأهمية الحفاظ على الخبرات الوطنية بدلاً من تهجيرها، في وقت تدفع فيه شركاتنا سنوياً عشرات الملايين للخبرات الأجنبية التي هي في كثير من الأحيان أقل خبرة من الوطنية.

كي يبقى القرار الوطني مستقلاً وحقوق الطبقة العاملة مصانة!

الاجتماع النقابي الذي انعقد مؤخراً تحضيراً لانعقاد المؤتمرات النقابية السنوية، طرح عدة قضايا لها أهميتها في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها كل من الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية بسبب السياسات الليبرالية التي تعتمدها الحكومة في تنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية، والتي أدت لنتائج كارثية باعتراف جميع القوى الوطنية والشعبية، بما فيها النقابات.

استشعرت الكوادر النقابية خطر تلك السياسات مبكراً، لذا كانت ردة فعلها واضحة جلية ضد هذه البرامج التي وضعت الاقتصاد الوطني، والبلاد عموماً على سكة المخاطر الحقيقية، مما سيؤدي لعواقب وخيمة جداً إذا ما أمعنت الحكومة في تنفيذ برامجها النيوليبرالية.

لقد كان السجال ساخناً بين الحكومة والكوادر النقابية حول النتائج الكارثية للسياسات تلك، وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني وحقوق الطبقة العاملة ومكاسبها ومستوى معيشتها، وبالأخص الهجوم الواسع الذي تقوم به على مواقع الاقتصاد الحقيقي (الصناعي، الزراعي) اللذين هما قاعدة الانطلاق لأية إصلاحات تؤدي إلى زيادة مساهمتهما في الدخل الوطني، الذي إذا وُزّع بشكل عادل سينعكس إيجاباً على مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود والطبقة العاملة السورية في القطاع العام والخاص، وسيحل بشكل حقيقي الأزمات المستعصية ومنها الفقر والبطالة.

إن التطورات الداخلية الاقتصادية - الاجتماعية أخذت تضغط بشكل قوي على قيادة الحركة النقابية، وتجعل خياراتها صعبة في اتخاذ القرارات المطلوب منها اتخاذها لمواجهة ما يجري على الأرض.. فهي مازالت تعمل وفقاً للشعارات والشروط والآليات نفسها التي كانت سائدة منذ عقود، والتي كان فيها القطاع العام سائداً في الاقتصاد الوطني، وحقوق العمل مصانة إلى حد ما، وقوى السوق وآليات النهب والفساد لم تتطور إلى ما هي عليه الآن لتصبح خطراً حقيقياً يهدد الوطن برمته، أي أن مهمات الحركة النقابية ودورها أصبح مختلفاً عما كان سابقاً، حيث كانت ومازالت النقابات تعد نفسها شريكاً للحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية انطلاقاً من شعار (النقابية السياسية)، التي كانت تعمل وفقه سابقاً، فغابت القضايا المطلبية للطبقة العاملة عن اللوحة، ليُمنح بعضها جاهزاً دون عناء، والحقيقة أنه خلال هذه الفترة من العمل السهل على أساس النقابية السياسية تربت أجيال من القادة والكوادر النقابية.

لكن، الآن تغيرت جذرياً التوجهات الاقتصادية الاجتماعية، وجرى تبني اقتصاد السوق، وفتحت الأسواق وتحررت من الرقابة، وازدادت نسب الفقر والبطالة، وانخفض مستوى معيشة الطبقة العاملة، ويجري تسليم المواقع السيادية (المرافئ، المطارات، محطات الكهرباء، المعامل) للقطاع الخاص والاستثمارات، علماً أن هذه المواقع نص الدستور السوري على حمايتها باعتبارها ملكية للشعب..

مجمل هذه التطورات والتغيرات لابد أن تفرض تغيراً جوهرياً أيضاً في جسم وعقل الحركة النقابية، وتجعلها تفكر وتمارس مهامها النقابية بطريقة تتلاءم مع ما ذكرنا من تغيرات، لأن مهمات العمل النقابي والعمالي وفقاً للشعارات (الاشتراكية) السابقة، لا تشبه المهمات وآليات العمل في ظل الشعارات الرأسمالية المشوهة المتوحشة، وبقاء الحركة النقابية على وضعها الحالي دون مراجعة شاملة لخطابها وآليات عملها يعني تحييدها وعزلها عن قاعدتها، بل إن ذلك سيطرح سؤالاً مشروعاً عن مبرر وجودها وشرعية تمثيلها للطبقة العاملة، وهذا ما تريده وتسعى إليه قوى السوق، وقوى النهب والفساد، وهذا ما لا تريده القوى الوطنية، وخاصة الشيوعيين الذين لعبوا الدور الأساسي في تنظيم، وقيادة الحركة العمالية منذ بداياتها الأولى، وحتى الإعلان عن قيام الاتحاد العام لنقابات العمال، ومازال هذه الدور مطلوباً وإن اختلف شكله وفاعليته، وهم يتحملون مسؤولية ذلك أمام الطبقة العاملة.

جاء في المداخلة التي ألقاها نائب رئيس الاتحاد العام في الاجتماع التحضيري: (..إن من يقع عليه المسؤولية في مواجهة الضغوط هي القيادات النقابية، وليست القواعد النقابية، لذا لابد من تقييم كل ممثلي العمال في الدوائر المختلفة لأن القطاع العام اليوم، ومنذ سنوات يواجه صعوبات كبيرة وجمة، لذا يجب الدفاع عنه، والتمسك به لأنه الأقدر على استمرار القرار السياسي مستقلاً في هذا البلد، لذا يجب تحمل مسؤولياتنا جراء الواقع الذي وصل إليه هذا القطاع الحيوي، والقوي..).

فهل يأتي ما طرحه نائب رئيس الاتحاد العام في الاجتماع التحضيري توجهاً عند الحركة النقابية من أجل تعزيز دورها في الدفاع عن الاقتصاد الوطني وحقوق الطبقة العاملة، والخروج من استعصائها؟

إن ما يكن استنتاجه من حديث نائب رئيس الاتحاد:

١ - اعتراف قيادة الحركة النقابية أن هناك ضغوطاً تمارس عليها.

٢ - ضعف ممثلي النقابات في المواقع الحكومية المختلفة وعدم قدرتهم على أداء دورهم المفترض في تلك المواقع.

٣ - أن ما يحدث للاقتصاد الوطني شيء كبير يخل بإمكانياته وقدراته على تأمين متطلبات النمو الضرورية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

٤ - دور الحركة النقابية في صيانة واستمرارية القرار الوطني المستقل، وذلك بالدفاع عن القطاع العام وإصلاحه وتخليصه من النهب والفساد.

انطلاقاً مما تقدم يمكن القول إنه ليس هناك خيارات كثيرة أمام الحركة النقابية تستطيع المناورة من خلالها وفقاً للواقع الحالي للحركة النقابية، فهي أمام خيارين لا ثالث لهما:

الخيار الأول: أن تبقى على ما هي عليه من إعلان شراكتها مع الحكومة، ومشاركتها الاسمية في اتخاذ القرارات المصيرية التي تقوم بها الحكومة من خلال تطبيق وتنفيذ سياساتها التي أصبحت مكشوفة وملموسة للقاصي والداني، وهذا الخيار له تبعاته وضريبته التي تدفعها الآن الحركة النقابية والطبقة العاملة، بسبب مساهمتها في تمرير تلكم السياسات، وإضفاء الشرعية عليها، وهو ما يشجع الحكومة بالمضي قدماً فيها لعدم وجود مقاومة وممانعة ذات وزن تفرمل توجهاتها وتوقف سياساتها، فالمثل الشعبي يقول (يا فرعون مين فرعنك؟ قال لا أحد ردّني!!)، وهذا ينطبق على العلاقة بين الحكومة والنقابات.

الخيار الثاني: هو خيار التصدي ومقاومة النهج الكارثي الذي يفرّط بمكتسبات الشعب السوري والطبقة العاملة، وهذا الخيار له مستلزماته، وأدواته، وهو الضمانة بأن يبقي القرار الوطني مستقلاً، وحقوق الطبقة العاملة ومكتسباتها مصانة، وهذا الخيار لا يتعارض مع ما نص عليه الدستور السوري الذي مازال معمولاً به إلى الآن، حيث جاء في المادة /١٤/ من الفصل الثاني للمبادئ الاقتصادية: /١/ ملكية الشعب (وتشمل الثروات الطبيعية، والمرافق العامة والمنشآت والمؤسسات المؤممة أو التي تقيمها الدولة وتتولى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب وواجب المواطنين حمايتها).

ومن أجل ذلك فإن الحركة النقابية مطالبة بتحمل مسؤولياتها التاريخية في الدفاع عن القطاع العام بأن يكون قوياً، وعن القطاع الخاص الوطني المنتج التي يتعرض أيضاً لهجوم لا يقل عن القطاع العام، وهذا يتطلب:

١ - أن تطرح الحركة النقابية برنامجاً إصلاحياً للقطاع العام تناضل من أجل تحقيقه.

٢ - أن يكون للطبقة العاملة في المراكز الإنتاجية الدور الأساسي في حمايتها وفي مواجهة النهب والفساد، والحفاظ على هذه المراكز والمنشآت.

٣ - تبنّي الحركة النقابية لحق الإضراب للطبقة العاملة السوري، وهو السلاح الفعال في مواجهة قوى السوق والفساد الكبير دفاعاً عن حقوقها ومكتسباتها، وهذا لا يتعارض مع الدستور في المادة /٣٩/: (للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذا الحق)، وأيضاً حق الإضراب تؤكد عليه الاتفاقيات العربية والدولية التي وقعت عليها سورية.

٤ - انتخاب ممثلي العمال في المواقع المختلفة من جانب عمال المنشأة الإنتاجية، ويكون لهم الحق في العزل والمحاسبة في حال تقصير من يمثلهم.

٥ - إعطاء الصلاحيات كاملة للجان النقابية المنتخبة على أساس الكفاءة والسمات النضالية، في تقرير سياساتها الداخلية، ويكون للعمال الحق في عزلها ومحاسبتها.

٦ - خضوع القيادات النقابية للمساءلة والمحاسبة، وتقديم كشف حساب عما أنجز من مهمات تتعلق بالدفاع عن المواقع الإنتاجية وحقوق الطبقة العاملة.

إن تبني الحركة النقابية لبرنامج إصلاحي يأخذ بعين الاعتبار المستجدات الداخلية والخارجية، يكون الأساس فيه الدور الفاعل للطبقة العاملة، هو من سيعزز وحدة الحركة النقابية والحركة العمالية، ويجعلها أكثر فاعلية وقوة في مواجهة التحديات.. فهل تفعل الحركة النقابية ذلك؟؟

■ عادل ياسين

بعض معاناة عمال السكك الحديدية في الحسكة

يبدو أن المدير العام لمؤسسة السكك الحديدية أدار ظهره لواقع العمال في المؤسسة، فلا يرد على مراسلات اللجان النقابية، ولا يلتزم بأي موعد مع التنظيم النقابي، مما يؤدي إلى تراكم المشكلات في المؤسسة، ويبقي العمال تحت رحمة المدراء المركزيين، لأن أي موضوع يتطلب حلاً يكون بيد المدير العام حصراً، والمدير العام كما أسلفنا، لا يرد على أحد! ونذكر من هذه المشكلات على سبيل المثال لا الحصر:

- منذ عامين ونصف والعمال محرومون من الطبابة السنية رغم المراسلات والاجتماعات مع نقابة أطباء الأسنان، ولهم الحق في ذلك لأن الإدارة العامة للسكك لا تصرف مستحقاتهم وتقوم (المالية، والطبية) بالشطب عليها، وهناك حديث عن رفع دعوى على المؤسسة من جانب نقابة أطباء الأسنان.

- هناك تعميم (منع تعاون) على جميع المخابر في الحسكة والقامشلي من فرع هيئة المخابر، وذلك لأن لهم في ذمة المؤسسة ما يقارب المليون ونصف المليون، ورغم المطالبة الملحة من جانب المعنيين بحل المشكلة، إلا أن جل ما فعلته المديرية هو أنها حسمت مبالغ باهظة جداً، ولا تقوم بصرفها إلا بالقطارة.

- راسل اتحاد عمال محافظة الحسكة المديرية العامة مطالباً بتحويل مبلغ مليون وتسعة وخمسين ألف إلى حسابه لتصفية حساب قديم «هذا غير المترتب حديثاً» قيمة أدوية مستجرة من الصيدليات العمالية بمحافظة الحسكة لغاية ٢٠٠٩\١٢\٣١.

- هناك مطالبات مستمرة من جانب نقابة الصيادلة بالتدخل لدى المديرية العامة بصرف ما ترتب عليهم من أموال قيمة الأدوية المستجرة من الصيدليات، والأمر يتعلق بأطباء التصوير الشعاعي والمستوصفات العمالية، والوضع كذلك في كل ما يتعلق بالطبابة. مما يؤكد أن هناك نية لدى المديرية العامة بعدم الصرف إلا على مزاج المدقق في مديرية الشؤون المالية، في الوقت الذي تدخلت الرقابة الداخلية بالتحقيق وتحويل الكتب إلى المديرية العامة، وبدورها تحيلهم إلى المديريات لإجراء اللازم.

- اجتمعت لجنة المساكن في مديرية الفرع وتم تخصيص العمال بمساكن وظيفية حسب الأصول، وحسب مذكرة الإدارة العامة والعلامات، وأرسلت منذ عام، وبعلمنا بتاريخ ٣ حزيران كانت على طاولة المدير العام ولغايته لم يتم البت بها.

- يتم رفع مقترح بتكليف العمال بالعمل الإضافي في كل ربع على حدة، وينتهي الربع ويداوم العامل ويفاجأ بعدم الموافقة على التكليف، ويهضم حقه ليضاف إلى أرباح المؤسسة المعلن عنها.

- منذ أعوام وعمال المؤسسة محرومون من الوجبة الغذائية الداعمة للذين طبيعة عملهم تتطلب استحقاقها، لتضاف كذلك إلى أرباح المؤسسة.

- نسمع بتعديل قيمة الحوافز الإنتاجية وبالدراسة حولها منذ عام، ولم تعدل حتى الآن.

- ثمة رداءة في الألبسة وتغير في المواصفات، وآخرها بدلة السفاري الصيفي والشتوي للعمال، وهذا ما تبين من خلال تقرير لجنة الأمر الإداري رقم ١٨٨\ تاريخ ٢٠١٠\٩\١٦ وملاحظاتهم على البضاعة، وقد ارتأت اللجنة إجراء تحليل للمطابقة مع دفتر الشروط إلا أنه لم يبت بالمطلب حتى تاريخه.

- المحطات المتوسطة ومعاناة العمال مع شح مياه الشرب والذين تبخل المؤسسة عليهم بصيانة المضخة المركبة على بئر ارتوازي لجر المياه الجوفية (علما أن محطة أبو فاس مثلاً، تعاني من نقص في الكادر العمالي، ويقوم ثلاثة عمال بالعمل هناك ولديهم مضخة متعطلة منذ سبعة أشهر.

- في حال تعطل إحدى سيارات الخدمة يرتبك العمال في الدوائر لأن الموافقة على الإصلاح ستأخذ وقتاً طويلاً، كون مدير الفرع ليس مخولاً إلا بصرف مبلغ ضئيل، وكذلك ليس مخولاً بالشراء لأن المركزية هي صاحبة الأمر، ولا حول ولا قوة للفروع المحكومة بقرارات رئاسة مجلس الوزراء.

هذا غيض من فيض مما يعانيه عمال المؤسسة، وهو واقع لا يقبله لا قانون ولا منطق ولا عقل، ويتناقض مع مصلحة العمل ومصلحة العمال على طول الخط، وبالتالي مع مصلحة إحدى المؤسسات الرائدة في البلاد، ومن هنا فإننا نضع الأمر بين يدي أصحاب العلاقة لحل المشكلات المتراكمة والمزمنة، والتي تستفحل يوماً بعد يوم لأن في ذلك مصلحة عمالنا واقتصادنا الوطني.

■ عامل في مؤسسة السكك الحديدية

هدى مليحي في مجلس الشعب:

الفقراء يدفعون ثمن التحول نحو اقتصاد السوق

قدمت النقابية هدى مليحي عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال مداخلة هامة أمام مجلس الشعب حول الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١١، نقتطف فيمايلي أهم ما جاء فيها:

«..ذكر بيان الموازنة أن الاقتصاد السوري شهد نمواً ملحوظاً حيث سجل معدلاً ٥,٤٪ وإن مستوى معيشة المواطن قد تحسن، وما نلاحظه على أرض الواقع هو أن عدم العدالة في التوزيع قد تعمق، وازداد اتساعاً، فارتفاع وسطي حصة الفرد مع ازدياد معدلات الفقر يعني عدم عدالة التوزيع!.

أرقام بنية النمو تؤكد أن هناك خللاً عضوياً يؤثر في عملية إعادة الإنتاج، فالنمو المعلن يؤكد أن وتيرة نمو القطاعات غير الإنتاجية هي أعلى من وتيرة القطاعات الإنتاجية المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي... وأن انعكاس ارتفاع الأسعار في ظل ثبات الأجور النسبي، وانخفاض القدرة الشرائية للأجر الاسمي إنما يعني أن النمو طال الأغنياء، وبقي محدودو الدخل والفقراء بعيدين عنه.

تحدث البيان عن توفر /٦٣٥٦٥/ فرصة عمل، وعن ثبات نسبة البطالة، وهذا إيجابي، ولكن في ظل انخفاض فرص العمل المتوفرة، فإن ذلك يعني أن الضغط على سوق العمل الضيقة أدى إلى زيادة الهجرة، وهذا ما يؤكد التدهور السريع في مؤشرات التنمية لمدينة درعا والسويداء الذي تأثرت كثيراً بهجرة أبناء المنطقة الشمالية بسبب الجفاف، والسؤال على أي أساس سيتم تأمين فرص العمل هذه، ولاسيما أن أكثر من ٩٠٪ من وزارات الدولة في عام ٢٠١٠ لم تعلن حاجتها لأي موظف، باستثناء وزارة التربية التي قامت بتعيين مدرسي المناطق الشرقية، وبمناسبة الحديث عن فرص العمل نأمل من الحكومة تمكين وزارة العمل بامتلاك الآليات اللازمة لتنفيذ قانون العمل رقم /١٧/ وتأمين عدد المفتشين اللازم من أجل تطبيق أحكامه.

رصدت الموازنة /١,٠٣٥/ مليار لتغطية التعيينات اللازمة لضرورات العمل وتعيين بدل المتسربين وتعويضات نهاية الخدمة وغيرها، ولم نلاحظ رصد أية مبالغ لزيادة الرواتب والأجور، ونتساءل عن الإجراءات التي يمكن إتباعها في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي للحد من الارتفاع الجنوني للأسعار، خاصة وأننا لم نلاحظ أجندة واضحة فيما يتعلق بالسلع المصدرة؟ فتارة يفتح التصدير، وتارة يغلق مما أدى إلى غليان السوق المحلية، وهذا يستدعي وجود آلية للتدخل الفوري، والإجراء الأساسي لمواجهة هذه المشكلة تكمن في حل المشكلة بين الرواتب والأجور ومستويات الأسعار.

...لقد اعتمدت الحكومة سياسة حرق المراحل في عملية تحويل الاقتصاد، بحيث انتقلت إلى اقتصاد السوق الاجتماعي بسرعة كبيرة، وقد تم دفع فاتورة هذا التحويل من الفقراء عبر بوابات ثلاث، أولها: عدم عدالة توزيع الدخل، وثانيها: التضخم القائم، وثالثها: رفع الدعم، وقد كانت الحكومة قد وعدت بإقامة شبكات حماية اجتماعية إلا أن هذه الشبكات كانت مغيبة خلال الخطة العاشرة، ولم يتم إلصاق البعد الاجتماعي باقتصاد السوق.

إن تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.. لا يعني إطلاقاً إنهاء القطاع العام الذي لم يلحظ خلال سنوات الخطة بأي اهتمام لإصلاحه ومعالجة واقعه التسويقي والعمالي باستثناء بعض الإجراءات الترقيعية حتى وصل إلى حالة يرثى لها. حيث تزايدت الشركات المتوقفة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠ من أربع شركات إلى /١٧/ شركة، وإن بقاء هذا القطاع على حاله أخطر وأكبر خسارة من الخصخصة نفسها، لذلك نؤكد على الإسراع في إصلاح الشركات، وإعادة ألقها من خلال زيادة الاعتمادات الاستثمارية، ومن خلال إصلاح القوانين التي تعيق تطوره والحفاظ على ما تبقى منه.

وهنا نشير إلى ضرورة الحفاظ على شركات التوكيلات الملاحية، وعدم تحويلها إلى هيئة عامة لأن هذا يعني إلغاء الشركة، وهي الشركة الرابحة التي ترفد الخزينة بـ/٤٠٠/ مليون سنوياً.

وحتى الصناعة الوطنية المحلية ما تزال تعاني من ضعف البنية الهيكلية بسبب اعتمادها على الصناعات الخفيفة وتأثرها بالغزو غير المسبوق من السلع الصناعية الخارجية، ومن ضعف التشابك والتكامل بين مختلف أنشطة القطاعات الصناعية والاقتصادية والخدمية، وإلى افتقارها للهيئات الداعمة لتعزيز قدرتها التنافسية»..

■■

الرياض الخاصة تقتلع الرياض العامة..
أطفال الفقراء يُحرمون من رياض الأطفال

صدر المرسوم التشريعي رقم /٥٥/ لعام ٢٠٠٤، منظماً عملية دخول القطاع الخاص المجال التربوي بحجة عدم مقدرة القطاع العام وحده القيام بهذا الدور.. وللجميع فرصة للبناء في هذا الوطن، والتشاركية والمنافسة الشريفة في ظل القانون، والبقاء للأفضل.. وما إلى ذلك.

وشمل ذلك رياض الأطفال، حيث حدد المرسوم في تعليماته التنفيذية مواصفات روضة الأطفال، ومنها ألا تقل عن ثلاث غرف نظامية مجهزة، وبالتالي ستكون أقساطها مرتفعة أمام تكاليف الإنشاء والتجهيزات والرسوم والضرائب ورواتب العاملين فيها وعملية نقل الأطفال من وإلى بيوتهم، وهذا يتناقض كليا مع رياض الأطفال التي كانت قد أنشأت سابقاً، والتي لا يتجاوز بناؤها غرفة واحدة. كان الأهالي قد بنوها وقدموها إلى الاتحاد النسائي أو التربية، أو تقوم التربية بتخصيص غرفة شاغرة في المدرسة وتفرز لها مدرسة، أما في حالة الاتحاد النسائي فالأهالي يحددون مدرسة للروضة من بنات القرية المتعلمات وغير موظفة وتخضع سنوياً لدورات لرفع مستوى أدائها، وبالتالي أمام رخص التكاليف والأجور وانعدام الرسوم والضرائب كان القسط لا يتجاوز (٥٠٠ – ١٠٠٠) ليرة، في حين في الرياض الخاصة لا يقل عن (١٥) ألف ليرة. وهكذا جعل المرسوم الجديد المنظم للعملية التربوية كل رياض الأطفال ما قبل ٢٠٠٤ مخالفة، وأية شكوى تقدم تقوم دائرة التعليم الخاص بإغلاقها، وهذا ما حدث في قرية (الدكيكة) التي تبعد عن طرطوس عشرات الكيلومترات محاذية للحدود اللبنانية.

شكوى الأهالي

وصل إلى مكتب قاسيون عريضة وشكوى موقعة من (٣٢٥) مواطناً من أهالي القرية، يشكون فيها إغلاق روضتهم المتواضعة، التي بنوها بعرق جبينهم منذ أكثر من عشر سنوات، وقدموها للاتحاد النسائي. وقد انعكست عملية الإغلاق هذه توتراً اجتماعيا أخذ إبعاداً كبيرة، واعتبرها الناس تعدياً على حقوقهم العامة لمصلحة روضة خاصة موجودة بالقرية نفسها، وقدمت مذكرة بهذا الموضوع من الرفيق رئيف بدور إلى مجلس محافظة طرطوس.

ونتيجة للجهود التي بذلت من أصحاب النفوس الخيرة والتي تتمتع بروح المواطنة والمسؤولية تمت إعادة فتح الروضة لكن لمدة ستة أشهر فقط.

إن المرسوم المذكور لم يأخذ بعين الاعتبار النمط التعليمي الذي كان سائداً منذ أربعين عاماً تقريباً، والذي حدد نمطين فقط لترخيص رياض الأطفال إما التربية أو الاتحاد النسائي، وحتى التربية حرمها من إمكانية إعطاء ترخيص لروضة، ولم يعط أي استثناء للاتحاد النسائي كمنظمة شعبية، وهي التي كانت طوال الفترة الماضية الراعي والمسؤول رقم واحد عن هذه الرياض، وبالتالي وضع كل هذه الرياض تحت دائرة المخالفة للمرسوم، ويكون بذلك قد فتح الباب على مصراعيه لشكاوى أصحاب الرياض الخاصة، وردات الفعل المتشنجة من الأهالي وما تتركه هذه العملية من شروخ اجتماعية نحن في غنى عنها.

الآن الكرة في ملعب الاتحاد النسائي، فهناك مازالت عشرات رياض الأطفال تعمل بإشرافه، والغالبية العظمى من الأطفال فيها من الفقراء الذين لا يستطيعون دفع أقساط الرياض الخاصة، ولا يجوز لا قانونياً ولا أخلاقياً معاقبتهم لأنهم فقراء، فعلى الاتحاد النسائي أن يطالب بالمحافظة على هذه الرياض بالتنسيق مع الوزارة لإيجاد صيغة قانونية تحسّن وضع هذه الرياض وتحافظ عليها، فالتشاركية والمنافسة التي أدخلت القطاع الخاص هذا المجال لا تعني تكبيل يد أحدهما وإطلاق يد الآخر، وكان كلامنا واضحا على صفحات قاسيون عندما أكدنا بأن القطاع الخاص لن يرضى بحصته التشاركية.. بل سيطالب بكامل الحصة له.

■ محمد سلوم

مشكلة أصحاب الدراجات النارية في محافظة الحسكة.. إلى متى؟

يستخدم الكثير من أبناء مناطق محافظة الحسكة وضواحيها الدراجات النارية (الموتورات) في حياتهم اليومية، لسهولة الاستخدام وقلة التكاليف، ولكن الذي يجري أن الشرطة تأخذ بمطاردتهم وحجز البعض وملاحقة البعض الآخر، ويشمل ذلك جميع الدراجات النارية بما فيها المنمّر والمهرب والمسجّل وغير المسجّل.. وقد حدثت من جراء ذلك حوادث كثيرة ذهب ضحيتها مواطنون أبرياء.

والذي يثير الاستغراب والحيرة والاستهجان بين الأوساط الشعبية هو السؤال عن مبرر حجز الدراجات المسجلة أصولاً، وبهذه الطريقة الاستفزازية والمهينة؟ والأسوأ من ذلك أن المطاردة يطبعها أمر مثير هو أن المطارد والمطارَد يركبون دراجات نارية غالباً ما تكون مهربة!! أي أن من يقوم بالردع المزعوم للمخالفة هو نفسه مخالف؟ وهنا يطرح سؤال: لماذا يسمح لذوي النفوذ ومنهم بعض عناصر الجهات التنفيذية باستخدام هذه الدراجات في قضاء أعمالهم اليومية ولا يحق للمواطن ذلك؟ وإذا كانت الحجة ممارسة بعض الشباب الطائش للعربدة على هذه الدراجات النارية والمهربة منها على وجه الخصوص، فالسؤال أيضاً من الذي يسمح بدخول الدراجات النارية المهربة؟ ومن يغض النظر عن المتاجرة بها؟ ولماذا لا يحاسب المهربون؟ ولماذا تحجز الدراجة فقط عندما يشتريها مواطن مغلوب على أمره من قلب الأسواق السورية؟

إن المنطق يتطلب حلاً عقلانياً لهذه المشكلة التي مضى عليها أعوام عديدة، أما وجود قلة قليلة تمارس الشغب فلا يبرر حجز دراجات المواطنين بالجملة، وبالأخص من هم موظفون لدى أجهزة الدولة، ومن ذوي المهن الخاصة الذين تشكل هذه الوسيلة إحدى ضرورات عملهم الوظيفي والمهني، آملين أن يطبق قانون واضح وصريح على الجميع.

■ أحمد محمد

الحفرة.. المصيدة!

تحولت الحفرة التي تقع في مدخل باب الجابية وسط الشارع عند أول سوق السكرية إلى مصيدة لكل زائر إلى هذه السوق من سكان محليين وسائحين عرب وأجانب، وعلى الرغم من قيام عمال البلدية بترصيف هذا الشارع بالأحجار القديمة إلا أنها تعود كما كانت لتجتمع فيها المياه في فصل الشتاء، وتغدو مجمعاً للأوساخ في الصيف، مما يؤدي لوقوع زوار السوق فيها . والمضحك أن أصحاب المحلات المتواجدة في هذا الشارع، ولكثرة ما التهمت الحفرة من ضحايا من مختلف الأعمار شيباً وشباباً نساءً وأطفالاً، وما عانوه من أذى مادي ومعنوي، أصبحوا يلقبون الموقع بـ« مثلث برمودا».

واللافت في الأمر أنه وعلى الرغم من معرفة موظفي المحافظة بعدم ترصيف الشارع بالشكل المناسب، وصرف الآلاف على تجديده كل مرة، تعود وتقع في الخطأ نفسه، كما وقع كل من زار هذه السوق في الحفرة ذاتها .

لاشك أن كل من رصف ذلك الشارع لا علاقة له بهذه المهنة، لذلك نقول للمحافظة: فلتعط الخبازخبزه، ولو أكل نصفه، وإلا ستظل هذه الحفرة بمثابة مصيدة حقيقية تقبع في مدخل سوق هامَة يؤمها مختلف شرائح المجتمع السوري وضيوف البلد .

■■

تجار السيارات يحتلون شارع الملك العادل..
والمعنيون لا يسمعون ولا يرون!

يعدّ شارع الملك العادل الذي يحتضن السوق التجاري الغربي، من أكثر مناطق مدينة دمشق ازدحاماً بالسيارات المرصوفة على جانبي الطريق، حيث يذهل من يزور هذا الشارع للمرة الأولى من كم السيارات الفخمة الهائل هناك، فجميع أنواع الماركات موجودة، وفي الوقت نفسه يلاحظ المار وجود مكاتب ومحلات متراصة على الجانبين، فيعتقد بادئ الأمر بأنها مكاتب عقارية لا أكثر، إذ لن يخطر بباله أن أعداد السيارات الكبيرة ما هي إلاّ معرض لعدد قليل من التجار الذين استغلوا الشارع لتنشيط تجارتهم دون احترام للحقوق العامة والملكية أهالي الحي أو أحقيتهم فيه.

ببساطة، فقد استولى كل مكتب من مكاتب السيارات في السوق التجاري الغربي على مساحة من الشارع تفوق مساحة واجهته بخمس أو ست مرات، ليجعلها موقفاً لعدد كبير من السيارات المعروضة للبيع. ولا يقتصر الأمر على مكتب أو اثنين، بل أصبح هذا الشارع حكراً على تجار السيارات الذين أجبروا أهالي الحي بشكل أو بآخر، على البحث خارجه عن مكان لركن سياراتهم، وذلك طبعاً رغم أحقيتهم في ركنها بحيهم حيث مكان سكنهم.

ويلاحظ أن لكل مكتب من هذه المكاتب خمس سيارات على الأقل، تحتاج إلى مساحة تفوق العشرة أو الخمسة عشر متراً، هذا ما لم يكن التاجر الشاطر يمتلك عدداً أكبر من السيارات بطبيعة الحال، ما يجعل شارع الملك العادل من أكثر شوارع دمشق ازدحاماً بالسيارات وأكثرها استغلالاً للحق العام من عدد قليل من مالكي رؤوس الأموال الذين يتطاولون على حقوق الآخرين من أهالي الحي دون وازع أو رقيب.

تقدم أهالي الحي بعدد من الشكاوى إلى فرع المرور بدمشق، وشرحوا وضعهم للمعنيين، وفي كل مرة كان فرع المرور يلبي ويتدخل مهدداً بحجز السيارات المركونة للعرض، كان الأمر ينتهي باتفاق بين تجار السيارات ودورية المرور على تجاهل الشكاوى المقدمة من الأهالي مقابل مبلغ مالي يقدمه أصحاب المكاتب للدورية، لتغض الطرف عن تجاوزاتهم واستغلالهم لحقوق الغير، فيزداد تماديهم وتجاهلهم لانزعاج الأهالي الذين تكسرت أصواتهم أمام قوة أموال أصحاب المكاتب، باعتبارها السلاح الأمضى للتعدي على الأملاك العامة، فقوة المال عند هؤلاء كفيلة بحل أي شجار قد يحصل بين الأهالي ومكاتب السيارات لمصلحة الأخير الذي اشترى معظم ضمائر المعنيين.

يبلغ الازدحام في الشارع ذروته في فترة الظهيرة، أي عند عودة الأهالي من عملهم، الذين لا يجد إلا عدد قليل منهم مكاناً لركن سيارته، فيضطر معظمهم لقضاء بعض الوقت وهو يدور في المنطقة ليجد موقعاً خالياً ما يؤثر على حركة السير في هذه المنطقة.

«طعمي التم بتستحي العين»، هذا ما حصل مع دوريات فرع مرور دمشق، حيث يتجلى استغلال المنصب الوظيفي لجني المال بصورة فجة.. فإلى متى ستظل قوانين المرور أداة للاستغلال، وعصياً يلوح بها لتهديد المواطن بدل أن تكون أداة لحمايته وتنظيم حركته، ووسيلة لتنظيم الشوارع وإكسابها المظهر الحضاري الذي كثيراً ما يتحدث عنه المسؤولون؟.

■ ماهر عدنان فرج

برسم التسليم «خزان وصوبيا وكم بوري»

◄ محمد عصام زغلول

قررتُ منذ صمتت قرارات الحكومة ـ التي لا تصمت عادة بشأن المازوت والقسائم والشيكات، أن أبيع عدة التدفئة، حتى أرتاح من نق، أقصد: من تغريد الزوجة ـ التي ما تفتأ صباح مساء: برد، مازوت، صوبيا!! حتى ألّفت في ذلك أغنية أحلى من أغنية فيروز .. برد برد!!

والواقع أن عدتي المنزلية لا تتجاوز صوبيا صغيرة وكم بوري وخزان شبه مهترئ على السطح، وبيعي إياهم لا لأشتري بثمنهم مدفأة كهربائية – يا حسرة –، فالكهرباء أشد وطأة وأكثر كلفة، إنما همي أن أزيل أي حلم متبق لدى العائلة الكريمة في شتاء مازوتي دافئ؛ لأن الحكومة مستبشرة بالجو الصحو، ومطنشة!.. علّ المواطنين ينسون، وعلّ الربيع يأتي مسرعاً، فترتاح ويرتاحون.

وحين عرضت بضاعتي المزجاة للبيع، وجدت السوق مكتظة بما هممت ببيعه، ووجدت الجميع يعرضون ما أعرض، ولا مشتر، فالأغنياء لديهم أفضل مما نبيع، وشتاؤهم عامر بالمازوت والدفء.

عندها جال في خلدي، ومرّ في ذهني منظر تصويري لأجمل قصور سورية، وأمعنت أكثر، لأرى منازل أثرياء الوطن ومنازل السادة أعضاء الحكومة، ومنازل السادة أعضاء مجلس الشعب، ومنازل السادة المسؤولين – صغاراً وكباراً – وتساءلت هنيهة: أيعرضون كما نعرض؟ أم أن الحياء يمنعهم، لأني لا أتخيل ولا أتصور أبداً أن تكون منازلهم دافئة، ومنازل غيرهم باردة!

لكن غيري لم يصدق، رغم أني أكدت له أن السوريين جميعهم، مواطنين ومسؤولين متساوون، كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد .

وبقي غيري غير مصدق، فقدح في ذهني رأي مفاده: أننا لن نبيع عدتنا .. بل سنقوم بمعية السادة، أعضاء الحكومة وبقية الجماعة المذكورين بتسليم عدة التدفئة المنزلية الخاصة بهم وبنا إلى مستودعات الحكومة، مشمولة بمخازين المازوت، ثم تقوم الحكومة بإعادة توزيعها بالتساوي مع بدء توزيع الدعم، ونطبق مشروع الإصلاح المازوتي على غرار الإصلاح الزراعي، خاصة وأن الإخوة العراقيين اللاجئين في بلدهم الثاني سورية بدؤوا باستلام دعمهم بخلافنا .

وفي هذا عين العدل والمساواة، التي سيضرب بها المثل عن دولة اشتراكية، اشترك فيها أعضاء الحكومة ومسؤولوها مع أصغر موظفيها، واشترك الغني مع الفقير، في البرد والدفء، وشعر أعضاء الحكومة بما يشعر به الطفل والعجوز والمريض والعليل، في التضامن والحجر الأسود وجرمانا ...

وستكتب الصحف العالمية: أعضاء الحكومة السورية يسلمون الصوبيا والخزان إلى المستودعات ريثما يتم توزيع المازوت على فقراء الشعب!! وسيضحون من أعلام الاشتراكية أسوة بكاسترو وتشافيز.. – الذي استقبل العائلات الفقيرة المشردة في القصر الرئاسي –، ولا أظن أن عمل الحكومة السورية سيكون أقل مما فعله تشافيز!

يقول صديقي: عندها فقط، وفي اليوم التالي تماماً، سيبدأ توزيع الدعم المازوتي، لأنه وكما وردنا أن أعضاء الحكومة جلّهم «برّيد» ولا يستطيع التكتيك والتخطيط وهو بردان، إما هذا أو لأنهم أحسوا ولأول مرة «بالأولاد البردانين»!!

■■

برسم محافظ دير الزور..
ما هذه الفوضى؟

تشكو أغلب أحياء مدينة دير الزور من تسرب المياه المالحة من قساطل الصرف الصحي إلى البيوت، وذلك بسبب سوء التنفيذ وعدم التقيد بالمواصفات المطلوبة.

فها هو شارع ١٦تشرين في حي الموظفين بجانب جامع العرفي، خير دليل على ذلك، حيث اكتشف الأهالي وجود تصدعات وتشققات في منازلهم نتيجة التسرب، فتقدموا بشكوى لمؤسسة مياه دير الزور، وأخرى لمجلس المدينة، فتبين بعد الكشف أن السبب الرئيسي هو صب ريغارات خط الصرف الصحي دون أرضيات! والجدران ليست من البيتون المسلح، رغم أن منسوب الخط (٢,٥م) وهذه مخالفة صريحة للشروط العامة للصب.

فتم تنفيذ خط جديد للشارع بتاريخ ٢٠١٠/١١/٦، وبعد انتهاء المتعهد من الأعمال، تم لحظ عدة أماكن يتسرب منها الماء!! فقام الأهالي بمراجعة مجلس المدينة مرة أخرى، وقام المراقب المختص في المجلس بالكشف على الموقع وتحديد الخلل، لكنه أكد أن العمل يسير بشكل جيد ومطابق للمواصفات المطلوبة!!.

هذا بعض ما يجري في دير الزور.. وسؤالنا هنا لرئيس مجلس المدينة: ما معنى هذه الفوضى؟؟

بدورهم عاد الأهالي وتقدموا بعدة شكاوى.. كما تقدموا بشكوى للسيد المحافظ والمكتب الفني المختص، وضاعوا بين حانا ومانا.. مطالبين باستبدال القساطل الاسمنتية بقساطل بولي ايتلين، وترحيل فوري لناتج الحفر لما يسببه من مضايقات. علماً أن المتعهد يقوم بالعمل بأكثر من مكان دون أي حسيب ورقيب.. ونشير أيضاً أنه تم تبديل الصرف الصحي ثلاث مرات خلال عدة سنوات في المكان المذكور نفسه دون جدوى، وهذا ما تؤكده كثرة العيوب وسوء التنفيذ في العمل.

ونذكر أيضاً أن إحدى اللجان العامة قامت بدراسة الموقع، وأوعزت إلى أحد أصحاب البيوت بضرورة إخلاء المنزل قبل انهياره بسبب سوء الأعمال المنفذة.

ونودّ أن نهمس في أذن رئيس الدائرة الفنية في مجلس المدينة أن أصحاب الشكاوى يراجعونه لوضعه بصورة الواقع، وليس للتثرثة معه في شؤون خاصة.. راجينه الابتعاد عن العنجهية في التعامل مع الناس.

■ ناصر العبد

الدعم يوازي الفاقد الكهربائي في تكلفته.. فلماذا تم تجاهله إذاً؟!

◄ حسان منجه

أفصحت وزارة الكهرباء على لسان وزيرها مؤخراً بأن دعم الدولة لقطاع الكهرباء هو دعم كبير، وهذا موال اعتادت وزارة الكهرباء على غنائه، واعتدنا على سماع هذا الموشح الحكومي سواءً في قطاع الكهرباء أو غيره من القطاعات، ليشكل هذا الموال قصفاً استباقياً لرفع التعرفة الكهربائية، كما كان موشح الدعم على المازوت قصفاً استباقياً لقرار التحرير شبه الكامل لسعر لتر المازوت، فهل يمكن لأحد أن يقنع الناس أن هذا التفصيل الحكومي لحجم الدعم على التعرفة الكهربائية أمر طبيعي وهو مالم نعتد عليه من وزاراتنا، أم أن هناك من أوحى بضرورة استصدار دراسة كهذه للاستفادة منها في قرارات لاحقة؟!. ولماذا لم يتعرض الوزير أو مدير مؤسسة توليد الطاقة في أرقامهما لتكلفة الفاقد الكهربائي بالتلميح أو بالتصريح، على الرغم من كونه معضلة القطاع الكهربائي في سورية!..

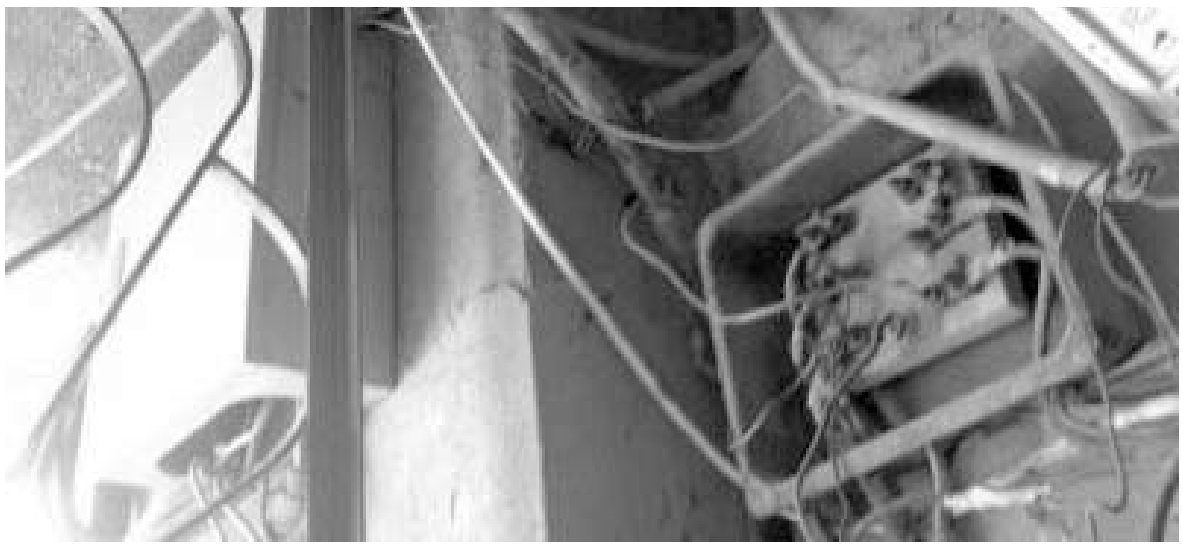

تكلفة الفاقد الكهربائي تتراوح بين ٥٣ – ١٠٠ مليار ليرة سورية وهذا التباين سببه اختلاف المعطيات!

هناك من أوحى بضرورة استصدار دراسة عن حجم الدعم للاستفادة منها في قرارات لاحقة!.

الدعم المدعم بالأرقام!

دعم اليوم أتى مدعماً بالأرقام التي لم نعهدها سابقاً، حيث أكد د. أحمد قصي كيالي وزير الكهرباء حسب ما ذكرته صحيفة «الثورة»، أن الدعم الكهربائي وصل في العام ٢٠٠٩ إلى ٩٥ مليار ليرة سورية لجميع شرائح المستهلكين، وهذا الرقم تم احتسابه على أساس ٥٣٣ ق.س للكيلو واط ساعي، أي وفقاً للسعر المحلي للوقود المستهلكة في إنتاج الكهرباء.

وبالتفصيل، فقد أشار مدير المؤسسة العامة لتوزيع واستثمار الطاقة الكهربائية عماد خميس إلى أن الدعم الإجمالي على الاستهلاك المنزلي بلغ ٥٧,٢ مليار ليرة، ليحتل المرتبة الأولى في حجم الدعم، و١٩,٣ ملياراً للصناعي، و٧ مليارات للتجاري، و٦,٤ مليار للزراعة، ودعم قدره ٥,٣ مليارات ليرة سورية للاستهلاك الخدمي (الإنارة العامة – الدوائر الرسمية والمعابد).

أما بالنسبة لتوزيع نسب استهلاك الطاقة بين مختلف الشرائح أوضح خميس أن شريحة الاستهلاك المنزلي حلت أولاً واستهلكت ٤٩,٨٪ من الطاقة المنتجة، أما الشريحة الثانية فأتت شريحة الاستهلاك الصناعي بـ٢٧,٦٪ من قيمة الكهرباء المنتجة، يليها الاستهلاك التجاري بنسبة ١١,٣٣٪، وبعدها الاستهلاك الزراعي ٦,٣٦٪، و١,٩٧٪ للإنارة العامة، و١,٥٣٪ لدور العبادة، وأخيراً ١,٣٪ للدوائر الرسمية.

وماذا عن الفاقد؟!

معاون وزير الكهرباء عبد الحليم قاسم أكد في مطلع العام ٢٠١٠ وفقاً لما نشره موقع «سيريانيوز»، «عدم النجاح في تخفيض الفاقد الكهربائي رغم كل الجهود التي اتخذتها مؤسستا التوليد والتوزيع»، وهذا يعني أن برنامج وزارة الكهرباء القاضي بتخفيض الفاقد خلال الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦– ٢٠١٠) ليصل إلى ٢٠ ٪ في العام ٢٠١٠, قد فشل، أي أن الفاقد الكهربائي اليوم هو بحدود ٢٥ ٪، وهذا ما تدعمه بعض الأرقام الصادرة عن حجم الفاقد الكهربائي، وعلى أساس هذه النسبة سيتم حساب تكلفة الفاقد الكهربائي في سورية الذي تجاهلته مؤسسة توليد الطاقة في دراستها إياها.

الطاقة الإجمالية التي كانت معدة للاستهلاك في العام ٢٠٠٩ كانت بحدود ٣٨ مليار ك.و.س، وكان مجموع الاستهلاك ٢٨ مليار ك.و.س، أي أن الفاقد الكهربائي بلغ ما يقارب ١٠ مليارات ك.و.س لعام ٢٠٠٩، وانطلاقا من المتوسط الذي احتسب على أساسه حجم الدعم على الكهرباء والبالغ (٥٣٣ ق.س سعر الكيلو وات ساعي)، نصل إلى أن تكلفة الفاقد الكهربائي تصل إلى ٥٣ مليار ليرة سورية، وهي تعادل حجم الدعم الإجمالي المقدم لشريحة الاستهلاك المنزلي تقريباً، أي أن الفاقد التجاري والفني الذي لم تستطع الوزارة وإجراءاتها الحد منه يكلف الدولة خسائر تعادل حجم الدعم المقدم لـ٤,٣ مليون مشترك منزلي، فهل هذا بالأمر المنطقي؟! وهل من الطبيعي تجاهله؟! وهل الفشل في تخفيض تلك الخسارة (الفاقد) يعتبراً أمراً طبيعياً يمكن تجاهله، بينما يضخم الدعم الحكومي المقدم للشرائح المحتاجة له بالتأكيد في القطاع الكهربائي؟!..

وفي السياق ذاته، وبحسب دراسة أعدها المركز الاقتصادي السوري التي أشارت إلى أنّ تخفيض فاقد الطاقة وما يرافقه من فاقد الاستطاعة بنسبة ١٪ يعني توفير تأسيسات تزيد على ١٠٠ مليون دولار، وتوفير ما يقرب من ٥٠٠ مليون (ك. و. س). وتقدر تكلفة إنتاجها وإيصالها إلى المشتركين بـ٣,٥ مليار ليرة سورية سنوياً، وهذا يوصلنا إلى تكلفة الفاقد الكهربائي اليوم هي ٢٥ × ١٠٠ مليون دولار = ٢,٥ مليار دولار، أي ما يزيد عن ١٠٠ مليار ليرة سورية، وهو ما يفوق الدعم الكلي المقدم لمختلف شرائح الاستهلاك وفي كافة القطاعات، أما إذا أردنا حساب الفاقد على أساس ٣,٥ مليار ليرة لكل ١٪ من الفاقد الكهربائي، فإننا نصل إلى أن هذا الفاقد يكلف الدولة ٣,٥ × ٢٥ = ٨٧,٥ مليار ليرة سورية، أي أن الوزارة تضع العجلة أمام الحصان دائماً، فأمام فشلها في تخفيض الفاقد الكهربائي، قررت على ما يبدو جلياً شن الهجوم الاعتيادي على الدعم، وتحميله خسائر وزارة الكهرباء برمتها!. إن لم يقل فيما بعد إنه يحمل (الدعم) مسؤولية فشلها في تخفيض الفاقد الكهربائي.

لنستفد من التجارب إذاً!

قد يقول قائل، إن الوزارة لا تستطيع تخفيض الفاقد الكهربائي نهائياً، وهذا صحيح، لأن النسب المسموح بها عالمياً لهذا الفاقد هي ٧٪، كما أن الفاقد في دول الجوار هو بحدود ١٠٪، وهذا يعني أن هناك ١٥٪ من الفاقد الكهربائي يمكن التخلص منه منطقياً، لأن تجارب دول الجوار والأرقام العالمية تؤكد ذلك، وهذا يعني أن بمقدور الوزارة الحد من خسائرها بما يتراوح بين ١٥ × ٣,٥ = ٥٢,٥ مليار ليرة سورية، أو ١,٥ مليار دولار (٧٠ مليار ليرة سورية) إذا ما تم التقيد بالمعايير العالمية والاستفادة من تجارب دول الجوار في الحد من الفاقد!.. فما الذي يمنعنا من الاستفادة من التجارب العالمية وتجارب دول الجوار في الحد من الفاقد الكهربائي على غرار سعينا للاستفادة من هذه التجارب في مجالات أخرى بما ينعكس سلباً على معيشة المواطن السوري فقط؟!

■■

تأهيل شركة حديد حماة المحاصرة تمهيداً للشراكة والخصخصة!

◄ نزار عادلة

في جميع اللقاءات مع الحكومة، تُطلَق تأكيدات دائمة تقول: «لا خصخصة، ولا بيع للقطاع العام، وإصلاحه بدأ في بعض الشركات»... ولكن في المقابل نريد شركات رابحة، ولا مجال للخسارة أو الفساد.

هنا السؤال الهام الذي يفرض نفسه: «كيف يمكن أن تربح شركات القطاع العام التي ما زالت تعمل؟ وكيف يمكن أن تصل إلى الكلفة والجودة والمنافسة وسط قرارات وقوانين متضاربة تحكمها؟ ووسط جهات وصائية عديدة تدفع بالإدارات للعمل بالإجراءات الأكثر تشدداً، بغض النظر عما يمكن أن يسبب ذلك من خسارة في الزمن والمال، في ظل عدم المحاسبة الصحيحة، طالما أن الإجراءات قانونية.

هناك قضية مزمنة لا يرضى العقل الصناعي أو العقل المخطط والوصائي باستمرارها وديمومتها، وهي مستمرة ودائمة: «عدم القدرة على اتخاذ القرار» فيعود السؤال من جديد: «كيف يتخذ القرار حول القطاع الخاص؟».

الحكومة اتخذت خطوات بالغة الأهمية حول القطاع الخاص منها: وقف التوسع بالقطاع العام، وطرح بعض الشركات الرابحة على الاستثمار، والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في المجالات كافة، وتسهيلات عديدة وإعفاءات وقروض وما إلى ذلك. ولكن أمام القطاع العام تقف الحكومة عاجزة عن اتخاذ القرار، وهي في الواقع ليست عاجزة، ولكنها تمتنع عن اتخاذ الإجراءات وتتفرج كيف يتراجع وينهار!!

القضية الراهنة هي شركة حديد حماة التي استطاعت الحصول على موافقة تطوير معمل الصهر، وأُجريت الترتيبات اللازمة، والمشروع حالياً قيد التنفيذ على الواقع من قبل شركة أبولو الهندية، وهذا يعني زيادة الإنتاج من ٦٠ ألف طن إلى ٢٨٨ ألف طن. ولكن من أين تؤمن الشركة الحديد؟ من الخردة؟ وإذا لم تتأمن الخردة؟ هنا المشكلة، تقع الفأس بالرأس ويتوقف العمل والإنتاج.

يقول رئيس نقابة الحديد في حماة سليمان الحاج يوسف: يتم شراء الخردة بإعلان، وبعد ذلك عقد، ونحن بحاجة لكذا طن خردة، فتأتي عروض الأسعار وترسي على فلان، روتين وتعقيدات بالقوانين، ونحن في سوق مفتوحة وكل يوم أسعار جديدة، وهذا الروتين يأخذ وقتاً كبيراً، مدة الإعلان ومدة تنفيذ العقد، لذلك أقلع التجار عن البيع للشركة، والخردة تُهرَّب إلى لبنان والأردن وتركيا، في حين يشتري القطاع الخاص مباشرة. طبعاً لا تستطيع الحكومة منح الشركة الموافقة بالشراء المباشر، ولا يمكن استيراد بيليت.

ويتابع رئيس النقابة قائلاً: إن ٤٠٪ من عمال الشركة مرضى، وفي دول العالم كافة نجد العاملين في معامل الحديد يعملون ١٥ سنة فقط، ويحصلون تقاعد كامل وحقوق كاملة، وفي شركة حديد حماة هناك عمال يعملون منذ ٣٧ عاماً على خطوط الإنتاج، ولا ميزات لهم، وقانون العاملين في المادة ٩٨ وضع تعويضات لبعض عمال المهن الخطرة، ومُنحت طبيعة العمل لجهات عديدة، وتم استثناء عمال الحديد، عمال مرضى والتعليمات تقول: لا يجوز نقل العامل من إنتاجي إلى إداري إلا بقرار رئيس الوزراء، ولا يُسمَح بالتعيين.

إذا كان التجار والسماسرة يهرِّبون الخردة علناً لأن أسعارها في الدول المجاورة أعلى من سعرها هنا، فإن شركات القطاع العام والجهات العامة لا تلتزم بتوريد الخردة إلى شركة حديد حماة وتتهرب من البيع للشركة لأن البيع للتجار أو التهريب أجدى.

بلغت نسب تنفيذ الخطة الإنتاجية لغاية تشرين الأول الماضي كما يلي: ٧٤٪ حديد مبروم، ٨٪ صهر، ٢٧٪ قضبان. بينما في عام ٢٠٠٩ كانت نسبة الإنتاج: حديد مبروم ٤٨٪، بيليت ٩٤٪، أنابيب معدنية ٢٪، مطروقات فولاذية ٣١٪.

إن واقع شركة حديد حماة ليس مفاجئاً، لأن الحكومة اتجهت منذ سنوات لإعطاء القطاع الخاص دوراً رئيسياً في التنمية، وفسحت للتجار والسماسرة العمل بحرية، ووقفت عاجزة عن أن تحل أية قضية في شركات القطاع العام، وأهمها إعطاء الشركات الهامة استثناءات محدودة في استيراد المواد الأولية من الداخل أو الخارج، لأن الفترة التي يستغرقها الإعلان والتثبيت والتعاقد وفتح الحساب يستغرق أشهراً، وهناك مواد تنتهي صلاحيتها، وهناك مواد ترتفع وتهبط أسعارها يومياً، وإذا اجتهد المدير يعاقب ويسرح والجهات الوصائية تتفرج على هذا الانهيار، ولا تستطيع أن تتخذ قراراً. هذا هو الواقع الذي تعيشه الشركات الإنتاجية الذي يرضي الفريق الاقتصادي فقط!

■■

التخطيط السيئ.. وسوء الإدارة

◄ ستيركوه ميقري

تحدث النائب الاقتصادي خلال استماع مجلس الشعب لأجوبة الحكومة عن السياسات الاقتصادية، فأكّد أن «الاعتماد على الزراعة فقط كمصدر للدخل في الريف لم يعد ممكناً».

ولكن رغم الجفاف الذي أصاب مواسمنا الزراعية الأربعة الأخيرة، فقد بات مؤكداً أن مجموع الاستثمارات الزراعية المراد استثمارها في المجال الزراعي خلال سنوات الخطة الخمسية القادمة كلها لن تتعدى الـ٢٠٠ مليار ليرة سورية، ولا يشكل هذا المبلغ إلا نسبة ٥٪ تقريباً من مجموع المبالغ المرصودة للاستثمار في الخطة الحادية عشرة، وهي تشكل تراجعاً عما كان يرصد لتطوير الزراعة، حيث كانت تقارب ١٥٪ سنوياً.

لقد تمت هذه التخفيضات من القائمين على رسم الخطة الخمسية، كما تحدث النائب، على أساس أن المطلوب الآن ليس زيادة المساحات المستصلحة والمروية، بل المطلوب هو زيادة الإنتاجية، وذلك باستخدام البذار المعدلة جينياً!!

هناك سؤالان لابد من طرحهما: هل سنستطيع فعلاً أن نحل مشكلة أمننا الغذائي عبر زيادة الإنتاجية باعتماد البذار المعدلة جينيا حتى لو استمر الجفاف على حاله؟ ثم هل كان الجفاف وحده هو السبب الأساسي لنشوء ما يسمى بالمشكلة الزراعية، وتحولنا من بلد مكتف زراعياً وقادر على التصدير، إلى بلد مستورد؟.

السؤال الأول أجابت عليه الأبحاث الزراعية، وخصوصاً الأوربية التي بينت أن البذار المعدلة جينياً لا يمكن إنتاجها محلياً، وإن أنتجت فهي غير قادرة على تأدية الدور الذي عدلت لأجله (زيادة الإنتاجية) باستمرار، أي أن هذه البذار بعد استعمالها لعدد من السنوات تصاب فجأة بأمراض تعجز أمامها الأدوية والأسمدة والمبيدات الزراعية، ذلك أن البذار المعدلة وراثياً لا يمكن تكرار استعمالها أكثر من موسم واحد، وهناك أربعة بلدان للبذار في العالم تتحكم بالموارد الزراعية العالمية وعلى رأسها أمريكا، وهي تفرض في كل مكان من العالم بذارها المعدلة وراثياً التي تستخدم لمرة واحدة، أي أن على المزارع شراء البذار مجدداً في كل عام، أي أن هناك احتكاراً لإنتاجها وعدم قابليتها للاستعمال إلا لمرة واحدة.. وما أصاب محاصيل القمح والقطن والشوندر هذا العام، إلا إثبات عملي له.

إن زراعتنا ستقع تحت رحمة البلدان المتحكمة بإنتاج هذه البذار، وستصبح رهينة لديها، كما أن استخدام هذه البذار يؤدي إلى تلوث الغذاء والمحاصيل والمنتجات الغذائية، وسيضر التربة الزراعية، ويؤثر سلباً على صحة المواطنين. وقد نشرت الصحيفة الدولية للعلوم البيولوجية دراسة تؤكد تسبب الأغذية المعدلة وراثيا بتلف واضطرابات في عمل أعضاء الجسم. وتتركز أضرار الذرة المعدلة وراثيا مثلا على الكلى ومهام الكبد وهما العضوان الرئيسيان في تنقية الغذاء من السموم، ولذلك فإن الدول الأوربية، بل وعدداً من دول العالم الثالث، بدأت بالتراجع عن زراعة البذار المعدلة جينياً إلى أساليب الزراعة العضوية. لذلك فمخاطر الاعتماد على هذا الأسلوب لزيادة الإنتاجية ليس حلاً، بل إنه سيفاقم المشكلة.

أما الإجابة على السؤال الثاني، فمما لاشك فيه أن شح المياه قضى على الزراعات البعلية، ولكن تكاليف ضخ المياه وارتفاع أسعار المبيدات والبذار والأسمدة والعلف الحيواني والمحروقات وأجور الأيدي العاملة والمكننة الزراعية، كلها أعباء وتكاليف إضافية تسبب بها المسؤولون عن هذا القطاع الإنتاجي الهام، ما جعل المساحات المزروعة تنحسر وتتقلص وليس العكس، كما أن ما رافق ذلك من فساد كان سبباً رئيسياً لتفاقم المشكلة وأدى إلى أن مئات القرى توقفت فيها الزراعة ونفقت ماشيتها وتحولت لصحراء، ومئات الآلاف هاجروا إلى محافظات أخرى، وثلاثة ملايين ممن بقوا يعانون من فقر مدقع، حيث فقدوا نحو ٨٥٪ من مواشيهم، و كثير من المزارعين المرحَلين يتحدثون عن الآبار التي تجفّ، وتتحول لمصادر للتلوث..

وهكذا ما على المسؤولين إلا أن يعيدوا التفكير بسلوكهم وتصريحاتهم التي أكثروا منها عن وفرة الإنتاج، ونحن الآن أمام حالة إنتاج متراجع متقهقر، وحسبنا أن نكفي حاجة السوق المحلية كي نصدر الباقي.

ويمكن السؤال أيضا عن الجهود التي بذلها النائب الاقتصادي وفريقه من أجل تنويع مصادر الاقتصاد خلال خمسة سنوات اقتصادية فاشلة؟ وعن الصناعات الجديدة بعد أن انصبت جل (استثماراته) في القطاعات الريعية؟ إن الإجابة على ذلك لا تقل طرافة عن الأحاديث التي يطلقها النائب عن تحقيق نمو لم يقل عن ٥,٥٪ خلال أعوام الخطة العاشرة، ومع ذلك ازدادت نسبة من يعيش عند الحد الأدنى للفقر من ٢٤٪ إلى ٤٠٪ تقريباً.

لقد وصلت تكلفة إيجاد فرصة للعمل إلى ٢٥ مليون ليرة، فما هي الفرص التي يمكن أن تحدثها الـ٢٠٠ مليار ليرة التي سيجري استثمارها في كامل الخطة الخمسية القادمة؟ فإذا كان النائب فرحا بانجذاب ٣ مليار دولار من الاستثمارات العربية خلال السنوات الأخيرة، يجب ألا ينسى أن سورية صدرت خلال الفترة نفسها ٤,٥ مليار دولار إلى البلدان العربية!. تُرى ألم يتساءل عن أسباب ذلك؟ إنها بلا شك نفسها تلك الأسباب التي أدت للفشل القائم.. ولذلك فمن أهم المعالجات التي لابد من إطلاقها الآن هي زيادة حجم الاستثمارات إلى الضعف، والعودة عن كل تلك القرارات التي أدت إلى تراجع القطاع الزراعي في مساهمته في الناتج المحلي من ٣٠٪ إلى ١٤٪ تقريباً. ولابد من إيجاد الحلول الناجعة والسريعة لدفع الأيدي العاملة الزراعية المهاجرة للعودة إلى قراها، والبدء بالعمل من جديد، بعقلية جديدة، وسياسة جديدة، من أجل تحسين الواقع الزراعي المزري الذي نقبع فيه الآن.

■■

الموضوعات البرنامجية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين

أقر الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الموضوعات البرنامجية بعد إدخال التعديلات عليها خلال الاجتماع.
وبذلك يصبح هذا المشروع وثيقة أساسية تلزم جميع الهيئات بالعمل على تعميمها وتحقيق مضامينها.

دمشق ٢٠١٠/١١/٢٦

الاجتماع الوطني التاسع
للجنة الوطنية
لوحدة الشيوعيين السوريين

١- حول المرجعية الفكرية:

١. يسعى الشيوعيون السوريون لإعادة بناء حزبهم الشيوعي القادر على لعب دوره الوظيفي- التاريخي، هذا الدور الذي تراجع وضعف خلال العقود الأخيرة.
٢. مهمة استعادة الدور الوظيفي- التاريخي لابد أن تستند إلى المرجعية الفكرية الماركسية- اللينينية التي تتطور ويتصلب عودها في النضال ضد الميلين اللذين يعيقان تطورها، وهما: العدمية والنصوصية.
٣. لذلك تبقى مهمة اكتشاف وصياغة الثابت والمتغير في النظرية، مهمة دائمة يفرضها تطور الحياة المستمر بكل تعقيداتها وجوانبها الجديدة.

- إن كانت العدمية تسعى لنسف النظرية بحجة التجديد، فإن النصوصية تقوم بدفنها بحجة الثبات على المبادئ.. إن هذين الانحرافين يتطلبان بعضهما البعض، ويكمّل واحدهما الآخر، لذلك فإن إضعاف أحدهما يعني إضعاف الآخر وصولاً إلى زوال تأثيرهما.
- إن التعامل مع الماركسية- اللينينية كعلم متجدد هو الذي يضمن تطورها ويحولها إلى سلاح فعال في يد الشيوعيين في التعامل مع الواقع الذي تغتني منه باستمرار.
- إن الانقطاع عن الواقع هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم قدرة الماركسيين على تجديد النظرية، كما أن عدم الاعتراف بمبادئها الرئيسية الثابتة والابتعاد عنها يؤدي بدوره إلى خلل في تفسير الواقع.
- لقد كانت الماركسية- اللينينية دائماً نظرية للتغيير الثوري للمجتمع، وهي لابد أن تستند إلى تفسير صحيح له لإنجاز مهمتها.. لذلك فإن أي خلل في التفسير يبعد إمكانية التغيير، كما أن الابتعاد عن الواقع المطلوب تغييره لا يسمح بشحذ الماركسية كي تبقى سلاحاً فعالا.

٢ ـ الاشتراكية.. وأزمة الرأسمالية

٤. إن انهيار التجارب الاشتراكية الأولى في القرن العشرين، لا يعني بحال من الأحوال انهيار الماركسية ورؤيتها حول الاشتراكية، بل يعني عجز الماركسيين في اللحظة المستجدة آنذاك عن تطوير النظرية بالشكل المطلوب.. ورغم ذلك تبقى التجارب الاشتراكية الأولى مادة تاريخية هامة استطاعت أن تحقق لشعوبها وللإنسانية مكاسب كبرى غير مسبوقة في التاريخ، ستستطيع التجارب اللاحقة استناداً إلى النجاحات والإخفاقات السابقة القيام بما لم تستطع التجارب الأولى إنجازه.

- إن الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العالمية تؤكد بشدة أن الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين تطرق الباب بقوة وتستعيد مثلها وأفكارها ذلك الألق والسطوع الذي سيتجاوز بتأثيره أعظم لحظات صعودها في القرن العشرين.
- الأحداث الحالية تؤكد صحة تنبؤات ماركس وأنجلس ولينين حول الانهيار الحتمي للرأسمالية كنظام.

٥. إن الأزمة الحالية ليست مؤقتة أو عابرة، وليست جزئية وموضعية، بل هي أزمة عميقة متعلقة ببنية النظام الرأسمالي نفسه المنتج دائماً للأزمات.
٦. وهي يمكن أن تتحول إلى أزمة نهائية إذا توفر العامل الذاتي للتعامل مع الظروف الموضوعية التي تنضج باتجاه انهيارها.

- فهي غير قادرة على الخروج من أزمتها الحالية على الطريقة التي خرجت فيها من أزماتها السابقة في القرن العشرين، عبر تصدير الأزمة بالقوة إلى الخارج، والاستيلاء على مناطق نفوذ جديدة وإعادة تقاسمها فيما بينها.
- فالمعادلة اليوم تغيرت للأسباب التالية:

أ) انتهى توسع الرأسمالية جغرافياً بسب محدودية مساحة الكرة الأرضية التي استولت الرأسمالية عملياً على كل أرجائها اقتصادياً ثم سياسياً وعسكرياً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.
ب) وصل استغلال الرأسمالية العالمية لشعوب الأرض إلى درجة تهدد إعادة إنتاج الجنس البشري لنفسه (مشكلة الجوع، المياه، المناخ، الطاقة..الخ).
ج) توضح على السطح نهائياً التناقض التناحري الذي يحكم الرأسمالية مع الطبيعة.
د) لم يعد هناك مركز إمبريالي بديل للمركز الإمبريالي الحالي (الولايات المتحدة الأمريكية).
ه) تحولت أزمة فيض إنتاج البضائع الكلاسيكية إلى فيض إنتاج سلاح، وفيض إنتاج مال (دولار)، ما لا يمكن التخلص منه بالسهولة التي كان يمكن فيها التخلص من فيض البضائع.

٧. لذلك تتجه البشرية في مواجهة الرأسمالية إلى لحظة حساسة وخطيرة، فتناقضات الرأسمالية واشتدادها يدفعها إلى اللجوء إلى ا لقوة داخلياً وخارجياً، ما سيفتح الأفق أمام البدائل الجديدة التي ستتضح معالمها أكثر فأكثر خلال المواجهة نفسها، فالبدائل لا تظهر وتأخذ مكانها في بدايات الأزمة كما علمتنا دروس التاريخ، بل في نهاياتها.

- من هنا أهمية استعداد الحركة الثورية لمواجهة هذه اللحظات القادمة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، لحظات انسداد الأفق التاريخي نهائياً أمام النظام الرأسمالي بكل تفرعاته وتنويعاته، ولحظات انفتاح الأفق التاريخي واسعاً أمام الحركة الثورية العالمية بكل تنوعها وغناها على مدى القارات الخمس.

٣ ـ الوضع السياسي الإقليمي والدولي

٨. بسبب ظروف تاريخية محددة تحولت المنطقة الواقعة بين جنوب وشرق المتوسط حتى قزوين، إلى مساحة مواجهة رئيسية مع قوى الإمبريالية العالمية المتأزمة.. وتسعى الإمبريالية العالمية وخاصةً الأمريكية والصهيونية العالمية إلى إحكام قبضتها بوسائل مختلفة على هذه المنطقة لما لها من أهمية جغرافية- سياسية، وبالدرجة الأولى بسبب مواردها النفطية.. إن إنجاز هذه المهمة بالنسبة للإمبريالية الأمريكية سيساعدها على تأجيل انفجار أزمتها داخلياً، كما أنه سيضعف منافسيها الكبار على عرش السيطرة العالمية.. وسيحافظ على وضع الدولار كعملة عالمية مهيمنة إلى أجل غير مسمى.
٩. وللوصول إلى هذه الأهداف تستخدم الإمبريالية العالمية وسائل مختلفة والاختلاف بين الإدارات الأمريكية المختلفة هو اختلاف وسائل وليس اختلاف أهداف استراتيجية.

- فإذا كانت إدارة بوش قد سعت إلى السيطرة على المنطقة قبل اندلاع الأزمة العالمية بالقوة القاسية وبالمفرق، فإن إدارة أوباما تسعى إلى الهدف نفسه بالقوة الذكية أي باستخدام القوة القاسية والقوة المرنة ولكن بالجملة، وذلك بسبب اندلاع الأزمة والاستحقاقات التي تفرضها من حيث سرعة التنفيذ ومحدودية الإمكانيات التي يعتريها الوهن يوماً بعد يوم..

١٠. إن الدفاع عن الدولار كعملة عالمية عبر الحفاظ على تسعير النفط بالدولار يبقى خط الدفاع الأخير بعد انهيار خطوطه الدفاعية الأولى (حصة الاقتصاد الأمريكي من الاقتصاد العالمي، ومن ثم محاولة الاستيلاء على النفط بشكل غير مباشر وبعدئذ بشكل مباشر).. وهذه المهمة هي مهمة مشتركة مقدسة لدى كل الإدارات الأمريكية.

- ولإبقاء الدولار على حاله في ظل تراجع الدور الاقتصادي للإمبريالية الأمريكية وبدء تراجع دورها العسكري في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين سعت وتسعى الإمبريالية الأمريكية عبر إداراتها المختلفة إلى اختلاق نوع من الفوضى في منطقتنا (العراق نموذجا) وصولاً إلى تفتيتها عبر استخدام كل التناقضات الثانوية الموجودة فيها وتفعيلها إلى حد الصدام المسلح (من قومية ودينية وطائفية وعشائرية).
- إن الحدود السياسية القائمة في المنطقة هي بالأساس من وضع الدول الإمبريالية المنتصرة بالحرب العالمية الأولى وأبرزها حدود سايكس- بيكو الإمبريالية، والتي يخطط لها الآن كي تكون فضاءً لتفجيرات مختلفة عبر الأخطاء التاريخية المقصودة فيها حينما رسمت خرائطها.

١١. إن الحل الوحيد أمام شعوب الشرق العظيم، القاطنة في المنطقة من قزوين إلى المتوسط جغرافياً، والمتآخية على مر التاريخ، والتي تجمعها مصالح اقتصادية عميقة لكونها تشكل فضاءً اقتصادياً متكاملاً.. هو تعميق أواصر التحالف والتآخي والنضال المشترك على مختلف المستويات لإفشال المخططات الإمبريالية القديمة والجديدة.. وصولاً إذا لزم الأمر وسمحت الظروف بتشكيل اتحاد إقليمي يتجاوز حدود الدول القائمة ليوحدها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.. وهذا ما سيضع الأساس للحفاظ على الحقوق المشروعة لجميع الشعوب القاطنة في هذه المساحة الجغرافية الواسعة في وجه نهب وجشع الاحتكارات الرأسمالية العالمية وفي وجه المخططات الإمبريالية الأمريكية- الصهيونية التفتيتية.

- لاشك أن إسرائيل الصهيونية تلعب دوراً مفتاحياً في كل المخططات الإمبريالية وخاصةً الأمريكية في المنطقة.. وجذر العلاقة الإسرائيلية- الأمريكية يعود إلى دور الصهيونية العالمية التي تلعب دوراً هاماً في صياغة المخططات الإمبريالية بشكل عام، لكونها تشكل جزءاً هاماً من الرأسمال المالي العالمي اليوم والذي يشكل القوة الضاربة للرأسمالية العالمية.. وإذا كانت «إسرائيل» هي إحدى الأدوات الهامة بيد الصهيونية العالمية، فإن علاقتها بالولايات المتحدة تحددها في نهاية المطاف علاقة الرأسمال المالي الصهيوني بالإمبريالية الأمريكية التي أصبحت حدود مصالحهما مندمجة ومن الصعب تحديدها والتفريق بينهما.

١٢. وما دام النظام الرأسمالي العالمي وليس فقط الإمبريالية الأمريكية في أفول، فمن الطبيعي والمنطقي أن «إسرائيل» نفسها قد دخلت مرحلة الأفول والدليل على ذلك أداؤها في العقد الأخير وخصوصاً فشلها في حرب تموز ٢٠٠٦ أمام المقاومة، وهذا يعني أن دورها الوظيفي بدأ يتراجع ويتعثر عما كان عليه في النصف الأخير من القرن العشرين.

- إن منطق الحياة نفسه يضع على بساط البحث موضوع استمرار إسرائيل الصهيونية، فهي بسبب الأزمة العالمية وأفول الرأسمالية وبسبب الازدياد المتصاعد وخاصةً في العقد الأخير لمقاومة شعوب الشرق العظيم للمخطط الإمبريالي- الصهيوني التفتيتي، دخلت في مرحلة انحطاط وأزمة عميقة تهدد الكيان الصهيوني.
- إن منطق التاريخ يفرض نفسه في نهاية المطاف فدولة قائمة على العدوان والاحتلال والتوسع والاستيطان وعلى العداء المستمر لكل شعوب المنطقة، والمخالفة الدائمة للقوانين والقرارات الدولية، لا يمكن أن تستمر لأن سياسة الصهيونية العالمية قد فرضت عداءً مستحكماً بينها وبين الشعوب العربية وكل شعوب المنطقة منذ أن رفضت القرار (١٨١) عام ١٩٤٧ القاضي بإنشاء دولة فلسطينية على مساحة ١٣,٠٠٠ كم٢ وهي لاتزال ترفض قيام الدولة الفلسطينية وهذا يعني أن الكيان الصهيوني ليس فقط فقد شرعيته الأخلاقية والإنسانية بل لازال يفتقد للأساس القانوني والدولي، وستفقد «إسرائيل الصهيونية» كل وجودها اللاحق بفضل مقاومة شعوب المنطقة الباسلة وخيار المقاومة المستمر منذ عشرات السنين.

٤ ـ التحديات الوطنية الكبرى

- تعيش بلادنا في ظل وضع معقد وخطير دولياً وإقليمياً، وهي قد أثبتت بسلوكها ومواقفها على مدى عقود أن أهم رأسمال لديها هو مواقفها الوطنية التي تجعلها أقوى من أغنى دولة عربية.

١٣. إن المواقف الوطنية السورية في مواجهة المخططات الإمبريالية الأمريكية- الصهيونية هي محصلة نضال الشعب السوري منذ معركة ميسلون حتى اليوم، وهي تعكس إجماعاً شعبياً لا يمكن لأحد أن يتجاهله.. وهي تستند إلى جيش كانت الروح الوطنية لديه دائماً عميقة وراسخة ولا يمكن زعزعتها.. وقد عززت الأطماع الصهيونية والمؤامرات الإمبريالية وخاصةً الأمريكية ترسيخ المواقف الوطنية للبلاد وصقلتها على مر السنين.

- إن السمعة التي تتمتع بها سورية على النطاق الشعبي العربي وفي المنطقة هي رصيد هام يجب أن يتعزز دوماً بتصعيد المقاومة والممانعة وصولاً إلى الهزيمة النهائية للاحتلالين الأميركي والصهيوني ومشاريعهما في المنطقة وتحرير سائر الأراضي العربية المحتلة بالعدوان الإسرائيلي. الأمريكي وفي مقدمتها الجولان، لكي يصبح مثالها نموذجاً يحتذى في ظل الاختلال والاعتلال والاعتدال لدى الحكام العرب وأنظمتهم الرسمية المتهالكة لإرضاء الإمبريالية الأمريكية والصهيونية.

١٤. في ظل هذه الظروف يرتدي موضوع تعزيز الوحدة الوطنية في البلاد أهمية قصوى، فقد كانت دائماً سلاحاً فعالاً في مواجهة جميع المؤامرات الخارجية.. وهي اليوم مطلوبة أكثر من الأمس بسبب حجم وخطورة المؤامرات التي تستهدف المنطقة والبلاد، والتي لم يسبق لها مثيل، ولذلك يجب تفعيل طاقات الشعب السوري كلها لزجّها في المعركة، وعدم حجب شرف مواجهة التحديات القائمة عن أحد، وهذا يتطلب إلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢، وإعادة الهوية السورية لكل من حرم منها.

- إن تعزيز الوحدة الوطنية يتطلب إصلاحاً يطال مختلف نواحي الحياة فيها ليحل مشاكلها المعلقة والمستوطنة التي تضر التطور اللاحق، وآجال هذا الإصلاح ليست مفتوحة بشكل مطلق كما أن التأخر فيه يجعل من الصعب البدء به لاحقاً، ما يحمل مخاطر كبيرة وعديدة لأن اللحظة التاريخية الحالية تسمح به وتطلبه.

١٥. إن الإصلاح الحقيقي المطلوب هو إصلاح شامل وجذري ومحدد الاتجاه:

- **إصلاح شامل لأنه إصلاح سياسي- اقتصادي- اجتماعي، وتحقيقه يقوي مواقع البلاد في المواجهة المفروضة عليها، وهو بالتالي يربط المهام الوطنية العامة بالمهام الاقتصادية-الاجتماعية وبالمهام الديموقراطية.**
- **وهو جذري لأنه يجب أن يغير نوعياً سمات الاقتصاد وفعاليته، وسمات توزيع الثروة في المجتمع نحو عدالة اجتماعية عميقة، وسمات الحركة السياسية نحو زيادة دور ها وتأثيرها في المجتمع.**
- **وهو حتماً محدد الاتجاه نحو تعزيز دور سورية الوطني وتعميق وحدتها الداخلية وحل القضايا الاجتماعية- الاقتصادية لمصلحة الجماهير الشعبية الواسعة، وليس على حسابها.**

- إن الإصلاح المطلوب هو حزمة كاملة متكاملة من الإجراءات العميقة التي يجب أن تطال بتأثيرها المجتمع وجهاز الدولة والاقتصاد الوطني من أجل تعزيز خيار المقاومة والحفاظ على السيادة الوطنية ضد المخططات الامبريالية الأمريكية- الصهيونية الخارجية والداخلية..
- هناك شبه إجماع في المجتمع السوري وبين قواه السياسية داخل الجبهة وخارجها حول مفردات الإصلاح السياسي، وهي قانون الأحزاب والمطبوعات، ورفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإصلاح القضاء.. لكن الأهم الذي دونه لن يكون لأي إصلاح سياسي معنى، هو الوصول إلى قانون انتخابات جديد عصري يكف يد قوى المال وجهاز الدولة إلاّ بحدود القانون، عن التأثير على ا لعملية الانتخابية..

الموضوعات البرنامجية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين

١٦. إن قانون الانتخابات الحالي قد أضعف وشل الحركة السياسية في البلاد، والتي يعتبر نشاطها أحد ضمانات تعزيز الوحدة الوطنية. إن البلاد بحاجة إلى قانون أحزاب يضمن إنشاء الأحزاب على أساس وطني شامل، وقانون انتخابات نسبي تكون فيه البلاد دائرة واحدة، يضمن تنشيط الحركة السياسية وتنافسها على أساس برنامجي.

إن قانون أحزاب عصرياً يجب أن ينفي إمكانية إقامة أحزاب على أساس الانتماء القومي أو الديني أو الطائفي أو العشائري أو العائلي. أما قانون الانتخابات النسبي فهو الذي سيحمي قانون الأحزاب ويفعله ويضعه على السكة الصحيحة التي تخدم الوحدة الوطنية.

- إن صدور قانون أحزاب حقيقي مع قانون انتخابات عصري يتجاوز ذلك القانون الذي وضع لعصر آخر، سيفعّل الحركة السياسية في البلاد، وسيفتح الطريق لجسر الهوة بين الأحزاب السياسية والشارع، والأهم أنه سيضع الأساس للنسف النهائي للثنائية الوهمية معارضة/نظام، والتي أراد البعض أن يكرسها لتفعيل التناقضات الثانوية على حساب الأساسية. والواقع يقول إن خطوط الفصل الحقيقية في المجتمع هي أعقد بكثير مما يريد البعض أن يوهمنا به من خلال ثنائيته الوهمية.. إن قانونا انتخابيا وطنيا معاصراً سيعطي دفعاً ونشاطاً جديدين للحركة السياسية الوطنية التي يجب أن يعاد تشكيل فضائها على أسس جديدة قادرة على استقطاب القوى الاجتماعية التي تعلن تمثيلها.

١٧. إن المشكلة الأساسية في الحياة السياسية في البلاد هي عدم التطابق بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة وتمثيلها السياسي، ما يؤدي إلى حالة اغتراب تعزل الأحزاب السياسية عن الشارع من جهة، وتبعد الشارع عن العمل السياسي المباشر من جهة أخرى.

- إن تخلف الحركة السياسية عن مواكبة الجماهير العريضة يعود في جوهره إلى مشكلة في الوصول إليها والاتصال بها عبر خطاب سياسي مطابق لمصالحها ووعيها، وليس كما يظن البعض في تخلف الجماهير عن العمل السياسي، بل الأدق أن يقال عدم ثقة الجماهير إلى حدٍ كبير بالحركة السياسية وممثليها.. إن نظام انتخابات فعالاً سيحل هذه الإشكالية.. ولا مكان هنا للتخوف من تقدم قوى رجعية وغير وطنية في هذه الحالة، لأن قانون الأحزاب يجب أن يصاغ بشكل يقطع الطريق على المخططات التي تستهدف وحدة الكيان الوطني والمجتمعي تحت حجة تمثيل «مكوناته الأساسية» أي مكوناته في مرحلة ما قبل تشكل الدولة الوطنية.. إن المكونات الأساسية للمجتمع يجب أن تعود لتكون هي شرائحه الاجتماعية وطبقاته الاجتماعية، بغض النظر عن القومية والدين والطائفة.

١٨. إن عدم وجود حركة سياسية فاعلة في المجتمع قد أخرج قوى هامة من جهاز الدولة من تحت الرقابة، ما وضع الأساس الموضوعي لتفشي ظاهرة الفساد التي تقوى عبر استنزافها ثروات البلاد مستفيدةً من مواقعها في جهاز الدولة ومتواطئةً مع قوى السوق الكبرى المحلية وحلفائها من الشركات الكبرى غير المحلية.

- والأمر هكذا، فإن قوى الفساد لا مصلحة لها في تطور الحركة السياسية في البلاد، وهي عملياً تضع العراقيل المختلفة في هذا الاتجاه بحجج مختلفة، وخاصةً تحت ستار الحفاظ على الاستقرار مع أن ما يهدد استقرار البلاد في الحقيقة هو حجم النهب والفساد الذي يستخدم السياسات الاقتصادية الليبرالية لقوننة نهبه غير المشروع.
- فالتجربة التاريخية تقول إن بلداً بعظمة الاتحاد السوفييتي قد انهار تحت وطأة الفساد في جهاز الدولة الذي خرج في لحظة معينة من تحت رقابة المجتمع، وبالتالي مهدت قوى الفساد الطريق للانتقال إلى نظام آخر لتبييض ما نهبته، ولشرعنة أشكال النهب الجديدة التي تعاظمت بوتائر عالية خلال وبعد عمليات الخصخصة التي جرت، ما أدى إلى انهيار اقتصادي واجتماعي شامل.

١٩. لذلك فإن محاربة الفساد والنهب اللذين يطالان الدولة والمجتمع هي مهمة وطنية من الدرجة الأولى، فلم يعد من الممكن حل أية مهمة اقتصادية- اجتماعية منتصبة أمام البلاد دون الحد من الفساد والنهب واجتثاثهما وتحويل مواردهما نحو التنمية الشاملة وهذا يتطلب تفعيل دور المجتمع والإعلام وصولاً إلى محاسبة المسؤولين الحكوميين على قاعدة (من أين لك هذا ؟).

٥ . القضية الاقتصادية - الاجتماعية

- من هنا تأتي خطورة السياسات الاقتصادية المتبعة، التي يجب أن تتابع، ويجري حولها الآن نقاش كبير وصراع شديد في البلاد.

٢٠. إن التيار الليبرالي- الاقتصادي قد استند في صعوده خلال العقد الحالي إلى موجة الليبرالية العالمية التي كانت في أوجها قبل الأزمة، وكذلك استند إلى ظاهرة استنفاد النموذج الاقتصادي السابق في سورية، بإحداثياته الملموسة لإمكانيات التطور اللاحق وحل المشاكل القائمة.

- فالنموذج السابق منذ السبعينيات وبسبب الأوضاع العالمية والإقليمية استفاد من العلاقات الخارجية بسبب وضع سورية المتميز في دعم النمو الذي جرى وفي تحقيق مكتسبات اجتماعية هامة لا يمكن لأحد اليوم أن ينكرها رغم كل الملاحظات التي كانت توضع في حينه على جوانب مختلفة من هذا النموذج.. وبعد تغير الوضع العالمي بانهيار الاتحاد السوفييتي وانتقال العديد من الدول العربية إلى صف المهادنة وما يسمى بالاعتدال، تقلصت التدفقات الخارجية التي كانت تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي- الاقتصادي، فانكشفت العيوب الداخلية للنموذج السابق وخاصةً من حيث وتائر التراكم المنخفضة وعوائد الاستثمار غير المرتفعة ما خفض وتائر النمو بشكل حاد .فانفتح الطريق لتجريب نموذج جديد كان هو الدارج في ذلك الحين وخاصةً منذ أوائل الألفية الثالثة، ألا وهو النموذج الليبرالي، وقد ظن البعض أنه الخيار الوحيد الممكن آنذاك وأنه يمكن أن يحل الإشكالات المستجدة في الاقتصاد السوري عبر تأمين استثمارات خارجية عن طريق تكييف الداخل اقتصادياً واجتماعياً معها..

٢١. ولكن بعد مضي سنوات عديدة تأكد أن هذا النموذج الجديد عاقر من حيث المبدأ ولا قبل له بحل الإشكالات التي يعاني منها بحق الاقتصاد السوري.

- فوتائر النمو لم ترتفع عملياً وانخفض مستوى معيشة السكان ولم تتدفق الاستثمارات بالشكل الموعود.. ما وضع المسألة تحت المجهر من جديد. ولا تفيد هنا المكابرة والديماغوجية التي يقوم بها الليبراليون الاقتصاديون في الترويج لمحاسن نموذجهم الموعودة.. والتي على الناس الصبر لجني ثمارها، فهذه المعزوفة قد استخدمت سابقاً حين تم تنفيذ هذه النماذج بآلامها الفورية التي حملتها للمجتمع ولم يتم الخروج منها عملياً..

٢٢. كما أن هذا النموذج القائم يعاني من استعصاء شديد سببه ان النظام السياسي في البلاد غير مرسوم منذ البدء لكي يتوافق مع سياسات اقتصادية ليبيرالية كهذه في التطبيق.

- مما سيضع الأمر في نهاية المطاف أمام مفترق طرق: إما استبدال النظام السياسي، وإما تغيير جذري للسياسات الاقتصادية يضمن استقرار النظام السياسي في وجه قوى الرأسمال الكبرى الجديد منها والقديم، التي ستطالب وتسعى إلى حصتها من القرار السياسي العام.

٢٣. إن استمرار تجريب هذا النموذج سيكون كارثياً على الاقتصاد السوري والمجتمع السوري وهو بذلك قد أ صبح مناقضاً لمفهوم الأمن الوطني بالمعنى الواسع للكلمة..

- إن المنطق والحكمة ومصلحة البلاد تقول بضرورة البحث عن نموذج بديل للتطور الاقتصادي يؤمن أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية..
- فالنموذج الحالي يضع هذين الحدين على طرفي نقيض، بينما تطلب الحياة ربطهما ببعضهما بعيداً عن النموذج القديم في القرن الماضي، وبعيداً جداً عن النموذج الحالي الذي أدخل البلاد في مأزق حقيقي.. إن تأمين نمو عال للاقتصاد الوطني هو ضرورة وطنية واجتماعية.. وطنية كي تستطيع سورية الاستمرار في لعب دورها المطلوب منها تاريخياً في المنطقة.. واجتماعية من أجل التصدي لحل مشكلات مستوى المعيشة والبطالة..
- إن عدم الأخذ بعين الاعتبار الضرورات الوطنية والاجتماعية سيهدد الاستقرار الاجتماعي، ما سيضعف الوحدة الوطنية، وبالتالي يضعف سورية في لعب دورها المطلوب منها في المنطقة..

٢٤. كما أن اقتصاداً عالي النمو وعميق العدالة سيتحول إلى نموذج ورافعة ونقطة جذب في النضال العام ضد مخططات الإمبريالية والصهيونية بالنسبة لشعوب المنطقة والشعوب العربية قاطبة..

٢٥. إن حل هاتين المهمتين يتطلب صياغة نموذج اقتصادي جديد يتوافق مع احتياجات العصر ومع ضرورات المجتمع السوري، والصياغة النهائية له لا يمكن أن يقوم بها شخص وحده، أو مجموعة أو حزب.. بل هي مهمة وطنية عامة تتطلب فتح أوسع حوار حولها تشارك فيه أوسع الأوساط في المجتمع والدولة..

٢٦. الملامح العامة للنموذج الاقتصادي المطلوب:

- **إعادة النظر جذرياً بالسياسة الأجرية** باتجاه رفع الحد الأدنى للأجور ليطابق الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وزيادة الأجور دورياً (شهرياً أو فصلياً كحد أقصى) على أساس ارتفاعات الأسعار الحقيقية، وأخيراً تمويل الزيادات من مصادر حقيقية وتحديداً على حساب الأرباح التي تتضخم بارتفاعات الأسعار المستمرة عن طريق سياسة ضريبية فعالة وغير منحازة لصالح أصحاب الأرباح.
- **إعادة النظر بسلة الاستهلاك** التي يحتسب التضخم عبرها لتصبح معبرة عن الواقع الحقيقي، واعتماد عدة جهات مستقلة غير حكومية إلى جانب الحكومية في صياغتها ومتابعتها.. إن أحادية سلة الاستهلاك الحكومية أضرت بالتطور الاقتصادي- الاجتماعي.
- **الاستفادة من القدرات البشرية العلمية الكبيرة الهامة** التي وفرها التعليم المجاني على مختلف المستويات خلال عقود، وتوظيفها في التحديث والتطوير عبر إعادة تأهيلها بشكل دائم ومخطط وكذلك أصلاح التعليم بكل مراحله والعمل على تعديل المناهج وعدم التراجع عن المكاسب التي تحققت في المرحلة السابقة ووقف التوجه الخطير نحو خصخصة التعليم
- **وضع الخطط للوصول إلى مضاعفة الدخل الوطني** كل ٥- ٧ سنوات، وهذا أمر ممكن في حال صياغة النموذج الصحيح القادر على ذلك.
- إن إزالة الخلل جذرياً بين الأجور والأرباح **سيحل مشكلة مستوى المعيشة خلال خمس سنوات إلى سبع**، إذا ما ارتفعت وتائر النمو الحقيقي للاقتصاد الحقيقي إلى معدلات عالية جداً يجب ألا تقل عن ١٠٪ حتماً..
- كما أن ارتفاع معدلات النمو سيحل **مشكلة البطالة جذرياً** خلال فترة زمنية من خمس إلى سبع سنوات عبر استيعاب اليد العاملة في المشاريع الجديدة المدعوة إلى رفع مستوى نمو الاقتصاد الوطني.
- الأمر الذي يتطلب **رفع مستوى التراكم** (التوظيفات الاستثمارية الجديدة) في القطاعات الإنتاجية الحقيقية إلى ٣٠٪ من الدخل الوطني.
- كما يتطلب **رفع مستوى عائدية التوظيفات** على مستوى الاقتصاد الوطني إلى ٣٣٪ كحد أدنى، بينما لا تتجاوز نسبتها اليوم ١٥٪. (العائدية = مجموع التوظيفات / القيمة المضافة الحقيقية).

إن تحقيق عائدية عالية يتطلب:

١- العمل على **تصنيع جميع المواد الأولية** من باطن الأرض وفوقها محلياً باتجاه تخفيض تصدير المواد الخام والاتجاه نحو تصديرها نصف مصنعة أو مصنعة ما يزيد القيمة المضافة المحصلة بنسب عالية جداً.

٢- القيام **بمشاريع عملاقة** تستنهض الشعب السوري وتغير وجه سورية ما يتطلب توظيفات عملاقة لا قبل لأحد بها إلا الدولة، ولنا في سد الفرات مثال تاريخي.

٣- العمل على **تحديد الميزات المطلقة** التي تتمتع بها سورية ما يتطلب عملاً مركزياً شاملاً ذا طابع علمي وبحثي وعملي .الأمر الذي سيسمح برفع عائدية الاقتصاد السوري بنسب عالية جداً.

٤- **خلق بؤر تحفيز للنمو الاقتصادي** في البادية السورية من خلال الاستفادة من ميزاتها ما سيستوعب قوى عمل كبيرة فيها.

٥- **تنظيم مجمعات زراعية- صناعية** في كل مناطق البلاد بحيث تتشابك مدخلاتها ومخرجاتها.

٦- **دعم القطاع الزراعي** من حيث القروض والتسهيلات في مجال الوقود والأسمدة والمبيدات والبذار ووسائل الإنتاج.

٧- استناداً لكل ذلك وضع **خريطة استثمارية** وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص المنتج للمشاركة فيها.

٢٧. إعادة النظر بكل القرارات والإجراءات التي تمثل تراجعاً عن المكاسب المتحققة للطبقة العاملة و الفلاحين وسائر الكادحين.. وخاصة:

١- نصوص **قانون العمل** بنسخته الأخيرة، ودعم حق الطبقة العاملة في الدفاع عن حقوقها وصولاً إلى حقها في الإضراب..

٢- إعادة حجم **دعم الإنتاج الزراعي** في مستلزماته وأسعاره بالشكل الذي يؤمن أسعاراً مجزية للفلاحين ويسمح بزيادة الإنتاج الزراعي.

٣- **دعم الإنتاج الصناعي الوطني** في القطاعات التي تحفز النمو ضمن الخريطة الاستثمارية المبنية على أساس استهدافات النمو المطلوبة..

٢٨. إن نموذجاً اقتصادياً عادل التوزيع وعالي النمو سيسمح بحل كل المهمات الاجتماعية المتفاقمة في البلاد:

١- نحو **تأمين التعليم** بكل مراحله لكل أفراد المجتمع بشكل مجاني.

٢- نحو **تأمين الضمان الصحي** المجاني.

٣- نحو **حل جذري لمسألة السكن** عبر تأمين سكن شعبي كريم ورخيص لكل عائلة جديدة، مما يتطلب جهوداً من الدولة في هذا الاتجاه عبر تسهيلات مصرفية جدية تسمح لذوي الدخل المحدود بالحصول على السكن السريع و الجيد.

٤- إن **كسر احتكار** تجار البناء والأراضي والمضاربين بها يتطلب منع الاتجار بالأراضي التي تبنى عليها الدولة وعدم احتساب سعرها في كلفة البناء، وكذلك منع المتاجرة بها وتأجيرها.

٥- ونحو **إعادة النظر بتكاليف الكهرباء و المياه** لأصحاب الدخل المحدود باتجاه جعل الشرائح الدنيا الضرورية من استهلاكها مجانية تماماً، وتحميل الفوارق السعرية لأصحاب الدخل غير المحدود من المستهلكين الكبار...

٦- لابد من **الربط بين النموذج الاقتصادي الجديد وبين ضرورة المحافظة على البيئة** في بلدنا لأن المشكلة البيئية في سوريا هي نتيجة لنمط التطور الرأسمالي وتزداد حدته بسبب ازدياد تشوه هذا النمط وبسبب جشع قوى الفساد الكبرى وإخفاق السياسات الليبرالية - الاقتصادية في العقد الأخير. كما أن المشاكل البيئية وخصوصاً في مجال الماء والتربة والهواء والغابات في البلدان النامية لها علاقة بسياسات الدول الامبريالية التي تقوم بتهجير صناعاتها الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية وتعمل على دفن نفاياتها الخطيرة في أراضي دول الجنوب وتفسد أرضها وماءها وهواءها.

٦ . مهام الشيوعيين

- إن المهام المطلوبة من الشيوعيين السوريين لكي يستعيدوا دورهم الوطيفي كبيرة وعظيمة، وهم قادرون على ذلك عبر إعادة بناء حزبهم الواحد والموحد والمعترف به من الجماهير الشعبية.

٢٩. إن الدور الوظيفي يعني قبل كل شيء اعتراف المجتمع وخاصة الطبقة العاملة وسائر الكادحين بالشيوعيين كقوة تمثلهم.. وهذا الأمر سيحتاج إلى عمل كثير لاستعادة ثقة الجماهير بحزبها وهو أمر صعب التحقيق في حال بقاء الحركة منقسمة بين فصائل ومجموعات، ما يتطلب إنجاز عملية توحيد الشيوعيين السوريين من تحت لفوق.

- كما أن الدور الوظيفي يتطلب **إعادة الاعتبار لمنظومة الأخلاق الشيوعية** التي هي النموذج الأعلى للأخلاق الإنسانية.
- إلى جانب أنه يعني استعادة الشيوعيين لمواقعهم التي يجب أن تكون **متقدمة في المجال المعرفي- الفكري** كي يستعيدوا قدرتهم على جذب أكثر العناصر طليعية في المجتمع.
- كما أن ظروف الحياة المعاصرة في الصراع الحاد والشديد الذي تشهده على **الجبهة الإعلامية** مع قوى الامبريالية ومختلف حلفائها، تتطلب إيلاء أهمية خاصة لهذا المجال للوصول إلى تكافؤ معين يساعد على تطوير المعركة العامة بالاتجاه المطلوب.

٣٠. إن الحديث عن الثقافة الوطنية في ظل المؤثرات الخارجية على البنية الثقافية - عبر الوسائل البصرية والسمعية المتطورة - يحتاج إلى معرفة نظرية وخبرة عملية لتوظيف كل حقول الإبداع الأدبي والفكري في صالح المجتمع وتطوره في مناحي الحياة كافة وحل المهام المنتصبة أمامه. وهنا لابد أن يرتكز الخطاب الثقافي على قاعدة انطلاق علمية ومعرفية متقدمة في مواجهة ما يسمى بثقافة العولمة المتوحشة. ومثلما ثبت أن الاقتصاد الذي نريد هو حجر الزاوية في السيادة الوطنية فإن الثقافة الوطنية هي الشرط الضروري لعملية التنمية الشاملة، والتي من أهم متطلباتها أن يتحول العلم إلى ثقافة تخدم الكتلة الرئيسية المنتجة للخيرات المادية في المجتمع. وعند ذاك فقط يمكن الخروج من الثنائية الوهمية السائدة في ثقافتنا منذ قرن وحتى الآن حول «الأصالة والمعاصرة» إلى حالة الجمع بين أصالة الهوية الثقافية ومعاصرة حياتنا الراهنة.

٣١. ولكن الأهم يبقى هو عودة الحزب إلى الجماهير ومعرفة أوضاعها وصياغة مطالبها وقيادة نضالاتها من أجل حقوقها المشروعة..

٣٢. إن الإرث المجيد للشيوعيين السوريين سيسمح لهم إذا ما حفزوا قواهم وجددوها أن يصلوا إلى ذلك الحزب القوي والذكي، المبدئي والمرن، الثابت على المبادئ والمبدع للحلول، والقادر على القيام بدوره المطلوب منه.

■

مهزلة الانتخابات.. الزلزال.. الملاذ الوحيد

زوابع تثير غباراً ولا تلغي حقائق

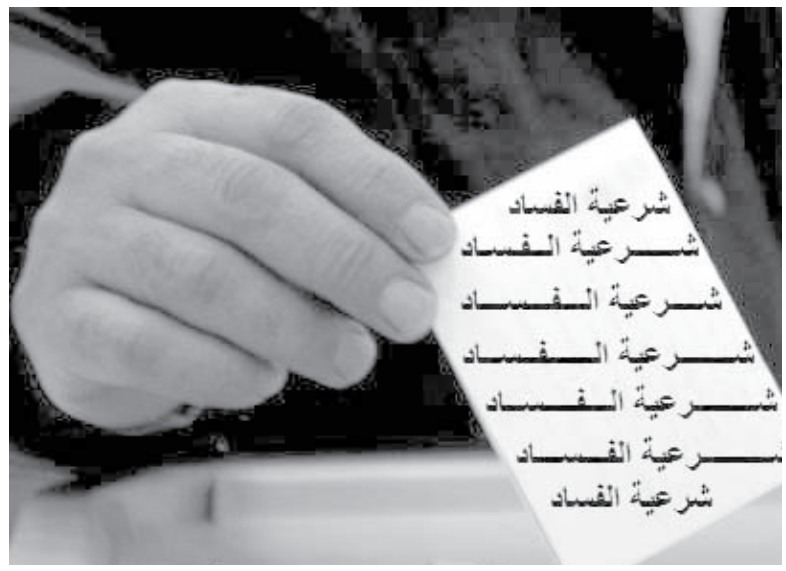

◄ إبراهيم البدراوي - القاهرة

انتخابات مجلس الشعب الأخيرة كشفت بشكل ساطع الطبيعة شديدة الرجعية للطبقة الحاكمة وسلطتها السياسية التي بدأت في التبلور بالانقلاب اليميني الذي قاده أنور السادات، ثم تكرست بشكل كامل تحت قيادة مبارك. وجرى ذلك عبر استخدام أساليب القوة والعنف والتزييف وكل الوسائل غير المشروعة لاغتصاب الثروة والسلطة. وتأكد رأينا بأن هذه الطبقة قد سلبت الثروة والسلطة والوطن ذاته.

موقفنا من الانتخابات:

اتخذنا موقف المقاطعة لهذه الانتخابات من منطلق طبقي ووطني في آن واحد. إذ يستحيل عزل كل منهما عن الآخر، كما يستحيل عزل كليهما عن الديمقراطي والقومي والأممي. و ترتبط كلها جدلياً بعلاقة لا يمكن فصمها. وبالتالي فإن الانتخابات في ظل هيمنة طبقة برجوازية (خصوصاً تحت وطأة تبعيتها) ليست هي الآلية المفضية إلى حل التناقضات في المجتمع، وإرساء الحريات السياسية وتكريس الاستقلال الوطني الحقيقي، وتحقيق العدل الاجتماعي، وإعادة مصر إلى دورها الريادي القومي والاقليمي والعالمي.

لم نتخذ هذا الموقف من فراغ، ليس فقط بسبب ما أوصلتنا إليه قوى الرأسمالية التابعة الحاكمة، ولكن بكون الرأسمالية كنظام اجتماعي على المستوى العالمي قد وصلت إلى مأزقها وأزمتها الأخيرة. وما نشهده في أكثر بلدانها تطوراً، أي البلدان الامبريالية التي نهبت وجرفت ثروات الكوكب على مدى قرون يؤكد سلامة هذا الموقف. فهاهي رغم الازدياد الهائل في تركيزالثروة بيد دائرة ضيقة من أصحاب المليارات وطواغيت المال، تلقي بعبء الأزمة العميقة على كاهل الطبقة العاملة وكافة الكادحين مستظلة بآليات ديمقراطيتها البرجوازية وانتخاباتها الشفافة ودساتيرها وقوانينها. لكن من يملك الثروة يملك السلطة. وليست آليات الديمقراطية البرجوازية أكثر من غطاء خادع لاضفاء الشرعية على الاستغلال الوحشي تحت وهم أن ما يحدث هو بالارادة الحرة للجماهير!!

المهزلة:

كانت الانتخابات الأخيرة مجرد مهزلة. المقاطعة غير مسبوقة. أعلنت الهيئة المشرفة أن نسبة التصويت تبلغ ٢٥٪ . أما جماعات المراقبة فقد قدرت نسبتها بـ١٥٪ . غير أنها في الواقع لم تتجاوز ما بين ٤ إلى ٥ ٪ في أحسن الأحوال في الجولة الأولى، وأقل من ذلك في جولة الاعادة. والتزوير والعنف لم يسبق لهما مثيل، حتى بين مرشحي حزب الجماعة الحاكمة. واستكملت أحزاب المعارضة الوهمية بما في ذلك الاخوان المسلمون الذين شاركوا بهمة في صياغة المهزلة رغم نداءاتنا للجميع للمقاطعة لقطع الطريق على إضفاء أية شرعية على مجلس الشعب المزور. لا يستثنى من ذلك إضافة إلى الجماعات الراديكالية من حلفائنا سوى حزب الجبهة الديمقراطية ذي التوجه الليبرالي وبعض الجماعات الأخرى.

الزلزال:

ماجرى في مصر كان زلزالاً بكل المعايير، كشف عن هشاشة الأرض التي يقف عليها الجميع. سقطت أوهام القوة رغم كل الامكانيات المالية الهائلة لحزب الجماعة الحاكمة (بما في ذلك امكانيات الدولة المستباحة لكبار المرشحين)، ورغم الإمكانيات المالية الواسعة للإخوان المسلمين، مضافاً إليها الأحزاب الكبيرة شكلاً (الوفد والتجمع والناصري) ثم الأحزاب الصغيرة الأخرى. لم يتمكن كل هؤلاء من حشد للناخبين يقترب من نسبة تقل عن ٥٪ . هذا الأمر وحده يجسد حجم الأزمة التي يعاني منها هؤلاء حكومة ومعارضة. أسفرت الممارسة السياسية المتهالكة لكلا الطرفين والبعيدة كل البعد عن مصالح الوطن والمواطن عن انصراف كامل عنهما، وعن فراغ سياسي إذا لم يتم شغله فإن هوة سحيقة سوف ينجرف إليها الوطن.

توابع الزلزال كثيرة، تجسدها التحركات الواسعة التي صاحبت وتلت الانتخابات، حيث لن يمكن السيطرة عليها.

تحركات بمظاهرات كمية وكيفية جديدة، بعد مقاطعة جماهيرية واسعة سواء كانت على قاعدة قدر من الوعي الطبقي والسياسي مهما كان محدوداً أو بالحس الطبقي وحده. وتحركات ذات طابع مطلبي تجري منذ زمن ولكنها ستتصاعد مع اشتداد الأزمة وزيادة توحش الرأسمالية.

الطعون القانونية والأحكام القضائية التي سبقت وتزامنت مع مرحلتي التصويت سوف ترفع عشرات القضايا للطعن في شرعية المجلس. الحراك السياسي لن يتوقف بل سيزداد فالناس أصبحوا أكثر جرأة وفقدت السلطة أي هيبة.

تفسخ هائل في كل الاحزاب وانقسامات تزيدها ضعفاً على ضعف، بعد أن فقدت جميعها أي مصداقية، ولن يشفع لأي منهم انسحابه من المرحلة الثانية للانتخابات، فقواعدها كما أقسام من الكوادر في حالة غضب عارم. سوف يزداد الجميع ضعفاً وضموراً، لن ينجو منه أيهم.

المخاطر:

إزاء كل ذلك فإن الوطن يمر بمرحلة فارقة، بعد أن تزلزلت الأرض تحت الجميع. كان حدث الانتخابات مصحوباً بهذا الزلزال وكاشفاً ومعمقاً للأزمة التي بلغت ذروتها، ونقطة فاصلة بين ما قبلها وما بعدها، حيث تتمثل الأخطار التي تهدد وجود الكيان الوطني فيما يلي:

الخطر الأول هو خطر الانفجار العفوي المدمر، والذي قد لا يمكن التحكم فيه بما ينتجه من فوضى هائلة غير محددة النهاية، بكل تبعاتها شديدة الخطر.

الخطر الثاني هو انهيار الدولة التي حافظت على قوامها سليماً طوال سبعة آلاف عام، رغم ما مرت به من محن هائلة بكل ما ينتجه الانهيار من تشظ وتفتت.

الخطر الثالث وهو مجرد فرضية تطرحها التفاعلات الجارية (قد تحدث وقد لا تحدث) وهي توصل البرجوازية الحاكمة وخارج الحكم إلى حل وسط بين أطرافها لحماية النظام الاجتماعي الرأسمالي من الزوال، وذلك عبر مساع عربية أو تركية أو صهيو- امبريالية. وهو خطر أياً كانت أساليب تمرير هذا الحل بين أجنحة الرأسمالية المصرية، فإنه لا يعني أكثر من مجرد تهدئة على السطح تتفجر بعدها الأمور بشكل أكثر ضراوة. ولا شك أن المستفيد الأكبر من المخاطر الهائلة التي تواجه الوطن هم الأعداء الامبرياليون بالأخص الأمريكيون والعصابات المحتلة لفلسطين.

الملاذ الوحيد:

لا يبقى إزاء هذا الوضع شديد الخطر وشديد التعقيد سوى أمرين:

أولهما هو تصعيد قوى التغيير الجذري لنضالها في الشارع لتحقيق الالتحام بالجماهير الرافضة والمعارضة لاستمرار السلطة، ومع كافة حركات الاحتجاج الاجتماعي العمالية والفلاحية وقوى المثقفين المتنوعة وكافة الكادحين، لسحب الشرعية من المجالس المزورة وتأكيد بطلان كافة الانتخابات بكل السبل الجماهيرية والقانونية وإتباع ذلك بخطوات أخرى وصولاً إلى العصيان المدني السلمي.

ثانيهما أن تكتمل مكونات معادلة الصراع، أي حضور قوى الفعل الثوري التي كانت حاضرة دوماً في المنعطفات الحادة من تاريخ الوطن.

إن إنقاذ الوطن يكمن في التخلص من سلطة الرأسمالية التابعة النهابة، وإرساء سلطة وطنية جذرية تحمل مشروع نهوض حقيقي منحاز بحسم لمصلحة الوطن وكافة الكادحين. بهذه الكيفية يقوم المشروع على استرداد الوطن وثرواته المنهوبة وإعادتها إلى الشعب. ذلك أن الموقف والمشروع الوطني الجذري الصادق لا ينهض سوى على التحرر الوطني والعدل الاجتماعي، واستعادة مصر لموقعها العربي والاقليمي والدولي، وتأمين مستقبل الأجيال القادمة. في كلمات قليلة فإن جوهر المشروع هو الاشتراكية كحل حتمي لا بديل عنه.

إن هذا الاستحقاق مطروح على قوى التغيير الجذري الوطنية والتقدمية، المتحركة الآن في الشارع المصري، مثلما هو مطروح على القوى التي استدعاها الوطن دوماً في كل المنعطفات والأزمات التاريخية الحادة والخطرة للحضور. وذلك قبل أن تفلت الأمور فيكون الضياع. ■■

◄ محمد العبد الله

لم تكن الدراسة البحثية التي نشرها الكاتب والشاعر «المتوكل طه» وكيل وزارة الإعلام في سلطة رام الله المحتلة عن «حائط البراق»، قبل أسبوعين، سوى إعادة نشر لوثائق تتعلق بملكية المسلمين للجدار، وللتأكيد من جديد، على أن المحاولات المحمومة لتهويد مدينة القدس بمقدساتها وبيوتها ومقابرها، هي جزء من عملية تهويد وصهينة فلسطين، الممتدة على مدى قرن من الزمان، والمستندة على كم هائل من المذابح وحملات التهجير والتطهير العرقي والأكاذيب الإعلامية التضليلية، التي لا تلبث أن تتهاوى أمام حقائق التاريخ.

جاءت ردود الفعل الغاضبة التي عبر عنها أكثر من مجرم في حكومة العدو، لتكشف عن هشاشة الادعاءات التي يستند عليها دعاة التهويد والصهينة. مصدر مسؤول في مكتب نتنياهو سارع للإعلان قائلاً «إن إنكار العلاقة بين الشعب اليهودي وحائط المبكى من جانب وزارة الإعلام الفلسطينية أمر باطل من أساسه ويشكل فضيحة حقيقية». كما أن «مارك ريجيف» المتحدث الرسمي باسم حكومة العدو، طالب بإزالة المقال من موقع الوزارة الفلسطينية – التي استجابت له فوراً- مشدداً التأكيد على «أن مقالة المتوكل تثير تساؤلات حول التزام الحكومة الفلسطينية بعملية السلام».

اللافت للنظر كانت سرعة الاستجابة التي عبرت عنها السياسة الأمريكية المنحازة بالكامل لحكومات العدو الصهيونية. المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية «ديفيد كراولي» عقد مؤتمراً صحافياً قال فيه: «نحن ندين بشدة هذه التصريحات- المقصود: المقال- ونرفضها رفضاً تاماً بوصفها خاطئة من منظور الوقائع، ولا تراعي أحاسيس الآخرين، واستفزازية للغاية». مضيفاً «لقد ناقشنا مراراً مع السلطة الفلسطينية ضرورة مكافحة كافة أشكال نزع الشرعية عن «إسرائيل»، بما في ذلك الارتباط اليهودي التاريخي بالأرض».

الكاتب، والسياسي العربي الفلسطيني « بلال الحسن» أشار في مقالته المنشورة يوم الأحد ٥ / ١٢/ ٢٠١٠ إلى جملة حقائق:

شهدت فلسطين في عام ١٩٢٩ ثورة شعبية عرفت باسم (هبّة البراق)، بدأت في القدس وامتدت إلى أكثر من مدينة، وسقط فيها عدد من الشهداء والجرحى من الفلسطينيين وعدد القتلى والجرحى من اليهود المهاجرين، وكانت الثورة من القوة بحيث أثارت اهتماماً لدى حكومة الانتداب على فلسطين (بريطانيا)، ثم أثارت اهتماماً لدى المؤسسات الدولية.

تمثل الاهتمام البريطاني بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في ما حدث، ترأّسها السير والتر شو، وعرفت باسم (لجنة شو). وصلت اللجنة إلى فلسطين في ١٩٢٩/٩/٢٣ ، والتقت مندوبين عن العرب واليهود، واستمعت إلى شهادات أشخاص كثيرين، وتسلمت وثائق رسمية، ثم أوصت بتشكيل لجنة دولية لتحديد حقوق العرب واليهود في حائط البراق.

وافقت (عصبة الأمم)، وهي التي تحولت في ما بعد إلى الأمم المتحدة، على توصية (لجنة شو) يوم ١٩٣٠/١/١٤ ، وتم تشكيل لجنة دولية من السويد وسويسرا وإندونيسيا. وصلت اللجنة إلى القدس في ١٩٣٠/٦/١٩ ، ووضعت تقريرها في مطلع ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠ ، وحاز تقريرها تأييد بريطانيا وعصبة الأمم معاً، وجاء في توصياته ما يلي:

١- تعود ملكية الحائط الغربي إلى المسلمين وحدهم، ولهم وحدهم الحق العيني فيه، لأنه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي من أملاك الوقف... وتعود إليهم ملكية «الرصيف» الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط. (هدم الجيش الإسرائيلي حي المغاربة بالكامل فور احتلال الجيش الإسرائيلي لمدينة القدس عام ١٩٦٧).

٢- إن أدوات العبادة، من الأدوات التي يحق لليهود وضعها بالقرب من الحائط... ولا يجوز أن يكون من شأنها إنشاء أي حق عيني لليهود في الحائط أو في الرصيف المجاور له.

٣- لليهود حرية السلوك إلى الحائط لإقامة التضرعات في جميع الأوقات.

أمام هذه الوقائع الدامغة، يتعرى مجدداً، انحياز السياسة الأمريكية لمزوري التاريخ. هذه السياسة التي يسخر منها «المتوكل طه» في لقاء له في ٢٠١٠/١١/٥ مع «وطن للأنباء» قائلاً: «أضحك كثيراً عندما تضع أميركا نفسها في هذا الموقف، أميركا التي تقبض على عنق الكوكب، بحاملات الطائرات، وإمبراطوريات الاقتصاد، أضحك عندما تستفز أمريكا من دراسة موثقة»، مضيفاً: «هذا الاحتلال الذي يخاف من دراسة مدعمة بالوثائق، من السهل أن ينكسر». وقال أيضاً: «أريد أن أذكّر الإدارة الأمريكية، أن البيت الأبيض ينهض على جماجم ٩٠ مليون هندي أحمر، وعليهم أن ينظروا إلى المذابح والمجازر التي قام بها أجداد المقيمين في البيت الأبيض وأيديهم تشر بالدماء، (إسرائيل) وأميركا أيديهم مغمسة بدماء الرضع، ونحن لم نطالب إلا بحقوقنا، والغبي هو من يدعم القاتل والجزار، ويجعل منه قوة فوق القانون».

وهنا يحق لنا أن نتساءل: هل الإدارة الأمريكية غبية فقط، أم لها توصيف أكثر دقة، له علاقة بالمصالح الاستعمارية التوسعية، وبتوحش رأس المال العالمي، الذي تحوز فيه الرأسمالية اليهودية على القسم الأكبر فيه؟ ■■

بعد إعلان تأسيسها أواخر تشرين الثاني بدمشق..
«الهيئة الوطنية لحماية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني» تبدأ نشاطها

عقدت أمانة سر الهيئة الوطنية لحماية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني لقاءً تشاورياً مع قيادة فصائل تحالف القوى الفلسطينية حضره ممثلون عن كل من حركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين –القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني وحركة التحرير الوطني الفلسطيني /الانتفاضة، وجبهة التحرير الفلسطينية، وطلائع حرب التحرير الشعبية/ الصاعقة، والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري.

وقد ثمن الحضور دور الهيئة السياسي/ الجماهيري المأمول في أوساط الشعب الفلسطيني مؤكدين دعمهم التام لها، خاصة بعد نجاحها في عقد اللقاء التشاوري العربي في بيروت أواخر أيلول سبتمبر ٢٠١٠، ونجاح مؤتمرها التأسيسي.

وكانت «الهيئة الوطنية لحماية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني»، قد عقدت مؤتمرها التأسيسي في دمشق، يومي السابع والعشرين والثامن والعشرين من تشرين الثاني ٢٠١٠، بحضور قادة وممثلي الأحزاب والقوى والفصائل الفلسطينية والعربية، وفعاليات ثقافية وفكرية وأكاديمية وإعلامية واجتماعية فلسطينية وعربية.. وأقر بيانها الختامي التوصيات الآتية:

١- التأكيد على حقيقة وحدة الأرض الفلسطينية كاملة والشعب الفلسطيني واحدا موحدا في مشروع التحرر الوطني ومواجهته للاحتلال..

٢- التمسك بحق العودة بوصفه حقاً طبيعيا للشعب المقتلع من أرضه، حقاً جماعياً وفردياً، لا تملك فئة أو جماعة أو فرد أو هيئة التلاعب فيه أو الالتفاف عليه.

٣- رفض كافة أشكال التفاوض مع العدو الصهيوني..

٤- توجيه التحية للأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني، والدعوة إلى أوسع تحرك فلسطيني وعربي وإسلامي وإنساني لنصرتهم.

٥- اعتبار الوجود الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين كاملة، وجودا عدوانياً غير مشروع، ولا يتمتع بأي صفة من صفات الشرعية.. والتشديد على ضرورة اقتلاعه. ■■

ليبرمان: لا اعتذار لتركيا

أبدى وزير خارجية الكيان الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان معارضته الشديدة لإجراء مصالحة بين تركيا و«إسرائيل» تقوم على اعتذار الكيان عن الهجوم على أسطول الحرية وتقديم تعويضات لعائلات الضحايا، ملوحاً بالانسحاب من الائتلاف الحكومي، حسبما ذكرت وكالات الأنباء الدولية الأربعاء.

أما وسائل الإعلام «الإسرائيلية» فقد أفادت بأن ليبرمان وجه انتقادات شديدة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على خلفية الاتصالات التركية الإسرائيلية لإعادة العلاقات بين الطرفين، وقال إن «الاعتذار لتركيا هو خضوع للإرهاب».

وقالت صحيفة هآرتس إن نتنياهو أطلع ليبرمان على الاتصالات مع تركيا فتحفظ عليها ليبرمان في محادثات مغلقة، غير أن الانتقادات أصبحت علنية.

وحسب مقربين من ليبرمان، فإنه قال إن من يتعين عليه الاعتذار وتقديم التعويضات هو تركيا لأنها «ساعدت منظمات إرهابية (منظمي أسطول الحرية)».

وحذرت هآرتس من أن انتقادات ليبرمان من شأنها أن تصعد التوتر بينه وبين نتنياهو إلى مستوى غير مسبوق قد يفضي إلى أزمة ائتلافية، كما أنها قد تؤدي إلى فشل الاتصالات مع تركيا.

وكانت مصادر إسرائيلية وتركية أفادت بأنه تم عقد اجتماع بين ممثلي البلدين في جنيف مساء الأحد، في محاولة لإيجاد حل للخلافات التي هزت العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة.

وحسب تلك المصادر فإن فريدون سينيرلي أوغلو- نائب وزير الخارجية التركي- مثل بلاده في الاجتماع، في حين مثل «إسرائيل» عضو لجنة التحقيق الأممية في قضية أسطول الحرية يوسف تشيخانوفر.

ونقلت هآرتس عن مصدر إسرائيلي مطلع على تفاصيل الاتصالات قوله إنه يتم البحث في صيغة توضح أنه خلال عملية السيطرة على الأسطول لم تعمد «إسرائيل» إلى قتل النشطاء الأتراك التسعة عن قصد.

وقالت الصحيفة الإسرائيلية إن تركيا و«إسرائيل» اتفقتا في ختام مباحثاتهما على استعراض التفاهمات التي توصل إليها المندوبان أمام نتنياهو ونظيره التركي رجب طيب أردوغان للحصول على تعليمات أخرى حيال متابعة الاتصالات.

ويتوقع أن يلتقي خبراء قانونيون من الجانبين في الأيام القليلة المقبلة بهدف صياغة التفاهمات التي ستأخذ تحفظات الجانبين بعين الاعتبار.

وكانت العلاقات بين «إسرائيل» وتركيا قد توترت بعد قيام قوات البحرية الإسرائيلية بمهاجمة أسطول الحرية- الذي كان يحمل مساعدات إلى قطاع غزة المحاصر في أيار الماضي- مما أسفر عن استشهاد تسعة نشطاء أتراك. ■■

خلاصة قمّة لشبونة
الولايات المتحدة تحتجز أوربا في «الأطلسي»

توماسو دي فرانتشيسكو
ومانليو دينوتشي
ترجمة قاسيون

يتضمّن إعلان قمة لشبونة لحلف الناتو (٢٠ تشرين الثاني) تأسيس بنية قيادية جديدة، أكثر مرونة وفعالية. غير أنّ التراتبية بقيت على حالها. لا يمكن أن يكون القائد الأعلى للحلف في أوربا ضابطاً أوربياً، إذ يتوجّب وفق النظام أن يكون جنرالاً أو أميرالاً يعيّنه رئيس الولايات المتحدة ويصادق على تعيينه مجلس شيوخها. رسمياً، يطلب من مجلس الأطلسي بعد ذلك فقط تأييد هذا الخيار. القائد الأعلى الحالي هو الأميرال جيمس ستافريديس، وهو يترأس القيادة الجنوبية الأمريكية المسؤولة عن أمريكا اللاتينية بأكملها.

وهذا المعيار عينه صالح بالنسبة للقيادات الرئيسة الأخرى في الحلف. على سبيل المثال، يترأس الأميرال سام لوكلير الثالث قوة الحلف المشتركة في نابولي، وهو في الآن ذاته قائد القوات البحرية الأمريكية في أوربا وقائد القوات البحرية الأمريكية من أجل إفريقيا. وبما أنّ هؤلاء الضباط رفيعي المستوى كلّهم جزءٌ من سلسلة القيادة الأمريكية، وهم يولونها أولوية مطلقة، فحتى قوات الأوربية المؤتمرة بأوامرهم تدخل ضمن سلسلة القيادة نفسها التي يترأسها رئيس الولايات المتحدة. هكذا نفهم لماذا ينبغي أن يبقى حلف شمال الأطلسي متمتعاً بهذه الأهمية بالنسبة إلى واشنطن حتى بعد الحرب الباردة.

تأثير حلف الناتو على أوربا

أثناء أكثر من ستين عاماً، كما أشار الرئيس أوباما في المؤتمر الصحفي في ختام القمة، أظهر حلف الناتو أنه الحلف الذي كان الأكثر نجاحاً في التاريخ: فقد دافع عن استقلال أعضائه وربّى ديموقراطيات شابة في أوربا حرّة وموحّدة. إنها وجهة نظر. ألنجاح على الموعد، لكن بصورة خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي توصّلتْ إلى إبقاء الاتحاد الأوربي تحت وصايتها السياسية والعسكرية بسبب خشيتها من قوته الاقتصادية المتنامية. ذلك أنّ الحكومات الأوروبية بكافة أطيافها السياسية لم تضع سياسة خارجية ودفاعية مغايرة لسياسة الولايات المتحدة، بل اصطفّت وراءها مقابل حصّة من الكعكة في منطقة سيطرة الإمبراطورية الأمريكية ونفوذها. ومثلما تشرح المفوضية الأوربية، انتقلت مسؤولية الدفاع الجماعي من الاتحاد الأوربي إلى حلف الناتو.

وما يعرّفه أوباما بأنّه الديموقراطيات الشابة التي رعاها حلف الناتو، أي البلدان الاثني عشر من حِلف وارسو الأسبق والاتحاد السوفييتي سابقاً التي ضمّها الحلف بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٩، ترتبط عبر حكوماتها بواشنطن أكثر ممّا ترتبط ببروكسل. وقد سمح ذلك للولايات المتحدة الأمريكية باكتساب نفوذ أكبر في الاتحاد الأوربي وبسط وجودها العسكريّ على الأراضي الأوربية، عبر توسيعه شرقاً، لاسيما في جمهوريات البلطيق ورومانيا وبلغاريا. وفي إعلان القمة، أشير إلى البلدان التي يطمح الناتو إليها لتوسّع لاحق: البوسنة والهرسك والجبل الأسود ومَقدونيا وأوكرانيا وجورجيا.

سوف تطبق القبضة العسكرية الامريكية على أوربا إطباقاً هائلاً مع «الدرع» الباليستي الذي قبلت به الحكومات الأوربية رسمياً في قمة لشبونة. كلّ بنيان «الدرع» (البطاريات الباليستية المتحركة، الرادارات الأرضية المتحركة، الرادارات والحساسات الأخرى على الطائرات والأقمار الصناعية) سوف يدار من البنتاغون في إطار شبكته القيادية الشاملة من حيث التحكّم والاتصالات. يسهل تخيّل العواقب. لم يتمّ تجاوز الخصام مع روسيا في مناخ الاسترخاء الذي تمّ خلقه بأعجوبة في قمة لشبونة، وسوف يصبح أشدّ حدّةً مع التّمدّد اللاحق لحلف الناتو شرقاً.

هكذا، قد تجد أوربا نفسها مرّةً أخرى في الخطّ الأوّل. فضلاً عن ذلك، ربّما تستخدم الولايات المتحدة ذات يوم بنيان «الدرع» الذي تتحكّم به لوضع البلدان الأوربية في حالة إنذار ضدّ هجمة صاروخية وشيكة (من إيران على سبيل المثال) وتبرّر بذلك ضرورة شنّ هجوم وقائي. هذا هو الهدف الرئيس لـ«الدرع» الذي تمّ تصميمه لحماية القوات العسكرية المرتقب نشرها في مناطق خارج أراضي حلف الناتو.

لقد وضّحت قمة أوباما الحائز على جائزة نوبل للسلام أنّ هذا الحلف سيبقى نووياً وأنّ الولايات المتحدة ستبقي ترسانة نووية فعّالة لضمان الدفاع عن حلفائها كلّهم ما يعني أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستحتفظ بقنابلها النووية التكتيكية في أوربا وستستخدم أراضيها كقاعدة متقدّمة لقوّاتها الاستراتيجية النووية.

إيطاليا تحت راية أمريكية

سيصبح وضع إيطاليا أكثر حرَجاً في إطار التصوّر الاستراتيجي الجديد الذي أطلقته قمّة لشبونة. أمّا مقرّ قيادة أركان قوات الحلف المشتركة في نابولي فسوف ينقَل في العام ٢٠١١ من بانيولي إلى مقرٍّ جديد في لاغو باتريا مساحته ٨٥ ألف متراً مربعاً وسيبلِغ عدد العاملين فيه ٢١٠٠ عسكرياً و٣٥٠ مدنياً، مكتسباً بذلك أهمّيةً خاصّة. كما ستزداد فعالية قيادة الحلف البحرية، وكذلك قوات الدعم والهجوم التي يقع مقرّ قيادة أركانها في نابولي، وهيئة الناتو للانتشار السريع في سولبيات أولونا (فاريسيه). في سيغونيلا سيبدأ تفعيل نظام «إيه جي إس»، وهو أكثر أنظمة التجسس الإلكتروني تطوّراً لا للدفاع عن أراضي الحلف، بل لتحسين قدرته الهجومية خارج تلك الأراضي، لاسيما في الشرق الأوسط. وستضاف إلى ذلك صواريخ ومكوّناتٌ أخرى في «الدرع» الأمريكي، والمركز الجوي العسكري في بيزا الذي سيوضع تحت تصرّف الناتو.

في الوقت نفسه، سيتمّ تفعيل كلّ شبكة القواعد الأمريكية، من قاعدة أفيانو حيث ستتركّز كلّ القنابل النووية الأمريكية في أوروبا، إلى قاعدة فيسنس، قاعدة الكتيبة المائة والثالثة والسبعين المحمولة جواً والجيش الأمريكي «من أجل» إفريقيا. من كامب داربي، القاعدة اللوجستية التي تموّن القوّات الأمريكية البرّية والجوّية، إلى قاعدة سيغونيلا الجوية البحرية، حيث يوجد واحدٌ من مركزي إمداد القوات البحرية الأمريكية خارج الولايات المتحدة. في هذه القاعدة عينها توجد ثلاث محطّات أرضية للاتصالات الفضائية التابعة للقوات الجوية الأمريكية، وفي قاعدة نيسيمي المجاورة سيتم تشغيل نظام ميوس للاتصالات الفضائية من الجيل الجديد التابع للبحرية الأمريكية.

في الوقت نفسه، وفي إطار استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، تنخرط القوات المسلحة الإيطالية في ٢٧ عملية عسكرية دولية، من أفغانستان إلى جورجيا، من العراق إلى لبنان، من الكونغو إلى هايتي. وهي مزودة بأنظمة تسلح جديدة (مثل طائرة إف ٣٥) المكيّفة لإنزال القوات. مع نفقات عسكرية تبتلع الأموال العامة: ٢٥ مليار يورو سنوياً، ستزداد للتكيف مع التصوّر الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو.

● **صحيفة «إل مانيفستو»**

في 2022، ربما لن تكون «إسرائيل» على الخارطة..!

◄ عبادة بوظو

قدمت قطر، أميراً وحكومة ومسؤولي ملفها إلى استضافة كأس العالم بكرة القدم، كل فروض الطاعة والولاء الخاصة بالكيان الإسرائيلي، دون سواه، وحظيت بالتالي «بشرف» هذه الاستضافة التي تحولت للمفارقة لدى الغالبية العظمى في العالمين العربي والإسلامي، قيادات وأفراداً، إلى «انتصار تاريخي» في وجه «كل من الولايات المتحدة واستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، منفردة ومجتمعة»، انتصار «قهر أمريكا وحقق الحلم العربي»، انتصار ربما يوازي لدى هؤلاء المتحمسين، الباحثين عن «قشة ما»، نقطة تحول في التاريخ «القَطري» والعربي والإسلامي وتاريخ شعوب المنطقة والعالم وانتصاراتها الكبرى في معارك مفصلية كعين جالوت وحطين والقادسية، وصولاً إلى انتصار تموز ٢٠٠٦ ..!

ويتغافل المهنئون، عن مجريات الترتيب القطري قبل وأثناء وبعد الإعلان عن «الفوز التاريخي» بملف الاستضافة والقائم عبر بوابة كرة القدم على تقديم صورة أخرى عن الشرق الأوسط و«حل مشكلاته التي لم تجد حلاً خارج سياق الرياضة» حسب الشيخة موزة، عقيلة الأمير القطري..!

وكما بات معروفاً، فبينما استخدمت قطر طفلاً إسرائيلياً صوتاً عبرياً وصورة، وشخصاً بالغاً بالصوت، في التسجيل السمعي البصري المقدم إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم، ليتحدثا عما يمكن إنجازه من تلاقي العرب والإسرائيليين في قطر، سارع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثان للقول إن قطر ليس لديها مانع من مشاركة «المنتخب الإسرائيلي» في بطولة كأس العالم على الأراضي القطرية، في حين أكد نجله الشيخ محمد بن حمد آل ثاني رئيس ملف ترشيح قطر ٢٠٢٢، في ندوة صحيفة بزيورخ تلت إعلان الفوز، أن «استضافة بلاده للحدث الكروي الأكبر في العالم ستؤدي إلى تغيير بعض الصور النمطية عن الشرق الأوسط، بحيث يمكن للمنتخب الإسرائيلي إذا تأهل لكاس العالم المشاركة في المونديال، لأننا نتبع سياسة عدم التمييز فيما يتعلق بالرياضة، وبالتالي فإن الرياضيين الإسرائيليين سيكون بإمكانهم المشاركة دون مشكلة».

ويزيد من «حماسة» المهنئين المشوشين، الواقعين في معظمهم تحت تأثير «عقدة الأجنبي والشعور بالنقص تجاهه والرغبة بمجاراته ولو كرنفالياً»، تلك الأوركسترا الإعلامية والالكترونية المنظمة على وقع المماحكة الأمريكية الإسرائيلية المصطنعة، من وصف أوباما لنتائج تصويت الفيفا بالخطأ التاريخي، إلى تهكم الأوساط الغربية من منح هذا التنظيم لبلد يحرم الخمر والمثلية الجنسية، مروراً بـ«المعارضة» الإسرائيلية في الفيفا خوفاً على سلامة وأمن «الإسرائيليين» لاعبين ومشجعين، وكأن مشاركة «الفريق الإسرائيلي» غير المصنف عالمياً أصلاً، باتت غداً، وهي مضمونة ١٠٠ بالمائة.

إن المقصود من هذه الحالة الافتراضية القائمة على اللغط والجدل، مع الهدف التطبيعي السافر ذي البعد السياسي غير الرياضي الذي قبلت قطر وضعه نصب أعينها، أن تشكل مع «التحفظات» الواردة أعلاه، بعض مفردات الملف الذي بات مطلوباً من قطر، والذي سيشكل جدول أعمالها على مدى الاثني عشر عاماً المقبلة، لتثبت «جدارتها» وإلا سُحب منها الترشيح. لأنه عندما يجري الإعلان عن «جائزة وشرف» سيجري تنفيذها فعلياً بعد أكثر من عقد من الزمان فإن الجهة المانحة ترهن الممنوح لشروطها طيلة هذه الفترة، ليواصل هو تقديم كل فروض الطاعة والولاء كي لا تضيع منه، ويخرج «مهزوماً»..! وعلينا أن نترقب ما الذي ستقدم عليه قطر داخلياً، وما الذي ستقترحه وتسوقه إقليمياً خلال اثني عشر عاماً من الارتهان.

ثمة سؤال يلح على الذاكرة: لماذا لم تقم، وهل ستقوم التلفزيونات العربية، بما فيها «الجزيرة» القطرية المجلجلة والصداحة إدعاءً في وجه التطبيع، بعرض فيلم الترويج القطري المذكور آنفاً؟ وكيف ستتعاطى المحطات العربية مع أوراق الاعتماد التطبيعية السافرة التي قدمتها قطر، وستستمر بتقديمها طيلة تلك الدزينة من السنوات؟

الشيخة موزة كانت قد مهدت لعرض الفيلم التسجيلي بحديثها عن كون «الوقت مناسباً لقدوم كأس العالم نحو الشرق الأوسط من أجل احتضان العالم في موعد تعريف عن الماهية»، قبل أن تضيف: «في كل مرة صنعت الفيفا التاريخ.. وبإمكاننا في الشرق الأوسط أن نتحد وراء لعبة كرة القدم بعد أن لامسنا فعاليتها على عدة أصعدة.. إذ في ٢٠٢٢ سيكون لدى اللعبة قدرة على حل المشكلات التي لم تجد حلاً خارج سياق الرياضة».

مهلاً أيتها الشيخة! أمام العالم اثنا عشر عاماً، لا يعلم أحد من يعيش ومن يموت فيها!

وفقيما يعد غنياً عن القول إن ١٠٠ مليار دولار هي الكلفة المتوقعة لاستضافتكم المونديال وبناء مستلزماته من فنادق ومشاف وملاعب، هي مبلغ أكثر من معتبر، كفيل بحل عدد كبير من صعوبات ومشقات شعوب عربية هي أبعد ما تكون بالفطرة والماهية عن الرغبة بالتطبيع مع المحتل الإسرائيلي، فإن لدى هذه الشعوب ومقاوماتها أجندات عمل مختلفة كلياً، وربما في ٢٠٢٢ لن تكون «إسرائيل» الإجرامية العدوانية المتغطرسة على الخارطة، فكيف ستكون صورة تنازلاتكم حينها ..؟

o.bozo@kassioun.org

تقدُّم متواضع أم حلول واهية؟
قمة المناخ، بين الكلاب والبراغيث

◄ ديانا كاربوني

تقترب قمة المناخ في مدينة كانكون المكسيكية من نهايتها في العاشر من الشهر الجاري، وسط آمال من يقولون أنها حققت بعض التقدم المتواضع ولكن المطرد في مفاوضات مكافحة التغيير المناخي، وإحباط من يعتبر مثل هذا التقدم على أنه ستار من الدخان ومجرد حلول واهية.

فقد أعلنت الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيير المناخي عن إحراز تقدم في ثلاثة مجالات، أولها التوصل إلى اتفاق مبدئي لإدراج امتصاص ثاني أكسيد الكربون وتخزينه ضمن الخيارات القابلة للتمويل في إطار آلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو، ولكن «شريطة أن يخضع ذلك لسلسلة من التقييمات الأمنية المشددة للمخاطر» التي يمكن أن تترتب عليه.

وتعلق الأمر بامتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون المسبب لارتفاع درجات الحرارة في الغلاف الجوي، وتخزينه في مصبات تصريف خاصة إما في المحيطات أو الغابات أو تحت الأرض.

فيجري الحديث الآن عن تقنيات متعددة لضخ ثاني أكسيد الكربون الجوي في أعماق الأرض أو قاع البحار. لكن مثل هذه التقنيات لم تُختبر بالقدر الكافي بل وتعتبر محفوفة بالمخاطر. كل ذلك إضافة إلى ضرورة إعادة التحريج وزراعة الغابات وحفظها، علماً بأن آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو تتيح للدول الغنية تعويض جزء من انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، من خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة في البلدان النامية. فأكد الخبير التشيلي ادواردو جيسين أن امتصاص أكسيد الكربون لدفنه ليس سوى «حل زائف».

أما النقطة الأخرى المتفق عليها مبدئياً في قمة كانكون، فهي تمديد ولاية فريق الخبراء المعني بالدول الأقل نمواً لفترة خمس سنوات، وهو الذي يتولى تقديم المشورة لهذه الدول لوضع وتنفيذ استراتيجيات لمواجهة ويلات التغيير المناخي. وبالفعل عرضت ٤٥ من هذه الدول خططها في هذا الصدد فيما بدأت ٣٨ دولة في تطبيقها.

لكن الخبير جيسين يرى أن فرق الدعم التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيير المناخي تشجع على حلول على الصعيد الصناعي، تأتي لصالح الشركات الكبيرة. وفي المقابل «تطالب حركات الدول غير المتقدمة بأن تركز المساعدات على المجتمعات المحلية لتعزيز صمود الأهالي المعرضين للخطر».

وأما عن الإنجاز الثالث الذي تحدثت عنه منظمة الأمم المتحدة، فهو قرار تعزيز التعليم والتدريب والتوعية بشأن التغيير المناخي بمزيد من الموارد، وكذلك إشراك «المجتمع المدني»، وبقوة أكبر، في صنع القرارات الوطنية ومسارات التغيير المناخي.

لكن الواقع يخالف القول في هذه الحالة. فعلى سبيل المثال، لا يحظى نواب البرلمانات بتمثيل ذاتي في القمة، وإنما تتوقف مشاركتهم على موافقة الحكومات، وهو ما لم يحدث في كل الحالات.

فاحتج النائب البرلماني البريطاني باري غاردينر، نائب رئيس «غلوب» (المنظمة العالمية للمشرعين من أجل بيئة متوازنة) على هذه القيود، وأفاد أن البرلمانيين غير مسموح لهم في القمة إلا إذا كانوا معتمدين في الوفود الحكومية في كانكون أو كمنظمات غير حكومية، «لكننا لسنا منظمات غير حكومية».

واعتبرت رئيس القمة، وزيرة الخارجية المكسيكية باتريشيا اسبينوزا، أن الاتفاقات الأولية «تظهر بوضوح أن البلدان جاءت بحسن نية» للتفاوض.

لكن النائب غاردينر أكد أن مثل هذه الإنجازات تعني «لا شيء تقريباً». وعلق على سير القمة قائلاً «هنا نراهم يقفزون على البراغيث بدلاً من التركيز على الكلاب»!!

● **(آي بي إس)**

تظاهرات الاحتجاج تعود إلى شوارع اليونان

تحولت العديد من مدن اليونان إلى ساحات كرّ وفرّ بين متظاهرين شباب من جهة وبين قوات الأمن من جهة أخرى، بمناسبة الذكرى الثانية لمقتل الفتى ألكسندروس غريغوروبولوس على يد أحد رجال الأمن.

وحسب موقع «الجزيرة نت» فقد شهدت مدن أثينا وسالونيك وباترا وفولوس ولاريسا وخانيا (في جزيرة كريت) يوم الاثنين مظاهرات طلابية وشبابية حاشدة، انتهى معظمها بصدامات مختلفة مع رجال الأمن التي لجأت إلى استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين وقامت باعتقال أكثر من ثمانين شخصاً.

وفي أثينا بدأت المظاهرات والحركات الاحتجاجية وإقفال الشوارع منذ الصباح، في حين لجأت الشرطة إلى اتخاذ إجراءات واحتياطات أمنية مشددة، وبعد الظهر أقفلت منطقة وسط أثينا أمام عبور المركبات السيارة، حيث استمرت حركات الاحتجاج حتى ساعات المساء، تحولت فيها المنطقة المجاورة للبرلمان وكلية الهندسة وساحة إكسارخيا المعروفة إلى ساحات مواجهة.

وقد شارك في مظاهرات أثينا أكثر من خمسة آلاف طالب، كما شارك شباب الأحزاب الشيوعية واليسارية وأعداد من «الفوضويين» في حين حشدت الشرطة الآلاف من رجال الأمن واستخدمت فرقا تم تكوينها مؤخرا بهدف مواجهة «أحداث الشغب».

ورغم أن الاحتجاجات قامت أصلا للتنديد بمقتل غريغوروبولوس، فقد تحولت لمناسبة للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد خاصة ما يعتبره الكثير من اليونانيين هيمنة أجهزة الاقتصاد الأوربية والدولية على مرافق الاقتصاد اليوناني والتي يعبر عنها مؤخرا بعنوان «الوصاية».

وفي تصريح نقلته الشبكة قال مسؤول بشبيبة حزب التجمع اليساري (سيناسبيزموس) إن المظاهرة اكتسبت قوة كبرى لأن الأسئلة التي ولدتها حادثة مقتل غريغوروبولوس لم تجد بعد أجوبة لدى الشباب اليوناني. وأضاف أن تلك الأسئلة اليوم تتعلق بالدراسة ونظام التعليم والمستقبل والعمل والشعور بعدم الأمان، وهذا ما يعطي مظاهرات اليوم بعداً أعمق من حادثة القتل نفسها، لجهة المطالبة بجامعات حكومية معتبرة والعمل بكرامة ومستقبل يسود فيه الأمان وعدم الخوف من البطالة، موضحاً أن اليونانيين سئموا من معاملتهم مواطنين درجة ثانية لا لشيء إلا أنهم شباب.

■

مطبات

أقطاب التنمية

لا شك أنها هكذا، هي بالضبط كما يقولون، وهي بالذات كما يرددون، وهي الحقيقة البسيطة المسلمة، وهي ما نحتاجه لنكون على خير ما يرام.

الأنشودة الطويلة والمعزوفة التي مللنا سماعها، والخطبة التي لا تزال تتكرر على مسامعنا في الندوات، والمحاضرات، واللقاءات الصحفية، والمؤتمرات التي تعنى بالبيئة والبنية التحتية، واجتماعات المحافظين مع بعضهم، وفي لقاءاتهم مع مرؤوسيهم، وفي حواراتهم مع المواطنين، وفي زياراتهم للمدن الصديقة، وإعلاناتهم عن توأمة مع أنقرة تارة، و(سانتيا غوديل استيرو) تارة أخرى، وتبادل الزيارات الطويلة والقصيرة، وعقد اتفاقيات التبادل الاقتصادي والبشري.

تقول الأنشودة بأن الزراعة والسياحة والنقل ثالوث التنمية، بل أقطابها التي بدونها لا تنمية ولا من يحزنون، وأننا سنكون مجرد بداة يقفون فوق الرمل وعلى أطراف الحضارة إذا لم نحسن لهذا الثالوث، وبالتالي هو لن يحسن إلينا.

وبعد تلك المعزوفة يستثنى منها كل لوازمها، لدينا وحسب الترتيب لآخر معزوفة اقتصادية محلية، لدينا قرى عطشى، وأما لماذا، فلأن الموسم المطري كان سيئاً، وسنقوم بحفر الآبار، وإيصال المياه العذبة والنظيفة إلى كل بيت.

ومن لوازم معزوفة الاستثناء المحلية الصرف الصحي ومحطات المعالجة، نشكو من نقص محطات المعالجة، لكننا اتفقنا الآن مع شركات كبرى وضمن خطتنا القادمة على تنفيذ وبناء أكثر من عشر محطات معالجة، وشبكة الصرف الصحي التي تعاني من هشاشة وأدت إلى اختلاطها مع المياه المعدة للشرب، وأدت بدورها إلى أمراض هضمية، وإسهالات، وبالتالي سوف نقوم بالتعاقد على تجديدها وتخليصها من تأثيرات المياه السوداء والمالحة... إلخ.

تتابع المعزوفة انسيابها.. أما عن الواقع الصحي فهو جيد، ويدخل ضمن المقاييس العالمية، حيث توجد خمس منشآت عامة وعدد كبير من المراكز الصحية، إضافة إلى توفر الكادر التمريضي والطبي والأدوية المتوفرة على مستوى المشافي والمستوصفات، وقد بلغت مجموع اعتمادات الموازنة الاستثمارية على مشروعات الصحة ملايين الليرات السورية لعام ٢٠١٠، ومجموع الاعتمادات المالية المخصصة لمشاريع الصحة من الموازنة المستقلة لعام ٢٠١٠ بلغت أيضاً مئات الملايين.

أما عن ترنيمة التنمية الريفية فالعمل على قدم وساق، ولا نبخل من حيث الجهد والسهر والمتابعة، ولدينا فريق عمل مؤهل وذو كفاءة عالية، وقد عادت قبل شهر تقريباً من دورة خارجية لنستفيد من خبرات الآخرين في هذا المجال.

تستثني الترنيمة بعض مفردات الضرورة.. لا توجد مطامر نظامية لدينا، وجميع المكبات الموجودة عشوائية، ويجري العمل حالياً لتجهيز مكب للنفايات الصلبة، ونحن بحول الله وعنايته نعد المواطنين والأهالي وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١١ لن يبقى مكب للقمامة على نحو عشوائي، وسيكون لدينا مكب نظامي واحد.

ثم يعاود العزف تألقه.. إن أقطاب التنمية الحقيقية هي ما نصبو إليه، إذا لم تتحقق هذا يعني أننا فشلنا، ولكننا لن نسمح للفشل أن نعيش بيننا، وأن يتخلل مفاصل عملنا.. بالرغم من أننا لا نمتلك صناعات كبيرة، ولا أيدي خبيرة ومدربة، ونعاني القليل من البطالة، وضعف الموارد، وخلل بسيط في البنى التحتية للمشاريع الرئيسية، ولكننا نعتبر مركز جذب سياحياً، ونعمل لتهيئة البنية السياحية التحتية من مطاعم وفنادق وأسرة لكل الزائرين المحتملين، فالمدينة متنوعة وغنية تراثياً وثقافياً، ومن حيث الإحصائيات سجلنا أرقاماً كبيرة من حيث عدد السياح، فقلعتنا لا تخلو من المجموعات السياحية التي يرافقها الأدلاء الخبراء، والذين يجيدون لغات عدة، وخضعوا لدورات متطورة.. وخلال السنوات القادمة سنكون قد أنجزنا مشروعات سياحية كبرى، وسوف تدخل سوق الاستثمار بأعلى المواصفات، وقد ساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في هذه المشاريع الحضارية، وقد تم التعاقد مع شركات كبرى محلية وعربية لبناء فنادق من خمسة نجوم ونجمتين... إلخ.

هذا بالضبط موجز الأقطاب التنموية.. والبقية تأتي.

■ **عبد الرزاق دياب**

الوزارة تمسك المواطن من موضع الألم..

رسوم إضافية على فواتير الكهرباء لا علاقة لها بالكهرباء

◄ **يوسف البني**

بدأ المواطنون في مختلف المحافظات السورية منذ نحو سنتين على الأقل، يتفاجؤون بالمبالغ الخيالية المفروضة عليهم في فواتير الكهرباء، إما بقيمة الاستهلاك واستجرار التيار الكهربائي، أو بالرسوم الإضافية والأعباء الزائدة التي تحملها الفواتير لمبالغ لا تمت لاستهلاك الكهرباء بصلة! وقد يبلغ مجموع هذه الرسوم المضافة ٢٥٪ من قيمتها، ويصل أحياناً إلى ١٠٠٪ كلما كانت قيمة الفاتورة أصغر.

ويبدو أن وزارة الكهرباء، كغيرها من الوزارات الخدمية، كالإدارة المحلية والاتصالات والنقل، قد لجأت إلى فرض هذه الرسوم وغيرها بطريقة غير معلنة لتحصيل قيمة الفاقد الكهربائي من الاستجرار غير المشروع من جهة، ولإعادة ملء خزينة الدولة التي تم نهبها، ولحمايتها من الانهيار، ولإخفاء حقيقة العجز المالي ومؤشر الميزان التجاري الخاسر دائماً، وكل ذلك على حساب لقمة عيش المواطن السوري.

تلاعب أم إهمال؟ أم سرقة؟!

هناك تساؤلات كثيرة احتار المواطنون وعجزوا عن إيجاد إجابات مقنعة لها عن سبب ارتفاع قيم فواتير الكهرباء غير المنطقي وغير المبرر، وهناك بعض الآراء تقول إن موظفي قراءة العدادات الذين أصبحوا عالة على الوظيفة، ويقبضون رواتبهم دون عمل يقومون به ليستحقوا هذا الراتب، لا يقومون برفع التأشيرات الدالة على كمية الاستهلاك في حينها، أي كل شهرين مرة، بل يقدِّرونها تقديراً، ويكتبونها ظنياً وحسب أمزجتهم، فتكون بالتالي كمية الاستهلاك وهمية، وقيمة الفاتورة غير حقيقية، ثم وبفاتورة واحدة يستدركون الاستهلاك الذي لم يسجلوه، فتكون قيمة الاستهلاك التراكمي بالشرائح العليا من الأسعار التي وضعتها وزارة الكهرباء، والتي هي بالأساس تصاعدية وغير منطقية وغير عدالة. أو أن هناك احتمالاً آخر، وهو أن قيمة الفواتير المرتفعة هي توزيع للسرقات والاستجرارات غير القانونية لبعض المناطق التي لم يتم ضبطها، على الفواتير النظامية للمشتركين النظاميين البسطاء، الذين يدفعون الضرائب عنهم وعن غيرهم.

ومع ذلك يسارع المواطن المظلوم لتسديد الفاتورة، رغم الضائقة الاقتصادية الخانقة والوضع المعيشي السيئ، الذي أوصلته إليه السياسات الاقتصادية لحكومة آخر همها المواطن وتحسين مستوى معيشته، مَع أنها تدَّعي الاهتمام بالوضع «الاجتماعي» في اقتصادها «السوقي». وتجدر الإشارة هنا إلى أن سورية هي الدولة الوحيدة والفريدة التي ترتفع فيها الأسعار وقيم فواتير الكهرباء، رغم انخفاض الطلب المستمر على استجرار التيار الكهربائي لحدوده الدنيا، إما بسبب سياسة التقنين، أو الخوف من ارتفاع قيمة الفواتير إلى الحد الذي لا يمكن للمواطن أن يدفعه.

المواطنون يشكون من الظلم للظالم

أمام الكوة الخاصة بتقديم الاعتراضات في مركز كهرباء القابون لم نجد سبيلاً للدخول لسؤال الموظف المسؤول عن استقبال طلبات الاعتراض على قيم الفواتير عن عدد المعترضين الإجمالي والذي نتوقع أنه قد وصل إلى عشرات الآلاف، وسوف نسعى للإطلاع من الجهات الرسمية عن عدد الاعتراضات ومضمونها وطرق معالجتها في ملفٍّ قادم.

من بين الطوابير الطويلة للمواطنين الغاضبين المتألمين المعترضين على الظلم الذي يصيبهم من فواتير الكهرباء ومبالغها الخيالية استطعنا تسجيل بعض الآراء والملاحظات ننقلها حرفياً:

ـ المواطن أ.ع قال: «يقولون لنا إننا تلاعبنا بالعداد أو استجررنا التيار بشكل غير نظامي، ما الذي يثبت ذلك؟ إن سحب العداد بطريقة عشوائية وسريعة، ودون علم المشترك، يعتبر أسلوباً ملتوياً لتغطية أمر في نفس يعقوب، وهو بالأساس تصرف غير حضاري وهمجي، وكان على الشركة إعلام صاحب الاشتراك بالتلاعب، وكان يجب أن تتم كتابة الضبط اللازم بحقه والعداد في مكانه، حيث أنه توجد أجهزة لكشف الخلل في العدادات وهي في مكانها. ثم حينها فقط ينظم الضبط اللازم وتفرض الغرامة على المتلاعب، وليس غيابياً وبعد أشهر طويلة من تبديل العداد».

ـ المواطن حسن م. قال: «أعتقد أن المبالغ المفروضة علينا في الفواتير أغلبها مزاجيه أو كيدية، وإلا فكيف يتم تخفيض قيمة الفاتورة إلى ربع القيمة أحياناً عند اعتراض المواطن؟! والمبالغ التي تم حسمها هل يدفعونها من جيوبهم ويسامحوننا بها؟ أم أن هناك أسلوباً مبهماً لفرض مبالغ عالية وإذا انكشفت اللعبة يتم التراجع عنها؟».

ـ المواطن وائل س. قال: «إن الكهرباء هي الخدمة الوحيدة التي لا يمكن أن يستغني عنها المواطن، ويحتاجها أكثر من الماء والهاتف، وهي لا تتحمل الرسوم الكثيرة عليها، فهناك ٩٠٪ من المواطنين من أصحاب الدخل المحدود وغير القادرين على دفع هذه المبالغ، وكيف تتم إضافة رسوم النظافة والإدارة المحلية التي تُحمِّل المواطن أعباء إضافية على فواتير الكهرباء وفي غير محلها، علماً أنه في كثير من البلديات ومجالس المدن لا يوجد اهتمام بالواقع الخدمي والنظافة. والحقيقة أن هذه المبالغ الخيالية والإضافات غير المنطقية قد سببت الصدمات والأمراض والجلطات لكثير من المواطنين».

ـ المواطن عبد الحميد. ط قال: «تتهم الشركة المواطنين بالتلاعب بالعدادات، واستجرار الكهرباء بشكل غير شرعي، علماً أن معظم العدادات القديمة كانت بحالة جيدة، وإذا كان فيها خلل فسببه أحد أمرين، إما لقدَم العداد وطول مدة استخدامه التي تزيد عنَ ٤٠ سنة، ومن الطبيعي أن تتلف الملفات والدارات، أو السبب الرئيسي للتلف يكمن في أن العدادات القديمة حين تم فكها لتبديلها بعدادات جديدة كانت تُرمى على جانب الطريق أكواماً فوق بعضها وبطريقة عشوائية وهمجية، وتُقذَف من الشارع لتحميلها في سيارة الورشة بشكل غير تقني لأن معظم العاملين مع المتعهد أطفال لا تتجاوز أعمارهم الخمسة عشر عاماً، الأمر الذي يساعد على تلف ملفات الشدة الحساسة في العدادات، وهذا ما أسمته الشركة تلاعباً في العدادات، وبعد مرور أشهر طويلة تفاجأنا بأن قيمة فواتير الكهرباء ارتفعت إلى مبالغ كبيرة غير منطقية، والحجة الوحيدة أن هناك تلاعباً في العداد، بناء على ما جاء في تقرير المخبَر الخاص في الشركة، ودون وجود أي ضبط بَحق أحد من الذين فُرضت الغرامات بحقهم».

ـ أحد المواطنين قال بحرقة وألم بالغين: «صرت أخجل من أن أذكر اسمي وتاريخي في هذا الوطن، وأتألم كثيراً ويعز علي أن هذا الوطن الذي خدمته أكثر من أربعين سنة بشرف وصدق وإخلاص وأمانة ونزاهة، يكافئني الآن بسرقتي جهاراً نهاراً، وبحكم القانون الذي لا يمكنني الاعتراض عليه، فقد كنت في السابق أدفع فاتورة الكهرباء كل شهرين وتبلغ قيمتها العادية بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ ل.س، وفجأة جاءتني فاتورة بـ٣٥٠٠٠ ل.س، فصُدمت وكادت أن تصيبني الجلطة، وذهبت إلى مركز الكهرباء للاستفسار، فقالوا لي: إضحك في عبِّك، لأن المبلغ المفروض عليك هو ١٨٥٠٠٠ ل.س، وقد تم تقسيمه لتخفيف العبء عليك، وهذه أول فاتورة بهذه القيمة، وأمامك أيضاً خمسة فواتير وكلها بالقيمة نفسها، بالله العظيم قولوا لي أين نحن نعيش؟! ما هذه القوانين؟ ومن اخترعها وأين اخترعها؟!».

● ما الذي يثبت التلاعب بالعداد بعد سحبه بطريقة عشوائية وسريعة، ودون علم المشترك، وبأسلوب ملتو لتغطية أمر في نفس يعقوب، وهو بالأساس تصرف غير حضاري وهمجي

● يسارع المواطن المظلوم لتسديد الفاتورة، رغم الضائقة الاقتصادية الخانقة والوضع المعيشي السيئ، الذي أوصلته إليه السياسات الاقتصادية لحكومة آخر همها المواطن وتحسين مستوى معيشته، مع أنها تدَّعي الاهتمام بالوضع «الاجتماعي» في اقتصادها «السوقي»

الإضافات تعبر عن إبداعات

أضيفت إلى فاتورة الكهرباء مجموعة من الرسوم لم تكن موجودة قبل أعوام، هذه الرسوم تصاعدية تضاعف الفاتورة كلما زاد الاستهلاك، وقد تم تحديديها كما يلي:

ـ رسم جيش ١٠٪ من قيمة الاستهلاك، وهذا يزيد دعمك لوزارة (الدفاع) كلما كبر استهلاكك للكهرباء.

ـ رسم بلدي ١٠٪ للبلديات ولجان الإدارة المحلية التي تُقصِّر في تقديم الكثير من الخدمات الضرورية للمواطنين.

ـ رسم طابع ٢٠ ل.س على كل فاتورة، وهذه لم تعرف لمن ولماذا!!

ـ رسم المقطوعية ١٠٪ من رسوم الجيش والمدارس والبلدي، وهي ضريبة على استحصال الضريبة (ولا ندري كيف ومن اخترع هذا الأسلوب).

ـ رسم مدارس بقيمة ٠,٥ ق.س لكل كيلو واط ساعي من الاستهلاك، وحتى وزارة التربية لها حصة في هذه اللعبة.

ـ رسم الإدارة المحلية.

ـ رسم نظافة بقيمة ١٠٠ ل.س مقطوع على كل فاتورة.

وقد تم تقسيم أسعار الاستهلاك خلال ساعات اليوم إلى ثلاث شرائح تثير الكثير من التساؤل والاستغراب، حيث تم تحديد فترات اليوم كما يلي:

ـ الذروة المسائية من الساعة /١٧/ وحتى الساعة /٢٢/ وتم تحديد سعر استهلاك الكيلو واط الساعي في هذه الفترة بـ٥٠٠ ق.س.

ـ فترة الليل من الساعة /٢٢/ وحتى الساعة السابعة صباحاً بسعر استهلاك الكيلو واط الساعي /٢٤٥/ ق.س.

ـ فترة النهار من الساعة /٧/ حتى الساعة /١٧/ وبسعر استهلاك الكيلو واط الساعي /٣٣٦/ ق.س.

وواضحٌ تماماً من هذه التعرفة أنها في حال استجرارك للكهرباء بكمية أكثر في فترة الذروة (فترة السهرة العادية) فإن قيمة فاتورتك سترتفع بشكل كبير، في حين لو تم استجرارك للكهرباء خلال فترة الليل (السهرة الاستثنائية) فستكون فاتورتك بأقل قيمة لها.

ليس هكذا تُحَل مشكلة الكهرباء والدعوة إلى ترشيدها يا حكومتنا الرشيدة، وليس هكذا تتم حماية ودعم الخزينة العامة، يجب إيجاد السياسات البنّاءة التي تؤمِّن الخدمات للمواطن بأقل التكاليف وأسهل الطرق وأكثرها حداثة وتطوراً وتماشياً مع النمو والتطور العمراني والسكاني. ■■

تساؤلات تنتظر التوضيح

ثمة تساؤلات كثيرة تنتظر من أصحاب العلاقة الإجابة عليها وتوضيحها:

● هل مخطط تنويع الرسوم وتصاعديتها على فاتورة الكهرباء أسلوبٌ لإعادة ملء الخزينة العامة ودعمها، باستنزاف المواطن، ودون أن يكون له حق الاعتراض؟

● هل ارتفاع قيمة الفواتير طريقة غير معلَنة لتحصيل قيمة الفاقد الكهربائي من الاستجرار غير المشروع في المناطق التي لم يتم ضبطها؟

● أم أنها طريقة قسرية لدفع المواطن للالتزام بترشيد استهلاك الكهرباء رغماً عنه، بتخفيف الاستفادة من مؤشرات ومتطلبات الحضارة والتطور؟!

● أم أن الضغط والإلزام بترشيد استهلاك الكهرباء دليل عجز الحكومة عن حل مشكلة التوليد والتوزيع بما يناسب ازدياد الاحتياج العام للطاقة الكهربائية؟!

● هل رفع سعر الكيلو واط الساعي لفترة الذروة المسائية (فترة السهر الطبيعية) وتخفيض سعر الكيلو واط في فترة الليل دعوة لاتِّباع أسلوب حياة جديد يجعل فترة الليل فترة النشاط الرئيسية؟ وهذا أسلوب حياة شريحة معروفة من المجتمع السوري، وانضم إليها عدد كبير مجدداً نتيجة السياسات التي تمارسها الحكومة وآثارها السيئة على معيشة المواطن السوري.

● لماذا سارعت مؤسسة الكهرباء لاستبدال العدادات القديمة بحجة التلاعب، دون تدوين ضبط بذلك، حين راجع الكثير من المواطنين واعترضوا في كثير من المحافظات السورية على المبالغ المترتبة عليهم في فواتير الكهرباء، والتي قفزت فجأة إلى أرقام فلكية بعد أن اعتادوا على دفع قيم معتدلة ومتقاربة وقريبة للعقل والمنطق على مدى سنوات طويلة؟!

اختصارات «نظيفة»!!

◄ مهند دليقان

(م.)، هي اختصار لكلمة مهندس، كذلك الأمر مع (د.، أ.، ..الخ). وهي اختصارات -لا شك- مفيدة، فهي ترفع من درجة الموظف، وبالتالي من سقف الراتب، كما ترفع مكانة صاحبها الاجتماعية، وقد تنفخ رأسه بالفوقية ونزعة التفوق.. لكن هنالك اختصارات أخرى تجري من تحت أقدامنا، وربما تتقافز فوق رؤوسنا، لكن لا نحس بها ...

في أحد الشوارع، أبو عكر الحداد، أي (ح.)، يرسم على وجهه المسخم ابتسامة قاسية، بعد أن يقرأ على لوحة الإعلانات: «مع بعض نحافظ على نظافتها»، فيلتقط علبة الدخان التي رماها للتو، ويتلفت حوله ببطء خجلاً مما اقترف، ثم يمضي ناسياً سواد وجهه..

المتسول الصغير، أي (ش.) المشتقة من شحاد.. (وبالمناسبة هذه الشين يمكن أن يستخدمها آخرون.. وأخريات)، هذا المتسول الصغير، لم يبق في وجهه أي ملمح من ملامح الطفولة، سوى ابتسامة مؤقتة نهمة ينثرها فوق صحن نابلسية يتناوله خلسة بأقصى أناقة ونظافة ممكنة، وذلك في الساعة الواحدة والنصف من ليلة نظيفة من كانون الأول.

أكاديمي من النوع الذي تفوح من ملابسه الإيطالية العطور الفرنسية، ما انفك يمدح الباصات الخاصة العملاقة لما توفره من نظافة للبيئة.. ربما يقصد حقيقةً أنها بحجمها الهائل، ستبتلع أكبر قدر ممكن منا- نحن الناس الراجلين - كي لا نتقافز أمام السيارات المحترمة ونقلق راحة سائقيها..

لوحة تعليمات نظيفة، في صالة الانتظار، في شركة تجارية نظيفة تشغل مندوبي مبيعات، جاء في مقدمتها: (على جميع العاملين الالتزام باللباس الرسمي وربطة العنق خلال حملات التسويق)، وعلى مدخل بناية من ذوات الكعب العالي والنظيف لافتة تقول: ممنوع دخول المتسولين ومندوبي المبيعات تحت طائلة مصادرة بضائعهم.

جريدة الكترونية، تنوّه في نظامها الصحفي النظيف الذي على مراسليها الالتزام به.. فتقول حرفياً: (لابد من الابتعاد عن كل الشخصيات الإشكالية، وعدم استخدام الفقراء والمعوقين، المظلومين والمتشردين.. وغيرها من القصص التي قد تجلب القراء، ولكنها تدفعهم للانزعاج أو الشفقة (..). إنها فرصة للتعريف عن أبطال غير مسلط عليهم الضوء.)!!

الكوميكية (جمع كوميك، وتعني رتبة من رتب الندل لا ترجمة عربية لها سوى ما سيأتي).. محتشدون في غرفة «العدة»، يلمّعون الصحون والملاعق والكؤوس برقة ونعومة ونظافة ودون إصدار أي صوت، ريثما ينهي صاحب المطعم النظيف، هو ومطعمه.. حديثه القصير مع موظف التأمينات، النظيف هو الآخر. وبعدها سيكافؤون بوجبة نظيفة من فضلة خير الزبائن الكرام.

في مدينة ما، قد يكون اسمها دمشق، ما يزال الحفر مستمراً لبناء أبراج مهولة، ليسكنها ذوو الأسنان البيضاء اللامعة والنظيفة حصراً، وفي المقابل، ما يزال أبٌ ما في تخوم المدينة ذاتها، يئن بصمت من التسوس الذي ينخر ضرسه وأعصابه وروحه، كي لا يقلق راحة الألف ليرة التي تنام عميقاً في جيب ابنه، الذي يريد غداً التسجيل في الجامعة..

في المدينة ذاتها.. المدينة المتعطشة إلى حمام ساخن يغسل عن صباها الشاحب «نظافة» أولئك النظيفين. المطرُ سيهطل يوماً.. لكنه سيهطل من الأسفل..

■■

ماذا ستصبح عندما تكبر؟

◄ عمر بريك

«ماذا تريد أن تصبح عندما تكبر»؟ سؤال كنا ننتظره بفارغ الصبر في طفولتنا، لنفاخر بأحلامنا التي لم نكن لنتخيّل أنها لن تتحقق يوماً، ولنستخدم ما اكتسبناه من حذاقة، فنذهل من يسمعنا.. كوننا أطفالاً ونمتلك عنصر المفاجأة في الفذلكة المبهرة خارج نطاق الحلم الكلاسيكي في الطب والهندسة والتعليم..

بين طيار وبحار وعالم وفلكي... كانت تجول طموحاتنا، يحركها دافع الرغبة للعمل لاحقاً في المجال الذي نهوى، بعيداً كل البعد عن أية عائدات مادية قد تنجم عنه، ربما لأننا كنا مأخوذين بالشعارات المدرسية التي تفرط بالترويج لقيمة العمل وأهميته لتطور الأمم والشعوب.. وما إلى ذلك من عبارات رنانة اكتشفنا لاحقاً أنها لا تعني لمن كتبها بشيء.. فصنعت فشل من آمن بها حقاً – أي نحن – ضمن معايير عصر الاستهلاك هذا، القائمة على مقولة دارجة بأن الإنسان يساوي ما لديه من ثروة، ربما زائد وناقص ٢ بالمئة، تعطى لشخصيته وشهادته وثقافته وأفكاره وقدراته وطموحاته وأخلاقه... وما إلى ذلك من مقومات باتت بالية في الحسابات الراهنة.

وشيئاً فشيئاً، راحت أحلامنا تخضع لقوانين الفيزياء والكيمياء من حيث التمدد والتقلص والتحول، تتأثر بمتغيرات الزمن والمناخ.. وكما كل المقهورين راحت تكبر خسائرنا وتصغر أحلامنا، وأصبح الغد والمستقبل بالنسبة لنا مساحة وهم وانتظار يائس.. تتردد على ألسنتنا (سوف أفعل)، (سأصبح)، (سأتعلم).. من دون أن ننتبه لمرور الوقت، لنجد أنفسنا فجأة وقد تجاوزنا محطة (سوف) لنصل إلى محطة (لو)، ليس بسبب إهمالنا أو تقاعسنا، ولكن لأننا جعلنا أحلامنا البريئة تسبق واقعنا بأشواط، لنصطدم بحقيقة قاسية بأننا أخطأنا الطريق..

وهكذا حسبنا أنه بات يلزمنا وقت مضاعف لتصحيح الطريق وتعديل الحلم مع المحافظة على أيديولوجيته، فأصبحنا في كل مرة بحاجة إلى خطا تصحيحية جديدة تعيدنا إلى الطريق الذي يسلكه المجتمع المغاير لدرب الشعارات الكبيرة التي كنا نعتمد عليها كنقاط علام توجه مسيرنا، مع محاولة الحفاظ على بعض منطلقاتنا في زخم التحول الكبير الذي وضعنا في معترك الحياة مجردين من أي هدف أو حلم أو حتى مبدأ، ليس لدينا سوى شهادة جامعية تزين الجدار، وكل ما نريده هو لقمة العيش، وأن نثبت للعالم أجمع بأننا لسنا فاشلين..

ولكن كما يقول المثل الشعبي: (حساب السرايا غير حساب القرايا).. وعبثاً حاولنا الخروج من جلودنا وذواتنا..

مهما تكن النتائج فقد كان لنا حلم.. كنا نعرف كيف؟ ولماذا نحلم؟.. كان هناك ما نؤمن به، ولكن إذا كنا - نحن الذين كنا نعرف ما نريد أن نصبح عليه - وصلنا إلى هذه الحالة من الضياع، فما هو مستقبل أطفال اليوم الذين ليس هم فقط، بل وذويهم أيضاً، يجدون أنفسهم ضائعين، عاجزين عن الإجابة على سؤال كان فيما مضى ساحة نستعرض فيها مهاراتنا الكلامية واللغوية.. ألا وهو ماذا ستصبح عندما تكبر؟

■■

ربما ...!

الأميّة تصبح محكمة تفتيش

لم يكن لأحد أنْ يتخيّل ما سيحدث مع أبي عامر، هو نفسه لم يَعد نفسهً بشيء من هذا القبيل!! بدأ هذا الرجل البسيط حياته المهنيّة عاملاً في مطبعة. وقتها كان عاملاً شديد النّشاط وافر الإنتاج، وكان سيظلّ على ما هو عليه من بساطة وعفوية لولا مشاجرة صاحب المطبعة والمصمّم التي انتهت بترك الأخير للعمل. أبو عامر وجدها فرصة مؤاتية، فراح يهوّن الأمر على ربّ عمله، ومرّر، بدهاء مكشوف، فكرة أنه ما من مشكلة، فهو مستعد لأن يستلم التصميم لاستمرار العمل، لا سيما وأنه سرق مصلحة التصميم، هكذا قال، وبهذا اقتنع معلّمه..

من يومها أصبح اسمه أبا عامر ديزاين، وقد جاء هذا كما يأتي البلاغ رقم واحد، طبعاً ليس عبر أثير الإذاعة، بل من خلال منجزه الفنيّ الأول؛ كرته الشخصيّ.

في مرحلة التصميم لم تتجاوز مخيلته الورد، فراح يضع صور الجوري والحبق والقرنفل والنفناف والياسمين... إلخ على أغلفة الكتب والمفكرات وبطاقات الأعراس، في مبالغة غريبة تجعلك تشعر أن هذه المطبوعات صادرة عن «مديرية الحدائق» في محافظة المدينة.

بعد فترة وجيزة من لمعان اسمه في السوق نظر أبو عامر باحتقار إلى صاحب المطبعة، وغادر العمل بلا سبب. وخلال أيام اشترى مطبعة ريزو عبر قرض تسليف شعبي، ليعلن بدء رحلته الفكرية حيث وضع في رأسه فكرة واحدة هي ركوب موجة الانتصار للدّين، لكنه لم يستطع فعل شيء جديّ في هذا المجال إلا مع تأسيسه لدار نشر، بدأت فوراً بإعلان الحرب في باكورة إصداراتها التي قام أبو عامر شخصياً بتأليفها بطريقة (قص، لصق). ففي كتابه الضخم ثمة فكرة واحدة فقط، مفادها أن كونفوشيوس ولاوتسي وبوذا وزرادشت والحلاّج والمتنبي وأبو نواس وأبو حيان التوحيدي وأبو العلاء المعري، وحمدان بن قرمط.. وسواهم العشرات، ليسوا سوى كفّار.. نقطة انتهى. هذا هو المنهج، وبهذا ملأ أربعمائة صفحة من القطع الكبير بمتن وحواش ومراجع من الإنترنت، حتى أنه لم يتوان عن استعمال كلمات انكليزية وعبرية بكتابتها الأصلية، علماً أنه لا يعرف عنها شيئاً.. فكل ما يفعله هو الجلوس إلى الإنترنت ليتحدّث على الماسنجر أحاديث خليعة مع «بنت الديرة» و«ريم الفلا»، وخلالها يسرق الوقت ليبيح دم أحد الفلاسفة أو الأدباء أو القادة التاريخيين..

سلاح التكفير الذي يشهره اليوم أبو عامر ديزاين بتأثير من استشراء الحالة السلفيّة، لم يعد مجرّد رأيّ مخبأ في طيّات نفسه بعد أن صدر عن داره، خاصّة وأن مشروع هذه الدار على ما يبدو هو إصدار الكثير من الكتب التي ستقوم بتسفيه أعلام الثقافات الشرقية والثقافة العربية والإسلامية.

تبقى مشكلة المشكلات أن اتحاد الكتاب العرب قد أجاز طباعة هذا الكتاب، ومع كتابين آخرين تكتمل شروط الانتساب إليه، فبالتأكيد سيصبح أبو عامر عضواً في هذا الاتحاد، وربما بعد فترة سيصبح عضو مكتب تنفيذي فيه، أو رئيساً له.. لم لا؟؟ ما من مستحيل في هذه الفوضى الثقافية العمياء!! وما دام الرّجل السّاذج قد صار قاضياً يحاكم تراث المنطقة ورجالاتها المبدعين، بمباركة رسميّة تحميه وتشجّعه، ستبدو الأشياء الأخرى عادية وممكنة..

■ رائد وحش
raedwahash@gmail.com

من التراث الشعبي في الجولان

ما بقي.. أناشيد الأرض والخصب والحب

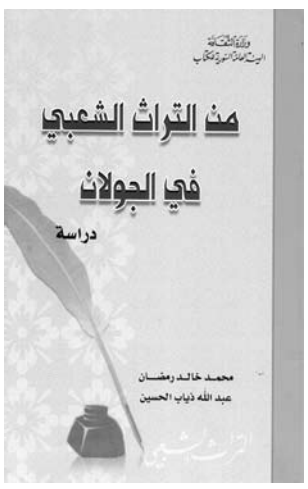

◄ عبد الرزاق دياب

يعترف الكاتبان (محمد خالد رمضان وعبد الله ذياب الحسين) في محاولتهما توثيق وتسجيل ما تبقى من التراث الشعبي في الجولان لقرابة مليون نازح طردتهم العصابات الصهيونية قبل ٤٣ عاماً، يعترفان بقصور المحاولة وصعوبة تسجيل مجمل هذا الملحمة الإنسانية التي شوهتها السنوات الطويلة، وغربة البيئة.

(لا يخفى ما للنزوح من أثر سلبي على التراث الشعبي، الإنسان، أولاً لطول المدة، والبعد الزمني عن المكان، فالنزوح حصل عام ١٩٦٧ أي مضى عليه زمن طويل، وخلال ذلك مات الكثيرون من كبار السن من الرجال والنساء، واكتسب الباقون عادات وقيماً جديدة).

يحاول الكاتبان في هذا الكتاب «من التراث الشعبي في الجولان» (إصدار الهيئة العامة السورية للكتاب) تسجيل فصول من الذاكرة المتبقية لأجيال صنعت لغتها وغناءها وحكايتها، يرويان تفاصيل حياة الفلاح وعلاقته بالأرض والحب، والعمل، وكذلك نكاته وقصصه، وحكاياته الأسطورية، غزله، وكذلك كيف أوجد آلات غنائه التي تتناسب مع الصوت واللحن والبيئة، الرقص ومواويله، الأمثال الشعبية..كل هذا متصلاً مع التراث الإنساني لسكان بلاد الشام.

ومن الأمثلة التي يسوقانها وتتصل بالمكان وتوثق لوجود الإنسان فيها فاعلاً ومبدعاً:

شالت شالت شيلت
عاجمال أبوها شيلت
ويومن شيالوها
عالبطيحة ميلت

وهذه الألحان التي تغنى بإيقاع بطيء، ويمكن أن تغنى سريعاً، وتعكس نوعاً من الحميمية المفرطة لسكان الأرض التي علمتهم الحب بعذوبة:

عالبابا يا جويد يا بابا هلك
ربوك لقلبي عذابا
هلك ربوك وأنى اللي اشتريتك
بألفين ريال والباقي ذهابا
عالدوم عيني عالدوم
شو جاب مبارح لليوم
مبارح الدنيا شوب
واليوم برودة للنوم
واللي زلتها غايب
تهير وساير للنوم

أما ما يشترك به سكان الجولان مع سواهم في المنطقة فهي الدلعونة... ترنيمة عشق عابثة:

شفت حبيبي عالكرسي قاعد
ملفلف دياته ساعد عاساعد
الله يعين الشب المتواعد
سهران الليالي محروم النوما
على دلعونا والشب مدلل
ذبح العجايز من الله محلل
ولعندو ابنبة يكبسها مخلل
يكثر عليها حامض ليمونا

الغزل:

أكثر الألحان شهرة ودوراناً على الألسنة «يا ظريف الطول» وهي اللازمة التي مازالت تتردد في الأعراس والأفراح، ولم يقطع صداها سنوات النزوح الطويلة، ولا التداخل مع بيئات جديدة.

يا ظريف الطول يا بو عيون نعاس
بلكي عايدك ويصير الخلاص
واني مثل الطير المحطوط بقفص
مقصص الجنحان منين أطير أنا
أشوف الزين يغمزني بعينه
جراميل من عيني لعينه
أحمد يا صغير يا ربي تعينه
وتكبر واجبه بين الشبابا

أما أغاني العمل فكانت تتلازم مع سنين الخير والقحط، صنعتها الظروف المناخية، والغنى الروحي، والعلاقة المتجذرة مع الأرض التي هي مصدر الرزق والبقاء.

يا الله يا مرزق الطي
في ظلام الليل
يا الله يا مرزق الدود
من حجر الجلمود
يا مطعم الهاجم والناجم
واللي نايم على خروبة زره

في الحراثة تغرق الكلمات كائنات مؤنثة... التربة والمرأة، الأرض الخصبة، ونهد المرأة في ثنائية تفصح عن نضوج الفكرة، ووضوح العلاقة.

يا غزيل طالع طالع
نهد البنية دالع
يلعن بي المزارع
نسوني الحبيبا

وعندما ينحبس المطر، تصير الأغنية أدعية لهطوله، في استسقاء إيماني ووثني للسماء، استمطار متصل بالحب:

يالله الغيث ياربي
تسقي كريمنا الغربي
يالله المطر يارشاش
يالله العرايس بلاش

في الحصاد تكتمل الدائرة النتيجة، ويصبح المنجل معزوفة عشق، وعتق، في هذا الموسم الأخير من رحلة إنتاج الغذاء، ينبلج الدعاء:

منجلي يا منجلاه
راح للصايغ جلاه
ما جلاه إلا بعلبة
والعلبة راحت عزاه
منجلي يابو رزه
شو وداك لغزة
وداني حب البنات
ابحشولو وغمقولو
خلو آذانه مبينات
منجلي يا بو الخرافش
منجلي بالزرع نافش

وهناك أيضاً أغاني الرجيدة، والدارس، والتذرية، وجمع الحطب واللقاط، والدق بالميجنا، والجرش، والسليقة.

كذلك العجين والخبز، وصناعة اللقمة المقدسة التي استغرقت الصوت والروح:

يا ظريف الطول تنده يالطيف
ماني مجنون ولا عقلي خفيف
مين يحب الله يعطيني رغيف
من خبز الزينات يكفيني سنة

ولا يترك الكاتبان روح وخلاصة هذا التراث، العبارات الجزلة التي تختصر التجارب، وتاريخ العلاقات المتنوعة لإنسان الجولان، فالأمثال الشعبية عصارة التجربة:

عند ما يخسر غير القاعد
ازرع شكار وقول ياستار
السهم الداشر صاحبه خاسر
اللي طبخ طبع واللي ربع ربع
احرث على حمار أعرج ولا تقعد تتفرج
بزرع زيوان بطلع كرسنه
الدنيا مع الواقف مابزيد غلتك غير همتك
الحصيدة مرة بس البيدر صعب

وشملت الأمثال كما الغناء باقي أعمال الفلاحة كالحصاد والرجاد والتذرية.. الخ.

أما بقية التراث المحكي، وما تبقى منه، وما استطاع الكاتبان توثيقه فهي (الحزورة):

(والحزيرة بمعنى من المعاني هي الأحجية والحزازير هي الأحاجي).

ومن الشواهد على الحزازير التي يضربها الكاتبان:

شي وشي وتحت الأرض مندحشي بيخر خرير المي وتسمعو آفات الوحش – وتعني الطاحون

شي برق برق وتخبا بين الورق – وتعني السيف

تفاحة تنتين شافوها وعشرا قطفوها وثلاثة أكلوها ونزلت بقلب واحد- وتعني العين واليد واللسان

شي بدور بدور وبحط فوقو صبور- الخلد وهو حيوان حقلي لا يظهر في النهار.

وتنتهي الدراسة السريعة في سرد لأبواب تكمل الحكاية الجولانية (باب المعتقدات الشعبية- الحكاية الشعبية- خصائص اللهجة في الجولان)...ولكن يمكن القول أننا أمام جهد رائع لتسجيل ذاكرة وتراث منطقة من أخصب مناطق الشرق ذاكرة وتراثاً ولكنها تحتاج إلى أكثر من هذه الخلاصة.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/12/8) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

مهرجان دمشق المسرحي الخامس عشر:

مسرحية «حقائب» وحدها المهرجان

◄ نبيل محمد

كان وقع «مهرجان دمشق المسرحي الخامس عشر» في نفوس المسرحيين والاختصاصيين وحتى المتابعين مؤسفاً للغاية، وهذا الأسف لم يأت من سوء التنظيم أو من حفل الافتتاح أو من ضياع الإدارة، لأن هذه المسببات كانت دواعي بسيطة للخيبة أمام الداعي الأكبر وهو فقر وضعف وسوء الأعمال المنتقاة خلال المهرجان، على اعتبار أنه لم يتم تقديم أي عرض مميز منذ بداية المهرجان وحتى نهايته باستثناء عرض أو عرضين ينتميان إلى المسرح التونسي، هذا المسرح الذي ينقذ المهرجان سنوياً بعروضه التي تستحق شراء بطاقة وقضاء ساعة أمام الخشبة الميتة.

٣٣ عرضاً مسرحياً لا يمكن الخروج من أي منها بابتسامة أو بشكر للجنة المشاهدة، باستثناء العرض التونسي «حقائب» الذي نال ذهبية مهرجان القاهرة المسرحي ٢٠١٠، وكان حضوره في دمشق ذا وقع مميز لانتمائه لتجربة مسرحية عريقة وتعتبر الأهم على مساحة خشبات الوطن.

فمن الضياع وانعدام الصيغة في العروض الخليجية مثل العرض القطري «أنا أنت الإنسان» الذي لم يفهم حتى القائمون عليه أبجدية

عرضهم لا أداءً ولا فكرة ولا إخراجاً وإنما يعبر عن جيل مسرحي ينبئ بالفشل الذريع وضياع المعنى وغياب الفكرة.

أما «جمهورية الموز» وهو العرض الأردني الذي كتبه الدكتور رياض عصمت فقد حقق ميزة تجميعية من خلال قدرته على التقاط تفاصيل المسرح الاستهلاكي الهزلي الذي يقدمه همام حوت، بالإضافة إلى الاستناد إلى مسرح عادل إمام التهريجي، إنما بصيغة ضعيفة وغير مؤثرة.

أما التجربة اللبنانية الحديثة من خلال «مساحات أخرى» لجنى الحسن فقد عززت من خيبة الأمل في الأطروحات المسرحية الحديثة في لبنان وسواها.

ولم تختلف عن هذه النماذج أغلبية العروض الأخرى بل فاقتها في ضياع الفكرة وانعدام الموهبة وفقدان الاحتراف والاستعراض المجاني حتى في بعض العروض السورية.

وحدها مسرحية «حقائب» للمخرج جعفر القاسمي بدت لوحة شاذة ضمن هذه المعرض الموات، حيث قدمت الحيوية والتألق والألمعية.. هذه التي تعد مزايا عامة للمسرح التونسي الحديث. وربما جسدت هذه المسرحية مرض العروض الأخرى بجدارة، سواء بتميزها ووضعها في طرف مقارنة مقابل غيرها، أو من خلال موضوعها وهو المسرح في العالم العربي. هكذا كانت المسرحية صرخة مدوية في صمت مسرحي عارم وفضاء فارغ وخشبات متهاوية تستعرض أزمة المسرح العربي وأزمة الذائقة المسرحية الرسمية في سورية، وفشل إدارة المهرجان في صياغة فرجة صالحة لأقل من عشرة أيام.

وضمن هذا الإطار يمكن أن نقترح على إدارة المهرجان تخصيص جائزة واحدة للعرض الأكثر موتاً وفشلاً، وبهذه الحالة ستتنافس على هذه الجائزة أكثر من خمس وعشرين مسرحية من مسرحيات هذه الدورة، أو ربما كانت كل هذه العروض تستحق الجائزة بجدارة، وعندها فقط سيكون للجان التحكيم والمشاهدة دور كبير وفعّال وأكثر نزاهة!! ■■

«بيت بلا شرفات».. مسرح بلا شرفات

جهاد أسعد محمد

يضطر الجمهور الذي أدمن عشق المسرح وحضور العروض المسرحية أن يتدافع مع جمهور المهرجانات المخملي.. يضطر أن يتنافس مع من تبقى منه خارج الأبواب على المقاعد القليلة المتبقية شاغرة.. يضطر أن يخفي استخفافه باعتداده الأجوف بملابسه المستوردة وعطوره الثمينة.. يضطر أن يقبل بتصفيقه بعد بدء العرض بسبب أو دون سبب.. يضطر أن يستمع لتعليقاته وثرثراته طوال فترة العرض.. يضطر أن يتحمل ردود فعل أطفاله الذين يشكون من العتمة ويتذمرون من الإطالة ويخافون من تصاعد الإيقاع الموسيقي والدرامي.. يضطر، بعد ذلك كله، أن يصارع الإحباط الشديد إذا كان العرض رديئاً ولا يستأهل كل ما تحمّله من اضطرار.. والمفارقة، أنه سيضطر بحكم الأمل العصي على اليأس، أن يستمر في حضور العروض المسرحية، رغم أن المسرح ما فتئ يتهاوى منذ سنين طويلة..

في «بيت بلا شرفات»، وهو أحد عروض مهرجان دمشق المسرحي الأخير الذي جاء مخيباً، اضطر الجمهور المسرحي بالإضافة إلى كل الاضطرارات السابقة، أن يتحمل ألعاباً لا تحدث عادة إلا في بعض العروض الرخيصة، وهي قيام أشخاص محددين مسبقاً بالتصفيق في منعطفات محددة محفزين البقية على الاقتداء بهم، لخلق وهم أن العرض قوي ومؤثر ويلاقي استحسان الجمهور، انطلاقاً من قناعة صحيحة فعلياً، وهي أن قسماً كبيراً من جمهور المهرجانات، قد لا يستطيع التمييز بين جيد المسرح ورديئه.. وقد نجح شكلياً بذلك، تاركاً المتعضين من رداءة العرض نصاً وأداءً وإخراجاً ... مشدوهين..

mjihad@kassioun.org ■

بوشناق ومخرج كليبات سارية السواس.. في «سيمفونية» واحدة!

◄ عتاب لباد

يحاول صناع فيلم «سيمفونية» أن يكون خطوة لعودة السينما الاستعراضية التي باتت شبه مفقودة في العقود الثلاثة الأخيرة، ليس في سورية فقط التي هي أساساً مقلة في الإنتاج السينمائي، بل في السينما العربية بالمجمل، حيث باتت تتوجه لما يرضي شباك التذاكر.

ومؤخراً عقد مؤتمر صحفيّ لأسرة فيلم «سيمفونية» تحدث فيه المخرج فيصل بني المرجة عن ما يسمى بـ«مافيا الفن» التي تدعم الفن الهابط بطريقة مباشرة ومسيئة للفن، على حساب الفن الراقي، وذلك من خلال الترويج لمؤدين للغناء فقط وتهميش المطربين الحقيقيين لأسباب تجارية، واعتبر بني المرجة المعروف هو نفسه بالعمل لفترة طويلة ضمن ما يسميه فناً هابطاً أن «سيمفونية»: «سيمفونية المبدع لطفي بوشناق الذي سيفاجأ الجمهور بأدائه التمثيليّ»، مع العلم أن بوشناق سبق وشارك في أعمال سينمائية كبرى ومع مخرجين كبار مثل رضا باهي في فيلم «صندوق عجب».

من جهته اعتبر الفنان التونسي لطفي بوشناق أن هذا التعاون جاء بـ«مبادرة من المخرج بني المرجة الذي تحمس كثيراً للفكرة، وسعى جاهداً لإيجاد جهات منتجة قادرة على تمويل هكذا نوع من الأفلام المكلفة»، وأشار الموسيقار التونسي إلى أن أهم ما في العمل أنه «ذو طابع عربي يجمع تونس في البطولة، وسورية في الإخراج والأردن في الكتابة، كما يمكن رؤية نجوم مصريين وخليجيين»، مضيفاً أن «العمل محاولة في تقديم حالة ثقافية عربية أمام العالم، وأن مثل هذه التجربة تتطلب التريث كونها تعتبر من التجارب المليئة بالتحدي، وعلى الرغم من وجود أكثر من سبع جهات إنتاجية أعلنت استعدادها لتمويل الفيلم إلا أنهم سيختارون من بينها الأكثر جدية وقدرة على الدعم المعنوي الأكبر».

الكاتبة الأردنية سناء شعلان التي كتبت السيناريو عن فكرة بوشناق قالت: «في العمل بحث في الكثير من المفاهيم الغائبة عن السينما العربية»، وأوضحت أن «لغة النص ستكون بريئة من لهجتها الأردنية، وأنها لن تكون بالعربية الفصحى وإنما يمكن تسميتها باللغة العربية البيضاء التي يفهمها الجميع».

ورغم التباس الكثير من التفاصيل بخصوص جهات الإنتاج والطريقة الغامضة التي ربطت بين بوشناق ومخرج كليبات سارية السواس نبقى بانتظار ظهور الفيلم، لأن كل هذا يعد أحكاماً مسبقة ليس إلا!! ■■

دعاة على أبواب الفضائيات

◄ نجوان عيسى

تحفل كثيرٌ من الفضائيات العربية بالعديد من البرامج الحوارية التي تجتذب عدداً لا بأس به من المشاهدين، ويكون ضيوفها محاورين من «نخبة النخبة» السياسية والثقافية العربية، وأما المواضيع التي تطرح فهي على مستويات عالية من الأهمية والحيوية، تبدأ من مناقشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والمجتمعية في الدول العربية، ولا تنتهي بتناول موضوعات كبرى من قبيل الطائفية والعلمانية وثنائية السلطة والمثقف... وهكذا إلى آخر قائمة مشكلاتنا «الملحة والمصيرية».

كثيراً ما تم انتقاد هذه البرامج الحوارية من خلال القول بأنها غير مجدية، ولا تحترم آداب الحوار ومبدأ قبول الآخر، فضلاً عن اتهام بعضها بتغذية الفتنة والنزاعات الفئوية. وبصرف النظر عن مدى صحة هذه الاتهامات، فالملاحظ أن أغلب المحاورين يتقمصون عن قصد أو غير قصد شخصية الداعية، إذ قلما نجد «محاوراً» يسعى ليكون طرفاً في حوار، وإنما يأتي إلى الشاشة الصغيرة للتبشير والدعوة للفكرة التي يحملها، أو الحزب الذي ينتمي إليه، والطائفة التي يعمل لحساب قياداتها، وإذا كان للداعية الديني مواصفات وأسلوب خطاب وحركات إيمائية معروفة، فإن المثير في الأمر أن محاوري ودعاة العلمانية والمواطنة والديمقراطية أصبحوا في غالبهم يتبعون الأساليب نفسها، وهكذا يضع أغلب ضيوف البرامج الحوارية مفهوم الحوار وآليات استعمال العقل جانباً، ويبدؤون بحملة دعوية ودعائية لإقناع المشاهد بوجهة نظرهم، لأنه لا وقت للإنصات والتفكير فيما الحرب على أشدها، ومؤامرات الطرف الآخر تطبخ بسرعة «لسحقنا نحن الذين كنا ولا نزال على حق».

في البرامج الحوارية التي يكون طرفاها مقدم البرنامج وضيفاً واحداً فقط، يمكن أن نلحظ منذ الثانية الأولى في الحلقة كيف يتخيل هذا الضيف أن خصمه السياسي أو الفكري أمامه، ويبدأ في الدفاع عن فكرته ولعب دور طريف الحوار منفرداً، أو بمساعدة مقدم البرنامج عند اللزوم، فهو يحفظ خطاب الطرف الآخر عن ظهر قلب، وجاهز للرد على كل كلمة فيه حتى قبل أن تقال، والغريب أن جمهور المشاهدين يعرف بالضبط ما الذي سيقوله هذا الضيف، بل إن المتابعين الدائمين لهذه الحوارات، أصبحوا يعرفون الهدف من كل كلمة تقال، والفكرة وصاحب الفكرة التي تهاجم بمجرد بدء الحوار المفترض. ويستعمل الجميع في هذا النزال المفتوح الأساليب نفسها، إذ إنه على المحاور أن يركز على نقاط الضعف في خطاب الآخر، ويعمل على مهاجمته -أخلاقياً وليس معرفياً- عبر هذه النقاط، أما نقاط الضعف في خطاب المتحدث نفسه، فلا بد أن يعمل على التعمية عليها بالصراخ حيناً، أو بتبريرها بضرورة التوفيق بين الآراء المتناقضة للوصول إلى الحل الذي يرضي الجميع حيناً آخر، وطبعاً لا بد من استثارة العواطف لدى الجمهور المستهدف، ويبقى التخندق في زواريب التاريخ الحصن الأخير الذي يلجأ إليه الجميع عند الضرورة.

هكذا يبقى كل خطاب أسيراً للآخر، وتبقى جميع الخطابات التي تتصارع في الفضاء الإعلامي والثقافي العربي أسيرة النزعة الإلغائية الدعوية اللاعقلانية، وهكذا أيضاً، يسقط خطاب دعاة العقلانية في شرك خطاب دعاة الجاهلية، ويتحول جميع فرسان طاولات الحوار العلني المفضوح إلى باعة في سوق فضاء إعلامي بضاعته أكوام من الثنائيات الفارغة، الإيمان والإلحاد، الوطنية والعمالة، الأسلمة والعلمنة، الموالاة والمعارضة، وأخيراً وليس آخراً منطق الميليشيات ومنطق الدولة، وأما زبائن هذا السوق فهم هذا الجمهور العريض المقهور الذي لم يتح له حتى اليوم أن يسمع حواراً حقيقياً باللغة العربية، حواراً يمثلهم فعلاً، وينطلق من أحلامهم ومصالحهم وهمومهم الحقيقية. ■■

بين قوسين

حديث الغزو!

◄ خليل صويلح

لطالما فكّرتُ طويلاً بعبارة «الغزو الثقافي»، فالغزو مفردة بدوية، ما قبل ثقافية، فكيف نسمّي المعرفة الوافدة غزواً، وكيف نختصر العولمة بجانبها التسليعي وحسب، ونصرف النظر عن رحابة المقترحات التي أضفتها العولمة على الثقافة العالمية، فالاستلاب الكامل أمام مغريات العولمة، ليس شرطاً قطعياً للانخراط بثقافة وافدة، وإهمال الثقافة المحليّة؟ لماذا لا نعترف بغياب الخطط الإستراتيجية في صناعة الثقافة، وضآلة الأموال التي تُخصص لها، بوصفها صناعة ثقيلة؟ ولعل أبرز التحديات التي تواجهها الثقافة العربية هي تغييب حس المواطنة، ومصادرة حريّة التعبير، في إقصاء علني لأحد بنود اتفاقية حقوق الإنسان (١٩٤٨)، لمصلحة خطاب سلطوي، فمعظم الأنظمة العربية هي نتاج سلطة عسكرية أو أمنية، ليست الثقافة جزءاً من اهتماماتها، أو من صلب تكوينها، وإذا بالمثقف التنويري يُحاكم أو يكفّر، أو يُعتقل، فيما تتعزز صورة المثقف النفعي التابع أو الذيل. إذا لم نعد الاعتبار للمثقف الحرّ، لن ننتج ثقافة مغايرة تجد تمثلاتها المعرفية في الشارع العريض، أما أن نكتفي بصناعة ثقافة أغاني الفيديو كليب، والمسلسلات التلفزيونية المضجرة، وسحب الدسم من أي فكر مضاد، فلن نلتحق بقطار العصر على الإطلاق.

نحن على عتبة قمة للثقافة العربية. لا شك أنها فكرة برّاقة، وبإمكاننا طرح عشرات الأفكار لتطوير البنية التحتية للثقافة العربية، ولكن ماذا بخصوص النتائج؟ ألن تذهب كل المقترحات إلى الأدراج؟ تعالوا ننفض الغبار عن اتفاقية «تسيير انتقال الإنتاج الثقافي العربي» التي أقرتها «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» في تونس، قبل نحو ربع قرن (١٩٨٧)، ترى ماذا حصل منذ ذلك التاريخ، ألم تزدد الثقافة القطرية، وتتراجع القيم الثقافية القومية درجات إضافية، عما كانت عليه؟ هناك فواتير أخرى، لم تلتفت إليها الثقافة العربية بجديّة، ففي الوقت الذي تقتحم فيه الثقافة الالكترونية العقل المعاصر، نقوم نحن بخنق الكتاب الورقي ومحاكمته جمركياً ورقابياً على الحدود، ونحجب المواقع الالكترونية، ونضيّق الخناق على دور النشر في معارض الكتب، ونغيّب حقوق الملكية الفكرية، ونقلل من الاهتمام بالبرامج الثقافية في المحطات الفضائية، فيما تنمو كالفطر السام محطات التسلية، والفتاوى، والرياضة، والطبخ، وتالياً، تتراجع حصة الثقافة أكثر فأكثر، خصوصاً أن الرأسمال الخاص، لم يضع في اعتباره دعم المشاريع الثقافية والفكرية، كجزء من الضرائب المستحقة عليه. لن نتناول الإهمال الذريع للآثار والنهب المنظم لمعظم الكنوز الأثرية، وفوضى العمارة، والتلوّث البصري في المدن والعشوائيات.. كل هذه المشكلات تحتاج إلى علاج جذري، يتجاوز الشعارات، نحو تمكين الثقافة بالانفتاح على مختلف الأطياف والتيارات، وإشراك المجتمع المدني في تشييد ثقافة مجتمعية جديدة وأصيلة، تضع الفرد في جوهر مشاريع التنمية الثقافية، من دون تخوين، أو اتهام بتسويق أجندات وافدة، ذلك أن المؤسسات الحكومية فشلت في معظم العواصم العربية من مواكبة التحولات العالمية في معنى الثقافة، وظلت متمترسة في خندق الماضي، وإذا بأمم أخرى، تقطع مسافات طويلة في عمليات التحديث.

الثقافة اليوم لا تحتاج إلى مؤتمرات وندوات، بقدر ما تحتاج إلى ميزانيات ضخمة، لإعادة تأهيل مجتمع أصابه التشويه من كل جانب.

khalil.s@scs-net.org ■